



الجامعة الإسلامية - غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية التجارة
قسم المحاسبة والتمويل

دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية (دراسة تطبيقية على شركات التدقيق العاملة في قطاع غزة)

إعداد

الباحث/ محمد أحمد عبد الحميد الصوري

إشراف

الدكتور/ ماهر موسى درغام

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في المحاسبة والتمويل من كلية التجارة بالجامعة الإسلامية بغزة

2013م - 1434هـ


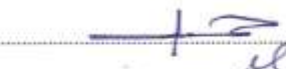



نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة عمادة الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ محمد أحمد عبد الحميد الصوري لنيل درجة الماجستير في كلية التجارة/ قسم المحاسبة والتمويل وموضوعها:

دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية
دراسة تطبيقية على شركات التدقيق العاملة في قطاع غزة

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم الأربعاء 01 جمادى الأولى 1434 هـ، الموافق 2013/03/13م الساعة العاشرة صباحاً في مبنى القدس، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

	د. ماهر موسى درغام	مشرفاً ورئيساً
	أ. د. حمدي شحدة زعرب	مناقشاً داخلياً
	د. عمر عيد الجعيدي	مناقشاً خارجياً

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في كلية التجارة/ قسم المحاسبة والتمويل.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإتباعاً لتوصية بقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق ،،،

عميد الدراسات العليا


أ.د. فؤاد علي العاجز

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

"...يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ
بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ"

[المجادلة: 11]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
قَالَ: "...وَمَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَتَمَسُّ فِيهِ عِلْمًا سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ طَرِيقًا إِلَى
الْجَنَّةِ".
رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

الإهداء

إلى الحبيب المصطفى خاتم الأنبياء والمرسلين ... سيدنا محمد ﷺ.
إلى نبض قلبي ونور طريقي نبراس الأمل المضيء للأبد ... أمي الحنون.
إلى النور الذي يضيء لي درب النجاح وإلى القلب الكبير ... أبي الغالي.
إلى الذين أحاطوني دائماً بالحب والاحترام والتقدير... أشقائي:

سائد وعبد الحميد وحسام

إلى من تزهو بهن الحياة وتلحو معهن مرارة الأيام ... شقيقاتي:

ناريمان ونبال ومنى وأزواجهن وأبنائهن وسحر

إلى تلك الكوكبة المستتيرة ... أهلي وأقاربي جميعاً.
إلى التي تجري في أوردتي وستظل تجري به إلى الأبد ... فلسطين.
إلى منارة العلم المضيئة التي أخذت على عاتقها نشر العلم ... جامعتي.
إلى الشموع التي تحترق وتنفى لتضيئ لنا الطريق ... أساتذتي.
إلى من أقضي معهم أجمل الأيام بطوها ومرها ... أصدقائي.
إلى الذين عملت معهم في أماكن العمل المختلفة ... زملائي.
إلى كل من مد لي يد العون والمساعدة ولو بكلمة شجعتني على الاستمرار أو دعا لي بظهر الغيب.

إلى كل هؤلاء جميعاً أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع، سائلاً المولى عز وجل

السداد والتوفيق.

الشكر والتقدير

الحمد لله والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا "محمد ﷺ" وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد ... ابتداءً الحمد لله الكريم المنان حمداً يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه أن وفقني وأعانني لإتمام هذه الدراسة.

وانطلاقاً من قوله تعالى "...ومن يشكر فإنما يشكر لنفسه..." [لقمان:12]، وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: "لا يشكر الله من لا يشكر الناس". أخرجه الترمذي حديث رقم [4811].

فإنني أتقدم بخالص الشكر والعرفان بعد الله عز وجل إلى مشرفي الفاضل الدكتور/ ماهر موسى درغام حفظه الله على ما أسدل لي من نصح مفيد، وأفاض عليّ بعلم وفير، فكان دوماً يضاعف من همتي، ويشد من أزرّي حتى خرجت هذه الدراسة في أفضل صورة لها. كما وأشكر كلاً من الأستاذ الدكتور الفاضل/ حمدي شحدة زعرب، والدكتور الفاضل/ عمر عيد الجعدي اللذين شرفاني بقبول مناقشة هذه الرسالة العلمية، وإثرائها بالملاحظات البناءة، لإخراجها في أحسن صورة فجزاهما الله عني خير الجزاء.

كما يطيب لي أن أشكر أساتذتي في كلية التجارة بالجامعة الإسلامية، وجامعة الأزهر، وجامعة القدس المفتوحة، وأخص بالذكر أولئك الذين أجادوا عليّ بمعرفتهم وخبرتهم يوم شاركوني تحكيم استبانة الدراسة.

كما وأبعث برقيات الشكر والتقدير إلى الدكتور الفاضل/ سامح محمد رضا أحمد بمعهد الإدارة العامة للبحوث بالمملكة العربية السعودية الذي أمدني برسالة الدكتوراه الخاصة به، أرشدني إلى بعض المراجع للاستعانة بها في هذه الرسالة.

كما وأتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى كافة مدققي الحسابات في شركات التدقيق الدولية والمحلية الكبرى الذين ساعدوا في إنجاح هذه الدراسة من خلال مشاركتهم الفعالة في تعبئة استبانة الدراسة بصورة دقيقة.

والشكر الجزيل موصولاً إلى كل من ساندني ودعمني أو حاول مساعدتي أو أمدني بمعلومة مكنّتي من إتمام هذا الإنجاز على هذا الوجه، فلهؤلاء جميعاً مني جزيل الشكر وعظيم الامتنان، والله العظيم أسأل أن يجزيهم خير الجزاء

قائمة المحتويات

الرمز	الموضوع	الصفحة
--	الآية الكريمة	ب
--	الحديث الشريف	ج
--	الإهداء	د
--	الشكر والتقدير	هـ
--	قائمة المحتويات	و
--	قائمة الجداول	ط
--	قائمة الملاحق	ي
--	ملخص الدراسة باللغة العربية	ك
--	ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية	ل
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة		
1-1	المقدمة	2
2-1	مشكلة الدراسة	3
3-1	أهمية الدراسة	3
4-1	أهداف الدراسة	4
5-1	فرضيات الدراسة	4
6-1	الدراسات السابقة	5
7-1	محددات الدراسة	12
8-1	مصطلحات الدراسة	12
الفصل الثاني: المحاسبة الإبداعية وأثرها على القوائم المالية		
--	المقدمة	15
--	المبحث الأول: المحاسبة الإبداعية	16
0-1-2	تمهيد	16
1-1-2	نشأة المحاسبة الإبداعية	16
2-1-2	تعريف ومفاهيم المحاسبة الإبداعية	17
3-1-2	عوامل ظهور المحاسبة الإبداعية	19
4-1-2	دوافع استخدام المحاسبة الإبداعية	19
5-1-2	أشكال المحاسبة الإبداعية	22

الصفحة	الموضوع	الرمز
23	المنظور الأخلاقي للمحاسبة الإبداعية	6-1-2
28	المبحث الثاني: أثر المحاسبة الإبداعية على القوائم المالية الأساسية	--
28	تمهيد	0-2-2
28	تعريف ومفاهيم القوائم المالية وعناصرها	1-2-2
30	مظاهر المحاسبة الإبداعية في الشركات وأثرها على القوائم المالية	2-2-2
33	ممارسات المحاسبة الإبداعية المستخدمة في الحسابات المالية	3-2-2
40	أساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة في بنود القوائم المالية	4-2-2
الفصل الثالث: مسؤولية ودور مدقق الحسابات في مواجهة أساليب المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية		
50	المقدمة	--
51	المبحث الأول: مهنة تدقيق الحسابات ومسؤولية مدقق الحسابات عن اكتشاف أساليب المحاسبة الإبداعية	--
51	تمهيد	0-1-3
51	تعريف ومفهوم تدقيق الحسابات	1-1-3
51	أهداف تدقيق الحسابات	2-1-3
52	مسؤولية مدقق الحسابات عن اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية	3-1-3
53	مهنة تدقيق الحسابات في فلسطين	4-1-3
57	المبحث الثاني: دور وإجراءات مدقق الحسابات في مواجهة أساليب المحاسبة الإبداعية والحد منها في القوائم المالية	--
57	تمهيد	0-2-3
57	الاتجاهات والأساليب الحديثة لكشف ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية والحد منها	1-2-3
59	دور مجلس إصدار معايير المحاسبة الدولية المنبثق من الاتحاد الدولي للمحاسبين في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية	2-2-3
59	العوامل التي يمكن أن يكتشف من خلالها مدقق الحسابات الخارجي ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية	3-2-3
60	دور مدقق الحسابات الخارجي في مواجهة ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد منها في القوائم المالية	4-2-3

الصفحة	الموضوع	الرمز
69	الاختبارات والإجراءات التي يمارسها مدقق الحسابات الخارجي لمواجهة ممارسات المحاسبة الإبداعية في بنود القوائم المالية والحد منها	5-2-3
76	تعزيز أداء عمل مدقق الحسابات للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية	6-2-3
الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية		
79	المبحث الأول: منهجية الدراسة	--
79	تمهيد	0-1-4
79	أسلوب الدراسة	1-1-4
80	مجتمع وعينة الدراسة	2-1-4
80	أداة الدراسة	3-1-4
81	الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة	4-1-4
82	صدق الاستبيان	5-1-4
88	ثبات الاستبانة	6-1-4
90	المبحث الثاني: تحليل البيانات واختبار الفرضيات وتفسير نتائج الدراسة	--
90	تمهيد	0-2-4
90	الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق المعلومات العامة	1-2-4
95	اختبار فرضيات الدراسة وتفسير نتائجها	2-2-4
الفصل الخامس: النتائج والتوصيات		
119	النتائج	1-5
121	التوصيات	2-5
122	الدراسات المستقبلية المقترحة	3-5
124	قائمة المراجع	--
124	المراجع العربية	--
128	المراجع الأجنبية	--
130	المواقع الإلكترونية	--
--	الملاحق	--

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
75	العلاقة بين أنواع الاختبارات وأنواع الأدلة	(1-3)
81	درجات مقياس ليكرت الخماسي	(1-4)
83	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الأول والدرجة الكلية للمجال	(2-4)
84	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثاني والدرجة الكلية للمجال	(3-4)
85	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثالث والدرجة الكلية للمجال	(4-4)
86	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الرابع والدرجة الكلية للمجال	(5-4)
88	معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الإستبانة والدرجة الكلية للإستبانة	(6-4)
88	طريقة معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الإستبانة	(7-4)
89	طريقة التجزئة النصفية لقياس ثبات الإستبانة	(8-4)
90	توزيع عينة الدراسة حسب العمر	(9-4)
91	توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	(10-4)
91	توزيع عينة الدراسة حسب الشهادات المهنية	(11-4)
92	توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي	(12-4)
93	توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة العملية	(13-4)
93	توزيع عينة الدراسة حسب الدورات التدريبية في مجال التدقيق خلال آخر 5 سنوات	(14-4)
96	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال المؤهلات العلمية والخبرة المهنية	(15-4)
100	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال معايير التدقيق الدولية	(16-4)
103	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال تخطيط عملية التدقيق	(17-4)
106	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال الاختبارات والإجراءات التي يطبقها مدققوا الحسابات	(18-4)
109	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لجميع فقرات الاستبانة	(19-4)
110	نتائج الفرضية الخامسة- العمر	(20 -4)

الصفحة	العنوان	الرقم
111	نتائج الفرضية الخامسة - المؤهل العلمي	(21-4)
111	متوسطات رتب الفرضية الخامسة - المؤهل العلمي	(22-4)
113	نتائج الفرضية الخامسة - المسمى الوظيفي	(23-4)
113	متوسطات رتب الفرضية - المسمى الوظيفي	(24-4)
115	نتائج الفرضية الخامسة - عدد سنوات الخبرة العملية	(25-4)
116	نتائج الفرضية الخامسة - عدد الدورات التدريبية في مجال التدقيق خلال آخر 5 سنوات	(26-4)
116	متوسطات رتب الفرضية الخامسة - عدد الدورات التدريبية في مجال التدقيق خلال آخر 5 سنوات	(27-4)

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق
1	استبانة الدراسة
2	قائمة بأسماء محكمي الاستبانة
3	قائمة بأسماء شركات التدقيق في قطاع غزة حسب العينة المختارة من سجل جمعية مدققي الحسابات الفلسطينية بغزة لعام 2012م
4	كتاب تسهيل مهمة الباحث

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى إدراك مدققي الحسابات لأساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة في القوائم المالية، وكذلك الدور الذي يقوم به مدققي الحسابات لاكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية التي تمارسها مجالس إدارات الشركات عند إعداد القوائم المالية. ولتحقيق هذا الهدف تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي نظراً لملاءمته لطبيعة الدراسة، وتم تصميم استبانته كأداة لجمع البيانات وتوزيعها على أفراد عينة الدراسة بشكل كامل والمكونة من شركات التدقيق الدولية والأجنبية والمحلية الكبرى في قطاع غزة بعدد (10) شركات تدقيق، وتشتمل على (58) مدققاً، وتم استرداد (51) استبانته أي ما نسبته حوالي (88%)، ولغرض اختبار الفرضيات وتحليل البيانات تم استخدام الاختبارات الإحصائية التالية: النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي والمتوسط الحسابي النسبي، اختبار ألفا كرونباخ وطريقة التجزئة النصفية، معامل ارتباط سبيرمان لقياس درجة الارتباط، اختبار الإشارة (Sign Test)، اختبار مان - وتي، اختبار كروسكال - والاس.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: يلتزم مدققي الحسابات بتطبيق الاختبارات والإجراءات اللازمة في بنود القوائم المالية وهذا يساعدهم في الحد من المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية. وتتوافر المؤهلات العلمية والخبرة المهنية والفنية لدى مدققي الحسابات وبالتالي هذا يمكنهم من اكتشاف أساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة في القوائم المالية. ويلتزم مدققي الحسابات بمعايير التدقيق الدولية وهذا يعزز من قدرتهم في اكتشاف أساليب وممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية. ويخطط مدققوا الحسابات عملية التدقيق قبل البدء بها وهذا يساعدهم في التعرف على بنود القوائم المالية التي يحتمل استخدام أساليب وممارسات المحاسبة الإبداعية فيها.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات من أهمها: ضرورة قيام الجمعيات المهنية بعقد ورش عمل متخصصة لأعضائها تتعلق بتوضيح تأثير أساليب المحاسبة الإبداعية على مهنتي المحاسبة والتدقيق، وبيان دورها في انهيار الشركات العالمية. وضرورة إصدار تشريعات حازمة من قبل الجمعيات المختصة تتضمن فرض عقوبات على الشركات التي تمارس أساليب المحاسبة الإبداعية في قوائمها المالية. تفعيل دور الجمعيات المهنية في القيام بدراسة موسعة لقضايا المحاسبة الإبداعية السابقة للتعرف على الأساليب المستخدمة في تلك القضايا، ومن ثم وضع المعايير والإجراءات التي يجب على المدقق إتباعها.

Abstract

This study aims to explore the external auditor's awareness of creative accounting methods in financial statements. The objectives of this study were achieved by the distribution of a questionnaire on the largest local and international auditing firms working in the Gaza strip. Fifty-eight questionnaires were distributed on ten auditing firms of which (51) were returned with a response rate of (88%).

In addition, the statistical program (SPSS) was used to analyze the data using the following tests: Alpha Cronbach's, Spearman Correlation Coefficient, Sign Test, Mann-Whitney Test, Kruskal – Wallis Test.

After the analysis of the questionnaires, the following results were determined: the auditor's adherence to the implementation of tests and procedures in financial statements. The professional experience and skills of the auditor are important in identifying the methods of creative accounting. The auditor's adherence to planning the audit and the implementation of the international auditing standards helps in minimizing creative accounting.

According to the previous results, a number of recommendations were presented as follows: the importance of continuous awareness of the creative accounting on the presented financial statements and the reputation of the organization. An attempt to present ways to prevent the ability of management to use accounting choice. The issuance of rules and legislations that penalize companies that engage in creative accounting.

الفصل الأول الإطار العام للدراسة

- المقدمة.
- مشكلة الدراسة.
- أهمية الدراسة.
- أهداف الدراسة.
- فرضيات الدراسة.
- الدراسات السابقة.
- محددات الدراسة.
- مصطلحات الدراسة.

1-1 المقدمة:

يُعدّ التلاعب في البيانات المالية -على الرغم من عدم أخلاقياته- فناً من فنون التضليل، وقد يصعب أحياناً اكتشاف هذا التضليل وخصوصاً في ظل وجود محاسب متمرس ومُلم بهذا الفن غير الأخلاقي، ولقد أُصطلح مهنيّاً على تسمية الإجراءات الخفية لهذا التلاعب في البيانات المالية بالعديد من المسميات وذلك حسب ما جاء في أدبيات هذا المجال من علم المحاسبة، فمنها على سبيل المثال مصطلح إدارة الأرباح (Earnings Management)، تلطيف الدخل (Income Smoothing)، المحاسبة التجميلية، المحاسبة الإبداعية أو المحاسبة الخلاقة (Creative Accounting). وأياً كانت هذه المسميات فجميعها يستغل الثغرات الموجودة في السياسات المحاسبية وتعدد بدائلها ونقاط ضعفها المختلفة في سبيل إظهار البيانات المالية بغير صورتها الحقيقية وبشكل يخدم فئة معينة مستفيدة من هذه الإجراءات الصورية على حساب باقي الفئات ذات المصلحة بالشركة وخصوصاً في حال الإفصاح عن البيانات المالية (الأغا، 2012: 16).

ونتيجة لهذه الممارسات ظهرت العديد من الأزمات والفضائح المالية الكبرى في الشركات العالمية التي هزت موثوقية وعدالة القوائم المالية المنشورة ومصداقية معيها ومدققها كما هو العادة عندما تصل الأمور إلى حد الفشل وانهايار الشركات يثور السؤال المعتاد وهو أين جهاز الرقابة، وما هو دور مدققي الحسابات (الذنيبات، 2006: 97).

ولقد أصبحت المحاسبة الإبداعية سمة من سمات المؤسسات والشركات التي تسير نحو الإخفاق والانهيار حيث اعتبرت وسيلة لتجميل قوائمها المالية وتضليل المستثمرين، وتلجأ الشركات إلى استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية لتحقيق مجموعة من الأهداف من أهمها إحداث تحسين غير حقيقي في ربحية الشركة أو في مركزها المالي بما يخدم أهداف الإدارة دون أهداف الشركة (حمادة، 2009: 88)، العمل على تحقيق مستويات عالية من الأرباح بهدف زيادة مكافآت المدراء أو الحفاظ على مراكزهم الوظيفية مما قد يلحق الضرر بمصالح الأطراف الأخرى، التأثير على سمعة الشركة إيجابياً في السوق؛ وذلك بهدف تحسين القيمة المالية المتعلقة بأداء الشركة لجلب المستثمرين الجدد لاستثمار أموالهم في الشركة وغيرها (world-acc.net: 16/7/2012).

وفي ظل تنامي ظاهرة المحاسبة الإبداعية في الشركات المساهمة العاملة في فلسطين بشكل واضح وملحوسٍ دفع بمجالس الإدارة والمشرعين والباحثين إلى البحث عن توفير آليات مناسبة تحد من الممارسات المحاسبية المضللة والتي من أهمها التعرف على دور محلي الائتمان، دور حوكمة الشركة في الحد من المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية.

وبناءً على ما سبق فإن هذه الدراسة تستكمل ما بدأ به الباحثون الآخرون وتحاول توضيح دور مدققي الحسابات والمتمثل في مدى توافر المؤهلات العلمية والخبرة المهنية لدى

مدققي الحسابات، ومدى التزامهم بتطبيق معايير التدقيق الدولية، ومدى تخطيط عملية التدقيق قبل البدء بها، ومدى تقيدهم وتطبيقهم للاختبارات والإجراءات في القوائم المالية للحد من المحاسبة الإبداعية التي تمارسها إدارات الشركات في القوائم المالية.

1-2 مشكلة الدراسة:

إن ممارسة المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية وإن كانت تؤدي إلى تحقيق منافع حالية في الأجل القصير للإدارة إلا أنها تؤدي إلى مشاكل خطيرة في المستقبل للمنشأة، وبالتالي تنعكس على الكفاءة التشغيلية والمالية والاقتصادية للمنشأة الأمر الذي يهدد استمراريتها ومستقبلها في عالم الأعمال. وأظهرت دراسة (شاهين، 2011) قيام إدارات المصارف في فلسطين بعمليات ممارسة إدارة الأرباح بدرجة كبيرة خلال سنوات الدراسة (2009-2011م) وإن تفاوت تركيزها ومدتها بين تلك المصارف، وأشارت الدراسة إلى خطورة هذه الظاهرة على الأداء المصرفي ومصداقية التقارير المالية المنشورة. ونظراً لخطورة هذه الظاهرة وخاصة في الشركات الفلسطينية فإن هذه الدراسة تحاول التعرف على دور مدققي الحسابات بشركات التدقيق العاملة في قطاع غزة للحد من المحاسبة الإبداعية التي تمارسها إدارات الشركات في القوائم المالية. واستناداً لما تقدم فإن مشكلة الدراسة تتمثل في الإجابة على السؤال الرئيس التالي:

ما دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية؟

1-3 أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة من حساسية موضوع المحاسبة الإبداعية كونها تمثل مشكلة مهمة لاسيما في ظل قيام إدارات الشركات باستخدام أساليبها لإظهار نتيجة النشاط والموقف المالي الذي يحقق أهدافها القصيرة وطويلة الأجل ولو كان ذلك على حساب الفئات الأخرى وهو ما أدى إلى حصول الأزمة المالية نتيجة انهيار وإفلاس مجموعة من أعظم الشركات العالمية (شاهين، 2011: 4)، وإن هذه الدراسة تخدم فئات عدة منها على سبيل المثال لا الحصر:

❖ مستخدمي المعلومات الواردة في القوائم المالية مثل الدوائر الحكومية، البنوك التجارية، مؤسسات الإقراض، الدائنين والمستثمرين الحاليين والمرتبين.

❖ المساهمون: وهم ملاك المشروع.

❖ نقابات العمال: حيث تعتمد على تقرير مدقق الحسابات المستقل في مفاوضاتها مع الإدارة بشأن الأجور والمشاركة في الأرباح.

كما وتكتسب الدراسة أهميتها أيضاً من حيث التوقيت لأنها تأتي في ظروف تكثر التساؤلات فيها حول مدى مصداقية وموثوقية القوائم المالية المنشورة مما يثير الشكوك حول مدى قدرة مدقق الحسابات في الحد من المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية المنشورة.

4-1 أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- 1) بيان مدى إدراك مدققي الحسابات لأساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة في القوائم المالية. وتوضيح دورهم في اكتشاف المحاسبة الإبداعية التي تمارسها الإدارات عند إعداد القوائم المالية.
- 2) التعرف مدى توافر المؤهلات العلمية والخبرات المهنية والفنية لدى مدققي الحسابات لاستخدامها في الحد من المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية.
- 3) دراسة مدى التزام مدققي الحسابات بتطبيق معايير التدقيق الدولية، وتخطيط عملية التدقيق للحد من المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية.
- 4) بيان مدى تفيد مدققي الحسابات بتطبيق الاختبارات والإجراءات في القوائم المالية للحد من المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية.

5-1 فرضيات الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها يمكن صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى:

تتوافر المؤهلات العلمية والخبرة المهنية لدى مدققي الحسابات للحد من المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية.

الفرضية الثانية:

يلتزم مدققي الحسابات بمعايير التدقيق الدولية للحد من المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية.

الفرضية الثالثة:

يلتزم مدققي الحسابات بتخطيط عملية التدقيق للحد من المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية.

الفرضية الرابعة:

يطبق مدققي الحسابات الاختبارات اللازمة في القوائم المالية للحد من المحاسبة الإبداعية فيها.

الفرضية الخامسة:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 بين متوسطات استجابات المبحوثين حول موضوع الدراسة تعزى للمتغيرات الشخصية (العمر، المؤهل العلمي، الشهادات المهنية، المسمى الوظيفي، عدد سنوات الخبرة العملية، عدد الدورات التدريبية).

التعريفات الإجرائية:

- 1) تم بناء فرضيات الدراسة الثلاثة الأولى من معايير التدقيق المتعارف عليها (GAAS).
- 2) أما عن الفرضية الرابعة فتم بناؤها عن طريق دراسة (حمادة، 2010)، والـ (GAAS).
- 3) الفرضية الخامسة فتم بناؤها عن طريق المعلومات الشخصية الخاصة بالمدققين.

1-6 الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية:

(1) دراسة (الأغا، 2011)، بعنوان: "دور حوكمة الشركات في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية: دراسة تطبيقية على البنوك الفلسطينية". هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور مبادئ حوكمة الشركات في البنوك الفلسطينية في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية وزيادة الثقة لدى أصحاب المصالح المختلفة في البيانات والقوائم المالية الصادرة عن شركاتهم، وقد تم إجراء مسح شامل لمجتمع الدراسة واشتمل على (111) فرداً من المدققين الداخليين والخارجيين ومفتشي سلطة النقد للبنوك الفلسطينية المدرجة أسهماً في بورصة فلسطين، وطبقت هذه الدراسة في قطاع غزة بفلسطين عام 2011م .

وخلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: (1) يلعب تطبيق مبادئ حوكمة الشركات دور مهم ومحوري في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية مع فروق بسيطة في تطبيق المبادئ وأهمها مبدأ حماية حقوق المساهمين، ثم مبدأ أصحاب المصالح. (2) تعد عناصر القوائم المالية المحاور الرئيسية التي تلجأ إليها الإدارة لممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية فيها. وخلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: (1) العمل على تعزيز مبادئ حوكمة الشركات في البنوك الفلسطينية، وذلك من خلال عقد البرامج والدورات التدريبية التي تعكس مفاهيم وثقافة حوكمة الشركات وتطبيقها على أرض الواقع. (2) إصدار تشريعات تتضمن عقوبات رادعة لحالات الغش والتلاعب التي قد تحدث في البيانات المالية للشركات، وذلك للحد من استخدام الوسائل غير الشرعية عند إعدادها لهذه البيانات.

(2) دراسة (حمادة، 2010)، بعنوان: "دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية: دراسة ميدانية".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على النشاطات التي تقوم بها لجان التدقيق وتؤدي إلى الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، وتم استخدام أسلوب العينة العشوائية في الدراسة واشتملت على (18) عضو من أعضاء لجان التدقيق في الشركات المساهمة المدرجة في سوق دمشق المالي، و(60) فرداً من المحاسبين القانونيين المرخص لهم للعمل كمراجعين خارجيين لتدقيق الشركات المساهمة، وطبقت هذه الدراسة في سورية عام 2010م.

وخلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: (1) أن النشاطات التي تمارسها لجان التدقيق المتعلقة بمهمة الإشراف والرقابة على التقارير المالية وفحصها ودراسة نظم الرقابة الداخلية وتقييمها هي ذات تأثير كبير في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات.

2) النشاطات التي تمارسها لجان التدقيق المتعلقة بمهمة دعم وظيفة التدقيق الداخلية، ووظيفة التدقيق الخارجية وآليات الحوكمة هي ذات تأثير متوسط في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات.

ولذلك أوصت الدراسة بما يلي: 1) أن تأخذ مجالس إدارة الشركات المساهمة في سورية بالحسبان عند تشكيلها لأعضاء لجان التدقيق توفر الخبرة العملية والتأهيل العلمي لديهم في مجال المحاسبة والتدقيق. 2) فرض إجراءات رقابية من قبل الجهات الرقابية المختصة في سورية مثل (وزارة الاقتصاد – سوق الأوراق المالية – غرف الصناعة والتجارة ... الخ) على الشركات التي تتورط في ممارسات المحاسبة الإبداعية التي ينتج عنها تحريف في المعلومات الخاصة بها. 3) دراسة (الخطبي، 2009)، بعنوان: "دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة وأثرها في موثوقية البيانات المحاسبية، وبيان دوافع الإدارة من استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية، والتعرف على الدور الذي يقوم فيه مدققوا حسابات تلك الشركات في الحد من إجراءات المحاسبة الإبداعية التي تمارسها مجالس إدارات الشركات المساهمة العامة الأردنية في القوائم المالية، وقد استخدمت العينة العشوائية الطبقية المتساوية في الدراسة والمكونة من (60) عضو من موظفو الشركات المساهمة، و(60) فرداً من المدققين الخارجيين، (60) عضو من المحللين الماليين، وطبقت هذه الدراسة في الأردن في أيار عام 2009م.

وخلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: 1) تؤثر أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية. 2) تمارس مجالس إدارات الشركات المساهمة العامة الأردنية أساليب المحاسبة الإبداعية لدى إعداد القوائم المالية لتلك الشركات. لكن وبالمقابل يقوم مدققوا الحسابات بالإجراءات والاختبارات اللازمة للكشف عن هذه الممارسات.

ولذلك أوصت الدراسة بما يلي: 1) ضرورة أن يولي المدققين الخارجيين عند تنفيذ عملية تدقيق حسابات الشركات المساهمة العامة جميع عناصر ومكونات القوائم المالية الاهتمام الكافي للتعرف على كافة ممارسات وأساليب المحاسبة الإبداعية المحتمل تطبيقها. 2) ضرورة قيام ديوان المحاسبة وهيئة الأوراق المالية بعقد ورش عمل لبيان التأثيرات السلبية لأساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية على مهنتي المحاسبة والتدقيق فضلاً عن بيان دور أساليب المحاسبة الإبداعية في انهيار الشركات العالمية خلال الأزمة المالية الراهنة.

4) دراسة (الخشاوي، والدوسري، 2008)، بعنوان: "المحاسبة الإبداعية ودور المدقق في التحقق من ممارساتها ونتائجها".

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن دور مدقق الحسابات في التحقق من ممارسة المحاسبة الإبداعية والتحقق من تحقيق نتائجها، وهي دراسة نظرية تمت بالكويت عام 2008م. وخلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: (1) إن من أهم أهداف المحاسبة الإبداعية هو تقديم انطباع مضلل عن الأرباح وتجميل صورة الدخل وذلك لخدمة مختلف الأغراض والأهداف وهناك العديد من الأساليب التي تستخدم في إدارة الأرباح وتجميل الدخل. (2) هناك العديد من الاتجاهات والأساليب الحديثة للكشف والحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية ومن أبرزها حوكمة الشركات، لجان التدقيق، المدقق الخارجي، وعدم تغيير السياسات وغيرها الكثير من الطرق الأخرى.

ولذلك أوصت الدراسة بما يلي: (1) بت الوعي الكافي لمعرفة وتوضيح مفهوم وأساليب المحاسبة الإبداعية وذلك بغرض بيان أضرارها، وبالتالي الحد منها ومحاربتها بالوسائل الصحيحة. (2) تفعيل التنظيم المهني لمهنة المحاسبة والتدقيق ووضع ميثاق السلوك المهني وتشكيل لجنة الأخلاق المهنية والتي من أهم وظائفها وضع قواعد السلوك التي يلتزم بها المحاسب والمدقق المعتمد.

5) دراسة (بأبي، 2006)، بعنوان: "دور مراجع الحسابات في مواجهة تحديات المحاسبة الإبداعية: التلاعب في الحسابات، دراسة نظرية".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم المحاسبة الإبداعية والدوافع التي تحفز إدارة الشركات على ممارستها، وتحديد الوسائل المختلفة لتنفيذها، وبناءً على ذلك فقد عرض الباحث بعض الإجراءات التي أفرزتها أدبيات التدقيق لتحجيم تلك الممارسات مع توضيح دور مدقق الحسابات في الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية بغرض تخفيض التضليل في التقارير المالية، وهي دراسة نظرية تمت في عام 2006م.

وخلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: (1) إجراء المزيد من البحوث في البيئة العربية تتحرى عن مدى وجود الممارسات المحاسبية الإبداعية ودوافع ممارستها. (2) يجب على المنظمات المهنية أن تطور وسائل اكتشاف أساليب المحاسبية الإبداعية حتى تتماشى مع الزيادة المطردة في تلك الحالات التي قد تؤدي إلى إخفاق عملية التدقيق.

ولذلك أوصت الدراسة بما يلي: (1) ينبغي لمدققي الحسابات الاهتمام بوضع برامج تدريبية للعاملين بمكاتبهم لتحسين مستوى أدائهم، وتطويره بما يتلاءم مع التطورات المتسارعة في بيئة الأعمال. (2) قيام مدققي الحسابات بتطوير أساليبهم في الكشف عن آثار المحاسبة الإبداعية.

6) دراسة (جرار، 2006)، بعنوان: "تطوير إستراتيجية للحد من الآثار السلبية لاستخدام المحاسبة الإبداعية في الشركات المساهمة العامة الأردنية".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة من قبل الشركات المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر مديري وموظفي أقسام المحاسبة ومدققي الحسابات القانونيين، وذلك لتطوير إستراتيجية للحد من الآثار السلبية لأساليب المحاسبة الإبداعية، وقد استخدمت العينة العشوائية والمكونة من (17) مدير من مديري أقسام المحاسبة بالشركات المساهمة، و(29) موظفاً من موظفي أقسام المحاسبة، (32) مدقق من مدققي الحسابات القانونيين، وطبقت هذه الدراسة في الأردن عام 2006م.

وخلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: 1) تتلاعب الشركات المساهمة العامة الأردنية بالإيرادات والأرباح والمصاريف والأصول والالتزامات، بالإضافة إلى استخدام التضليل بالقوائم المالية الأساسية. 2) تطوير إستراتيجية للحد من الآثار السلبية للمحاسبة الإبداعية من قبل مدققي الحسابات القانونيين في الشركات المساهمة العامة الأردنية متمثلةً بتطبيق معايير التدقيق الدولية، واستخدام المهارات والخبرات المهنية لديهم.

ولذلك أوصت الدراسة بما يلي: 1) حث مدققي الحسابات القانونيين على تطبيق الإستراتيجية المقترحة. 2) ضرورة إصدار تشريعات وأنظمة تدفع الشركات المساهمة العامة الأردنية لفصل الملكية عن الإدارة لتعزيز استقلالية مدققي الحسابات القانونيين.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

1) دراسة (Gherai and balaciu, 2011)، بعنوان:

"From creative accounting practice and Enron Phenomenon to the current financial crisis".

"من الممارسات المحاسبية الإبداعية وظاهرة شركة إنرون إلى الأزمة المالية الراهنة"

هدفت هذه الدراسة إلى لفت الانتباه إلى ظاهرة المحاسبة الإبداعية، وذلك من خلال التحذير من أزمة مالية على غرار التي حدثت في العقدين الماضيين مع سرد للأسباب التي تبعت على القلق من ذلك، وناقشت الدراسة الأنواع المختلفة من ممارسات محاسبة الإبداعية وذلك من خلال إجراء مقارنة للفضائح التي حدثت في العقدين الماضيين لكبرى الشركات العالمية، ومن أجل ذلك تم تعريف مفهوم المحاسبة الإبداعية، وأساليبها المختلفة، والآثار المترتبة على تلك الممارسات، ولفتت الدراسة الانتباه إلى ظاهرة المحاسبة الإبداعية في الشركات الرومانية، ومدى وجود تلك الظاهرة فيها، وقد استخدمت العينة العشوائية والمكونة من (73) شركة من الشركات المساهمة المدرجة في بورصة بوخارست، وهذه الدراسة طبقت في رومانيا عام 2011م.

وخلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: (1) ممارسات المحاسبة الإبداعية لن تنتهي إلا بانتهاء الظروف التي نشأت في ظلها وساعدتها على النمو. (2) كما توصلت الدراسة إلى أن أغلب المشكلات والتلاعبات التي حدثت في الشركات كانت تصدر من المستوى الإداري. ولذلك أوصت الدراسة بما يلي: (1) الحد من حرية اختيار الطرق والسياسات المحاسبية إلا بوجود مبررات تسمح بذلك. (2) وضع الحلول للمشكلات والتلاعبات التي تصدر من المستوى الإداري.

(2) دراسة (Gowthorpe and Amat, 2005)، بعنوان:

"Creative Accounting: Some Ethical Issues of Macro – and Micro-Manipulation"

"المحاسبة الإبداعية: بعض القضايا الأخلاقية للتلاعب الكلي والجزئي"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل نوعين رئيسيين من السلوك التلاعبي، حيث وُصف النوع الأول اصطلاحاً بالتلاعب الكلي "macro-manipulation" وهو لوصف التأثير في المنظمات وإضعاف سلطتها من خلال الضغط عليها لإصدار تعليمات تتفق مع مصالح معدي القوائم المالية. كما وُصف النوع الثاني بالتلاعب الجزئي "micro-manipulation" للتعبير عن عملية معالجة الأرقام المحاسبية التي ينتج عنها وجهة نظر متحيزة لصالح الشركة، وقامت الدراسة بتحليل حالتين من حالات التلاعب من منظور أخلاقي، وهي دراسة نظرية، تمت في إسبانيا عام 2005م. وخلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: أن التلاعب بنوعيه يعد محاولة للإبداع في الحسابات من قبل معدي القوائم المالية إذ يؤدي إلى إعداد قوائم مالية تحقق أغراض معديها وليس لمنفعة مستخدميها.

ولذلك أوصت الدراسة بأنه يجب على منظمي مهنة المحاسبة الأخذ في الاعتبار أساليب المحاسبة الإبداعية وكيفية الحد منها .

(3) دراسة (Gowthorpe and Amat, 2004)، بعنوان:

"Creative Accounting : Nature, Incidence and Ethical Issues".

"المحاسبة الإبداعية: طبيعتها، مدى تأثيرها والقضايا الأخلاقية"

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف أسباب انتشار ممارسات المحاسبة الإبداعية في سياق الاعتبارات الأخلاقية في إسبانيا، كما وهدفت إلى التوصل إلى تعاريف عن المحاسبة الإبداعية، وكذلك التعرف على الحوافز التي تدفع مديري الشركات لاستخدام تلك الممارسات، وقد استخدمت العينة العشوائية في الدراسة والمكونة من (64) شركة من الشركات المساهمة الأسبانية، وطبقت هذه الدراسة في إسبانيا خلال الفترة من (1999-2001)م.

وخلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: (1) قيام العديد من الشركات الأسبانية الكبرى باستخدام ممارسات المحاسبة الإبداعية، وقيامها بإدارة أرباحها خلال السنوات الثلاث. (2) استعرضت الدراسة الأسباب التي تجعل مديري الشركات يتورطون في مثل هذه الممارسات والممارسات المختلفة للمحاسبة الإبداعية.

ولذلك أوصت الدراسة بما يلي: (1) يجب على منظمي مهنة المحاسبة الأخذ في الاعتبار أساليب المحاسبة الإبداعية وكيفية الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية والتي تمثلت في الحد من حرية الاختيار بين الطرق المحاسبية، وتحديد الظروف الموجبة لاستخدام كل طريقة. (2) وضع القواعد والأنظمة التي تحد من الحكم والتقدير الشخصي.

4) دراسة (Rabin, 2004)، بعنوان "Determinates of auditors attitudes toward creative accounting".

"قياس اتجاهات المدققين بشأن ممارسات المحاسبة الإبداعية"

هدفت هذه الدراسة إلى قياس اتجاهات المدققين بشأن ممارسات المحاسبة الإبداعية والعوامل التي تؤثر في ممارسات المحاسبة الإبداعية في المملكة المتحدة، واستملت عينة الدراسة على المحاسبين القانونيين الذين يقومون بالتدقيق على الشركات المساهمة، وهي دراسة طبقت في المملكة المتحدة (بريطانيا) عام 2004م.

وخلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: (1) أن اتجاهات المدققين بشأن ممارسات المحاسبة الإبداعية تعتمد على طبيعة الأسلوب المستخدم وموقف الإدارة من هذه الممارسات. (2) وأشارت أيضاً إلى أن ممارسة المحاسبة الإبداعية تتأثر بعدد من العوامل الداخلية والخارجية، حيث ترتبط العوامل الداخلية بالنتائج المالية غير المتوقعة، والرغبة في الحصول على تمويل وقروض خارجية فضلاً عن ضعف السيطرة على المنشأة الناجم عن ضعف الإدارة، وأخلاق المديرين، والنظام الإداري المرتبط بتركز الصلاحيات بعدد محدد من الأفراد، أما العوامل الخارجية فترتبط بطبيعة ملكية المنشأة.

ولذلك أوصت الدراسة بأنه يجب على مدققي الحسابات إتباع أساليب التدقيق النوعية بهدف اكتشاف أساليب المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية.

5) دراسة (Oliveras and Amat, 2003)، بعنوان "Ethics and creative accounting: Some empirical evidence on accounting for intangibles in Spain"

"المحاسبة الإبداعية وعلاقتها بأخلاقيات المهنة عند التعامل مع الأصول غير الملموسة في أسبانيا"

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح بعض الجوانب والأدلة على ممارسات المحاسبة الإبداعية وعلاقتها بأخلاقيات ممارسة مهنة المحاسبة عند التعامل مع الأصول غير الملموسة،

واستخدمت الدراسة أسلوب المسح الشامل لمجتمع الدراسة المكون من الشركات المساهمة العامة وعددها (55) شركة، وطبقت في أسبانيا عام 2003م.

وخلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: (1) الأصول غير الملموسة تحمل أهمية كبيرة وتحتل مكانة إستراتيجية في عمليات تقييم أداء المنشآت، لذلك كانت غالبية استخدام أساليب التلاعب في هذه الأصول تستهدف ترغيب المؤسسات المصرفية منحها قروضاً عند طلب ذلك (2) القوائم والتقارير المالية تصبح ذات صلة بشكل مهم بواقع المنشأة وذلك بسبب العمل على زيادة الأصول غير الملموسة أو تخفيضها.

ولذلك أوصت الدراسة بما يلي: (1) ضرورة إيجاد تشريعات قانونية تخفض من حرية التلاعب بالحسابات. (2) تعزيز الجانب الأخلاقي عند ممارسي المهنة.

التعليق على الدراسات السابقة:

بالنسبة للدراسات العربية تناولت في معظمها موضوع الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية ولكن من جوانب مختلفة فالبعض تناول دور حوكمة الشركات في الحد من تلك الممارسات، والبعض الآخر تناول دور محلي الائتمان في الحد منها، وآخر تناول دور لجان المراجعة في الحد منها، وآخر تناول تطوير أساليب إستراتيجية للحد منها، ولكن هناك بعض الدراسات مثل: دراسة (الحلي، 2009)، ودراسة (الخشراوي والدوسري، 2008)، ودراسة (بأبي، 2006)، تشابهت مع الدراسة الحالية في موضوع الدراسة وهو "دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية: دراسة تطبيقية على شركات التدقيق العاملة في قطاع غزة" ولكن الدراسة الحالية اختلفت معها كلها من حيث التوقيت وبيئة التطبيق حيث إن الدراسة الحالية مطبقة في العام 2012-2013م، ومن حيث البيئة فهي في قطاع غزة بفلسطين وهي بيئة تشهد أوضاعاً غير مستقرة بسبب الظروف التي تمر بها، وأما دراسة كلاً من (الخشراوي والدوسري، 2008)، ودراسة (بأبي، 2006) هي دراسات نظرية بحثه لم تنطلق إلى الجانب التطبيقي، أما عن دراسة كلاً من (الحلي، 2009)، فاختلفت معها من حيث بيئة التطبيق بشكل أساسي، وهذه الدراسات الأربعة الأخيرة والدراسات السابقة الأخرى يمكن الاستفادة منها كمراجع للدراسة في الإطار النظري والتطبيقي على حد سواء، حيث يتم التعرف على المراجع والكتب والدوريات التي يمكن الرجوع إليها، وأيضاً كيفية تصميم الاستبانة للدراسة التطبيقية.

وأما عن الدراسات الأجنبية فمعظمها دراسات ركزت على أخلاقيات المحاسبة الإبداعية، والبعض ركز على الآثار المترتبة على استخدام المحاسبة الإبداعية في الشركات المدرجة في البورصات، والبعض الآخر تناول القضايا الأخلاقية للتلاعب الكلي والجزئي واستخدامه لصالح معدي القوائم المالية وليس لمصلحة مستخدميها، وأيضاً البعض الآخر تناول

أسباب انتشار المحاسبة الإبداعية، وأخر تناول الأدلة على ممارسة الشركات للمحاسبة الإبداعية وخاصةً عند التعامل مع الأصول غير الملموسة وعلاقتها بأخلاقيات المهنة، وقد تشابهت الدراسة الحالية مع دراسة (Rabin, 2004) في موضوع الدراسة ولكن اختلفت معها من حيث المنهجية المتبعة والتوقيت وبيئة التطبيق بشكل أساسي وهذه الدراسات وغيرها يمكن الاستفادة منها كمراجع في الدراسة، وأيضاً يمكن الاستفادة من الدراسات الأجنبية السابقة في التعرف على كيفية تصميم استبانة الدراسة والمنهجية المتبعة في الدراسة، والأساليب الإحصائية المستخدمة. **ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة :**

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها الأولى من نوعها في قطاع غزة بفلسطين حيث لم يتطرق أحد من قبل إلى دور مدققي الحسابات في الحد من المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية، حيث سيتم إجراء الدراسة على شركات التدقيق العاملة في قطاع غزة بسبب حداثة موضوع الدراسة وسيتم اختيار شركات التدقيق التي تنطبق عليها شروط العينة الغرضية، وذلك للتعرف للأساليب والإجراءات التي يقوم بها مدققي الحسابات لاكتشاف تلك الممارسات والحد منها في القوائم المالية. وتكتسب هذه الدراسة أهميتها من حيث اختلافها عن الدراسات السابقة جميعها في المنهجية المتبعة والتوقيت وبيئة التطبيق وأيضاً كونها اشتملت على الجانبين النظري والتطبيقي معاً.

7-1 محددات الدراسة:

المحددات الزمنية: اقتصرت الدراسة على الفترة من سبتمبر 2012م وحتى فبراير 2013م.
المحددات المكانية: اقتصرت الدراسة على قطاع غزة ولم تشمل كل أنحاء فلسطين بسبب الظروف الاستثنائية السائدة في البلاد.
المحددات البشرية: اقتصرت الدراسة على شركات التدقيق الدولية والأجنبية والمحلية الكبرى فقط في قطاع غزة والتي ينطبق عليها الشروط التالية: كبر حجم تعاملاتها، وكبر حجم رأس المال والملكية، وزيادة عدد المدققين بها عن (3) فأكثر (المصدر: جمعية المدققين الفلسطينية)، ويرجع سبب اختيار تلك الشروط إلى حداثة موضوع الدراسة.

8-1 مصطلحات الدراسة:

فيما يلي أهم التعريفات ذات العلاقة بموضوع الدراسة:

(1) المحاسبة الإبداعية (Creative Accounting):

هي عملية التلاعب في البيانات المالية باستخدام الخيار الانتقائي في تطبيق المبادئ المحاسبية والتضليل في الإبلاغ المالي وأية خطوات متخذة اتجاه إدارة المكاسب أو تلطيف صورة الدخل (مطر والحلي، 2009: 8).

(2) إدارة الأرباح (Earnings Management):

هي التلاعب في الأرباح لتحقيق أهداف محددة بشكل مسبق من الإدارة أو توقعات تعد من المحللين أو قيم تتناغم مع تلطيف صورة الدخل والتوجه نحو مكاسب ثابتة (أبو عجيبة وحمدان، 2009: 6).

(3) التلاعب المحاسبي (Account Manipulation):

يعرف التلاعب المحاسبي بأنه استخدام الإدارة حقها في حرية التصرف في اختيار السياسات والبدائل المحاسبية، كذلك القرارات التي تعتمد على الحكم والتقدير الشخصي لبعض البنود الظاهرة في التقارير المالية لهيكل الصفقات للتأثير على عملية انتقال الثروة بين الشركة وأطراف المصلحة أو العلاقة (المجتمع، الممولين، الإدارة) (البطينجي، 2011: 13).

(4) تلطيف الدخل (Income Smoothing):

هو إدارة الأرباح المرغوبة لإزالة التذبذب في مسار الدخل الطبيعي، وعادةً ما تتضمن خطوات لتخفيض الدخل في السنوات ذات الدخل المرتفع من أجل نقلها إلى السنوات ذات الدخل المنخفض (مطر والحلي، 2009: 7).

(6) مهنة تدقيق الحسابات:

فقد عرفت جمعية المحاسبين الأمريكية على أنها عملية منظمة ومنهجية لجمع الأدلة والقرائن وتقويمها بشكل موضوعي، والتي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة سلفاً، وتوصيل ذلك إلى الأطراف المعنية (جمعة، وآخرون، 2001: 9).

(7) المدقق الخارجي:

هو الشخص أو مجموعة الأشخاص الذين يقومون بمهنة التدقيق شرط أن يتوفر فيهم جميع ما تتطلبه معايير التدقيق المتعارف عليها والمتعلقة بشخصية المدقق (القواعد العامة للتدقيق) وهي الكفاءة العلمية والعملية والاستقلال وبذل العناية المهنية الواجبة (دليل المحاسب والمراجع الفلسطيني، 2003: 11).

(8) المدقق المزاول (القانوني):

هو المدقق الحاصل على رخصة مزاول مهنة تدقيق الحسابات والمتفرغ للعمل بها سواءً لحسابه الخاص أو لحساب الغير (قانون مزاول مهنة، 2006: 2)

الفصل الثاني

المحاسبة الإبداعية وأثرها على القوائم المالية

- المقدمة
- المبحث الأول: المحاسبة الإبداعية
- المبحث الثاني: أثر المحاسبة الإبداعية على القوائم المالية الأساسية

المقدمة:

يعد التقدم في تكنولوجيا المعلومات وعولمة الأسواق من أبرز التطورات العالمية المعاصرة التي حدثت خلال العقد المنصرم. وقد ساهمت هذه التطورات في تقديم العديد من المنافع والمزايا للاقتصاديات الوطنية، حيث ساهمت عملية العولمة في حدوث العديد من التأثيرات الإيجابية العامة وعلى مستوى الاقتصاد والمحاسبة خاصة القوائم المالية، حيث تعتبر القوائم المالية الوسيلة التي تستخدم لإبلاغ الأطراف الداخلية والخارجية بالمعلومات التي تم إعدادها وتجميعها في الحسابات المالية- بصورة دورية منتظمة- فالقوائم تمثل صورة كربونية للشركة يمكن من خلالها قراءة ما حدث خلال الفترة الماضية ويمكن أن تتنبأ بما قد يحدث في المستقبل. فمن خلال هذه التقارير التي ترسل إلى إدارة الشركات والأسواق المالية والمستثمرين يرسم المحاسبين لوحة من الأرقام يعرضها بطريقة فنية بحتة، وكما تدمج هذه الأرقام ليثير بها الناظر إلى فنه، فإن المحاسب يستطيع بخفة ودهاء أن يدمج هذه الأرقام لتعطي الانطباعات التي يرغب أو يريد أن يثير بها المطلع على القوائم المالية، وذلك عن طريق استخدام المحاسبين معرفتهم بالقواعد المحاسبية للتلاعب في الأرقام الواردة، لتحقيق رغبة الإدارة وتحقيق أهدافها وقت التقرير وهو ما يعرف بالمحاسبة الإبداعية (www.aleqtisadiah.com 9/9/2012)

إن الإدارة التنفيذية هي التي تضع تصوراتها عن رقم الأرباح الذي تريد التقرير عنه وكذلك عن إظهار المركز المالي بالصور التي يرغبها المستثمرين والمساهمين والدائنين والبنوك وغيرهم، ويقودها إلى ذلك دوافعها لتعظيم المكافآت الحالية أو المستقبلية وما يتوقعه كبار الملاك من توزيعات نقدية أو عينية في صورة أسهم وعليه يتمكن المحاسب الممارس بخبرته من تقديم رقم الأرباح الذي ترغبه الإدارة الذي يمكن كشفه أحياناً وأحياناً أخرى لا يمكن كشفه إلا عند انهيار المنشأة كما في حالة شركتي (Enron and World Com) الأمريكيتين وما تبع ذلك من انهيارات أصابت الكثير من الشركات العالمية مما أدى إلى فقدان الثقة بالقوائم المالية من جهة ومدققي الحسابات الذين يفحصون تلك القوائم من جهة أخرى، وتأثيرها على الأسواق المالية (مطر والحلي، 2009: 3).

إن التحايل والتضليل في استخدام المبادئ المحاسبية أدى إلى انهيار تلك الشركات الكبرى مما دفع بمجالس الإدارة والمشرعين والباحثين إلى البحث عن توفير آليات مناسبة تحد من الممارسات المحاسبية المضللة، وتضمن اختيار سياسات إدارية وقرارات محاسبية مناسبة تنتج تقارير مالية موثوق بها وخالية من الاحتيال والتضليل (حمادة، 2010: 88).

المبحث الأول المحاسبة الإبداعية

2-1-0 تمهيد:

يعتبر مفهوم المحاسبة الإبداعية من المفاهيم المثيرة للجدل، حيث لاقى هذا المفهوم اهتماماً كبيراً من قبل الباحثين والمهتمين في مهنة المحاسبة، وخصوصاً بعد الجدل العالمي الذي أثير حول علاقة المحاسبة الإبداعية بكثير من الانهيارات والفضائح المالية لكبرى الشركات العالمية، وبالرغم من أن الإدارة تقوم بإعداد المعلومات المالية في إطار معايير المحاسبة الدولية والتي تهدف إلى سلامة وموضوعية القياس المحاسبي والعدالة في العرض والإفصاح، إلا أن هذه المعايير ما تزال تعطي إدارة الشركة مرونة واسعة في الاختيار من بين السياسات والطرق المحاسبية البديلة، والتي قد تستغل من قبل المديرين بالشركة لتحقيق بعض الأهداف الشخصية والتي من شأنها أن تنعكس على مستوى دخل الفترة المحاسبية، مما يلحق الضرر بمصالح الأطراف الأخرى ذات العلاقة، الأمر الذي أدى بدوره إلى نشوء ما يسمى بظاهرة إدارة الأرباح والتي هي جزء من مفهوم المحاسبة الإبداعية (أبو عجيبة، وحمدان، 2009: 2).

2-1-1 نشأة المحاسبة الإبداعية:

ترجع بدايات استخدام عمليات التلاعب بالبيانات المحاسبية للشركات إلى بدايات عهد الثورة الصناعية، إذ كانت تتم عمليات التلاعب أثناء إجراء حسابات التكاليف والتي كانت تتطلب وجود موظفين متخصصين في ذلك لاسيما في ظل ضعف استقلالية المحاسب والحرية المتاحة في استخدام المبادئ المحاسبية الملائمة لاحتياجاتها، لذلك انحصر سلوك المحاسب المهني في تلك الحقبة في الاستجابة لأهداف المديرين و رغباتهم الذين يمتلكون الحرية في تقييم موجوداتهم وتقدير الدخل (الحلبي، 2009: 2)، وبرزت المحاسبة الإبداعية بصورتها الحالية في منتصف الثمانينات عندما واجهت الشركات صعوبات في فترة الركود التي حدثت في بداية تلك الفترة التي كان فيها الضغط لإنتاج أرباح أفضل بينما كان من الصعب إيجاد أرباح من أي نوع آخر، ولقد استمر الركود الأخير فترة طويلة مما تسبب في إجبار الكثير من الشركات التي أبلغت عن أرباح مبتدعة على التصفية (بطو، 2006: 106).

وخلال العقدين الماضيين أخذ المختصون في علم المحاسبة والتدقيق بدراسة هذه الظاهرة فتناولها البعض بمفردات مختلفة ولكنها تحمل نفس المفهوم، ومنها المحاسبة الإبداعية (Creative Accounting) المحاسبة الابتكارية، المحاسبة الاحتياطية، المحاسبة الاصطناعية، المحاسبة التجميلية، المحاسبة الخلاقة، وقدموا خلال دراستهم وتحليلاتهم لهذه الظاهرة العديد من التعريفات التي وإن اختلفت في التعبير إلا أنها اتفقت في المضمون (الأغا، 2012: 17).

2-1-2 تعريف ومفاهيم المحاسبة الإبداعية:

تستعمل كلمة الإبداع للدلالة على كل شيء جديدٍ بارع أو مدهش وحتى فريد من نوعه، دون التمييز بين تلك الأشياء خاصة من حيث طبيعتها، ونجدها أيضاً تستعمل عند الحديث حول الأفكار البارعة، الفنون الجميلة، وكل الأشياء غير العادية.

تعد كلمات إبداع وابتكار ونحوهما مترادفات لمعنى يمثل إثبات شيء جديد غير مألوف، أو حتى النظر للأشياء بطرق جديدة، ويعرّف الإبداع في اللغة كما جاء في (لسان العرب) من بدع الشيء: أي أنشأه، وجاء في (المعجم الوسيط) بدعه بدعاً: أي أنشأه على مثال سابق، وعرفه (القاموس العصري الحديث) بأنه: الإيجاد أو التكوين أو الابتكار، أما التعريف الموضوعي فقد اختلف المفكرون حول تحديد ماهية الإبداع، حيث لا يوجد اتفاق واضح ومحدد لأسباب تتعلق بتعدد الظاهرة نفسها أو بتعدد اتجاهات المفكرين، حيث ينظر كل واحد منهم من زاوية معينة توافق تخصصه أو ميوله ومن بين التخصصات المهمة نجد المحاسبة التي تطورت ونمت بالتطور الاقتصادي، التكنولوجي، المالي، ... الحاصل على المستوى الدولي مما أدى إلى بروز ما يسمى بالإبداع المحاسبي (صالح، وفتيحة، 2010: 3).

تعددت اتجاهات الباحثين حول مفهوم المحاسبة الإبداعية، ويرجع ذلك إلى تعدد المجالات والتخصصات التي تناولت هذه الظاهرة ومنها:

المحاسبة الإبداعية: هي عبارة عن مصطلح يصف مجموعة من الممارسات المحاسبية التي تستخدم في التحايل والتضليل المالي في القوائم المالية، وذلك من خلال استغلال المرونة المعطاة في السياسات والقوانين المحاسبية وحرية الاختيار بين البدائل المحاسبية، ويلجأ المحاسبون لهذه الممارسات بهدف خداع المستفيدين من القوائم المالية من خلال إظهار مركز مالي غير حقيقي لشركاتهم وخصوصاً إذا كان الوضع المالي الحقيقي للشركة سيئاً (البطنيجي، 2011: 45).

كما عرفت: بأنها الممارسات غير الأخلاقية في اختيار التقديرات والسياسات المحاسبية المتاحة التي تتيح فرصة للتلاعب والغش مما ينتج عنها بيانات مالية غير صحيحة ومضللة (حمادة، 2010: 96).

وعرفت أيضاً: بأنها مجموعة الأساليب والإجراءات التي يعتمدها المحاسب لتحقيق مصلحة بعض أصحاب المصالح في الشركة، وأن للمحاسبة الإبداعية مظهرين أولهما قانوني يصادق عليه مدقق الحسابات الخارجي وينتج من الاستفادة من الثغرات في القوانين والخيارات المتاحة في المعايير المحاسبية المعتمدة، وثانيهما غير قانوني يصادق عليه مدقق الحسابات الخارجي تواطئاً ينتج من التلاعب والتحريف في الأرقام المحاسبية لإظهارها بما يفضل أن تكون عليه وليس ما يجب أن تكون عليه (الحلبي، 2009: 19-20).

وتم تعريفها أيضاً: بأنها تتمثل بعملية أو ممارسة يستطيع المحاسبون من خلالها استخدام معرفتهم بالقواعد والقوانين المحاسبية لمعالجة الأرقام المسجلة في حسابات الشركات أو التلاعب بها بقصد تحقيق أهداف محددة (بطو، 2006: 107).

وقد عرفها (Mulford) في كتابه بأنها الأساليب التي تستخدمها الإدارة لإظهار نتائج نشاط الشركة ومركزها المالي بصورة مخالفة للواقع الاقتصادي وبالتالي إخفاء بعض الأنشطة أو تعديلها بما يلائم أغراض الإدارة (Mulford, et. al., 2002: 3).

وأيضاً المحاسبة الإبداعية: هي معالجة الأرقام المحاسبية باستغلال المنافذ الموجودة في المبادئ والمعايير المحاسبية والبدائل التي تتيحها، بغرض تحويل القوائم المالية مما يجب أن تكون عليه إلى ما هي معدة من أجله (3) (Amat, et. al., 1999).

وعُرفت أيضاً: هي عبارة عن تحويل أرقام المحاسبة المالية عما هي عليه فعلاً إلى ما يرغب فيه المعدون من خلال استغلال أو الاستفادة من القوانين الموجودة أو تجاهل بعضها أو جميعها (2) (Naser, 1993).

وأما من وجهة نظر المهنة: فالعملية المحاسبية تشتمل على معالجة العديد من قضايا الحكم وحسم الصراعات ما بين المداخل أو المناهج المتنافسة من أجل عرض نتائج الأحداث المالية والعمليات التجارية، وهذه المرونة توفر الفرص للتلاعب والغش أو الخداع والتحرير أو سوء العرض، وأصبحت هذه الأنشطة التي ثمارها عناصر مهنة المحاسبة تعرف بالمحاسبة الإبداعية (7-8) (Jameson, 1988).

ومما سبق يتبين للباحث أن التعريفات السابقة قد تعرضت بالتحليل لموضوع المحاسبة الإبداعية، وقد اشتركت في مجملها على التالي:

(1) المحاسبة الإبداعية شكل من أشكال الخداع والتلاعب بالبيانات المحاسبية من خلال استخدام مجموعة من الأساليب والممارسات المحاسبية في مهنة المحاسبة.

(2) أن ممارسي المحاسبة الإبداعية يمتلكون قدرات مهنية عالية تمكنهم من تعديل البيانات المحاسبية الواردة في القوائم المالية، وذلك بقصد التلاعب في المعلومات المالية والتحرير في العرض المالي وتضليل مستخدمي القوائم المالية.

(3) المرونة المعطاة بالقوانين والقواعد والمبادئ المحاسبية، وحرية الاختيار بين البدائل المحاسبية كلها عوامل ساعدت على ظهور المحاسبة الإبداعية.

(4) أن ممارسة المحاسبة الإبداعية لا تكون في الأساليب والممارسات والمبادئ المحاسبية بحد ذاتها، وإنما في كيفية استخدامها وتوظيفها بغرض إظهار قوائم مالية لا تعبر عن الوضع المالي الحقيقي للشركة، وذلك لتحقيق أهداف إدارة الشركة أو أي أهداف أخرى.

2-1-3 عوامل ظهور المحاسبة الإبداعية:

هناك عوامل ساعدت في ظهور المحاسبة الإبداعية وهي (الأغا، 2011: 18-19):

1) حرية الاختيار للمبادئ المحاسبية:

تسمح القواعد والسياسات المحاسبية للشركة أحياناً أن تختار من بين مختلف الطرق المحاسبية التي تستخدمها في إعداد قوائمها المالية، حيث تسمح العديد من المعايير المحاسبية بالاختيار من بين البدائل المحاسبية المختلفة، وهذا يترتب عليه اختيار الشركة الطرق المحاسبية التي تتلاءم مع أهدافها ورغباتها والتي تحقق أفضل صورة لأداء الشركة. مثال ذلك أنه في الكثير من البلدان يُسمح للشركات أن تختار ما بين سياسة إطفاء نفقات البحث والتطوير حال حدوثها أو رسملتها وإطفائها على مدى فترة حياة المشروع.

2) حرية التقديرات المحاسبية:

يتضمن إعداد بعض العمليات المحاسبية درجة كبيرة من التقدير والحكم الشخصي والتوقع وهذا يتيح للإدارة التلاعب في هذه التقديرات بغرض الوصول إلى الأهداف المحددة مسبقاً، ففي بعض الحالات مثل تقدير العمر الإنتاجي للموجودات بغرض حساب الإهلاكات عادة ما تتم هذه التقديرات داخل الشركة وهذا يتيح الفرصة للمحاسب المبدع من التلاعب بشكل غير معلن ومن الصعب اكتشافه، ويتم ذلك عن طريق صياغة التقرير أو التحيز في إعداد تلك التقديرات بشكل متفائل أو متحفظ حسب احتياجات الإدارة ورغبتها في التأثير على بنود القوائم المالية من حيث التضخيم أو التقليل من قيمتها.

3) توقيت تنفيذ العمليات الحقيقية:

يمكن أن يؤدي التحكم في توقيت تنفيذ وحدث بعض العمليات الحقيقية إلى تحقيق الانطباع المرغوب فيه عن الحسابات والقوائم المالية للشركة فإذا ترك للإدارة الحرية في تنفيذ بعض العمليات في الوقت الذي تراه مناسباً فقد تُؤجل تنفيذ هذه العمليات أو تُعجل من تنفيذها وذلك لتحقيق أهداف ومكاسب معينة.

2-1-4 دوافع استخدام المحاسبة الإبداعية:

تتنوع الدوافع وراء استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية بسبب تضارب المصالح بين المساهمين وإدارة الشركة والموظفين، فمصلحة المستثمرين من الملاك تتمثل في دفع ضرائب وتوزيعات أقل، ومصلحة المساهمين من المستثمرين تتمثل في الحصول على توزيعات أرباح وأرباح رأسمالية أعلى، ومصلحة الإدارة تتمثل في الحصول على مكافآت أكبر، ومصلحة الموظفين تتمثل في الحصول على مرتبات أعلى، ولكن ما تفعله المحاسبة الإبداعية أنها تمنح مجموعة أو مجموعتين مكانة ملائمة على حساب الآخرين (Sen and Inanga, 2005: 78).

ويمكن الاستنتاج بسهولة وجود مجموعة من المميزات والحوافز وراء استخدام ممارسات المحاسبة الإبداعية وهي (61: 2002, Mulford and Comiskey):

(1) التأثير على سمعة الشركة إيجابياً في السوق:

تُستخدم أساليب المحاسبة الإبداعية أحياناً بهدف تحسين القيمة المالية المتعلقة بأداء الشركات والتي لا تسمح ظروفها التشغيلية أو الاستثمارية من تحقيق هذا التحسن بشكل طبيعي ودون تدخل من إدارة الشركة، وإذا لم يحدث ذلك التدخل من قبل إدارة الشركة سوف تتأثر صورتها بسمعة سلبية تجاه السوق وخصوصاً أمام مساهميها، لذلك فإن أحد دوافع استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية يكون هدفه التأثير إيجابياً على سمعة المنشأة.

(2) الحصول على تمويل أو المحافظة عليه:

غالباً ما تسعى إدارات الشركات للحصول على التمويل اللازم لها عندما تعاني الشركات من مشاكل في السيولة اللازمة لاستمرار عملياتها التشغيلية أو الاستثمارية أو لسداد التزاماتها، ولكي تحصل على تمويل من المؤسسات المالية فإنها تخضع لشروط معينة يجب توافرها قبل الموافقة على منح هذا التمويل، ومن ضمن هذه الشروط أن تكون نتيجة النشاط والوضع المالي للشركة خلال الفترة من استلام التمويل إلى نهاية فترة سداده يسمح بسداد أصل التمويل والفوائد المترتبة عليه وهذا الشرط لا يمكن للمؤسسة المالية أن تتوقعه إلا من خلال تحليلها للوضع المالي لهذه الشركات طالبة التمويل، وهنا تلجأ منشآت الأعمال إلى استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية بهدف تحسين قيمتها الأمر الذي سيؤثر على اتخاذ القرار الانتماني لدى المؤسسات المالية.

(3) لغايات التلاعب الضريبي:

تقوم بعض المنشآت المالية من خلال أساليب المحاسبة الإبداعية من تخفيض الأرباح والإيرادات وزيادة في النفقات وذلك من أجل تخفيض الوعاء الضريبي الذي سيتم حساب قيمة الاقتطاع الضريبي بناءً على قيمة هذا الوعاء.

(4) لغايات التصنيف المهني:

تتنافس العديد من المنشآت المالية التي تعمل في ذات القطاع للحصول على تصنيف متقدم على منافسيها في عمليات التصنيف المهني الذي تجريه بعض المؤسسات الدولية والمحلية ويستند هذا التقييم على العديد من المعايير من ضمنها تقييم القيمة المالية ووضع الشركة من ناحية القوة المالية وبالتأكيد يستدل على هذا من خلال قراءتهم للقوائم المالية الصادرة عن تلك الشركات ولهذا تلجأ العديد من الشركات إلى تحسين قوائمها المالية للحصول على تصنيف متقدم وذلك باستخدام أساليب المحاسبة الإبداعية المختلفة.

وهناك أيضاً دوافع أخرى تدفع الإدارة إلى استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية وهي (الأغا، 2011: 84-85):

1) لتقوية فرص استفادة الإدارة من المعلومات الداخلية:

أحياناً تسمح قوانين بعض الشركات أن يقوم مدراء وموظفي الشركة من تداول أسهم شركتهم بحرية كباقي المساهمين ففي هذه الحالة سيقوم هؤلاء المدراء باستخدام أساليب المحاسبة الإبداعية لتأخير خروج المعلومات الحقيقية إلى السوق الأمر الذي يقوي فرصتهم من الاستفادة بالمعرفة الداخلية لأخبار الشركة.

2) الحصول على مكافآت كبيرة للمديرين:

حيث يقوم المديرون بممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية وذلك لزيادة الأرباح وخاصة إذا كانت الحوافز والمكافآت الخاصة بهم مرتبطة بتلك الأرباح.

3) تجنب التكلفة السياسية:

تتمثل تلك التكلفة في الأعباء التي قد تتحملها الوحدات الاقتصادية كبيرة الحجم نتيجة القوانين والأنظمة والمتطلبات التي تفرضها الدولة مثل قوانين زيادة معدلات الضرائب أو تحميل الوحدات الاقتصادية بأعباء اجتماعية مرتفعة.

4) تخفيض احتمال مخالفة عقد الدين:

إن اتفاقيات الديون غالباً ما يضع فيها الدائنون بعض القيود مثل: قيود على التوزيعات المدفوعة أو إعادة شراء الأسهم أو إصدار ديون إضافية وإلى غير ذلك من الشروط، وهذه القيود في الغالب يعبر عنها على شكل نسب أو أرقام محاسبية مثل: مستويات رأس المال العامل أو معدلات تغطية الفوائد أو صافي حقوق الملكية لهذا أحياناً تقوم الإدارة في المنشآت التي تزداد فيها نسبة الرفع المالي إلى استخدام الطرق والسياسات المحاسبية التي من شأنها زيادة الأرباح لتجنب ما يسمى بالتقصير الفني (Technical default) في اتفاقيات الديون.

بالإضافة إلى ما سبق هناك العديد من الظروف المناسبة والتي تمثل بيئة خصبة لتنفيذ

ممارسات المحاسبة الإبداعية حيث أنها تتضاعف في مجالات ثلاث وهي (Amat, et. al., 2004: 97):

1- وجود المرونة التنظيمية: حيث يستغل الممارسين المرونة التي في القوانين والمعايير المحاسبية وحرية الاختيار بين السياسات المحاسبية لصالحهم من أجل التلاعب بالحسابات، حيث تسمح المعايير المحاسبية الدولية بحرية الاختيار بين طريقة (FIFO or WA) عند تقييم المخزون السلعي.

2- قلة القوانين الصارمة المنظمة لمهنة المحاسبة، حيث يوجد عدد قليل جداً من المتطلبات الإلزامية في مجال المحاسبة على أسهم الخيارات.

3- تملك الإدارة مجالاً واسعاً من التقدير والحكم الشخصي في بعض المجالات كتقدير العمر الإنتاجي للأصول أو قيمة الخردة، وهذا يعطيها دافعاً قوياً للتلاعب والحفاظ على مصالحها.

2-1-5 أشكال المحاسبة الإبداعية:

يطلق أحياناً على الغش والتلاعب المحاسبي لعبة الأرقام المالية، ويتمثل الهدف الأساسي من هذه اللعبة في تحسين الانطباع عن أداء المنشأة وذلك عن طريق تغيير انطباع مستخدمي القوائم المالية عن أداء المنشأة، وتقوم المنشأة بتحقيق نتائج مرغوبة مثل ارتفاع أسعار أسهم المنشأة أو خفض تكاليف الفوائد على المبالغ المقترضة أو عدم دفع ضرائب أعلى وغيرها...، وتتم ممارستها من خلال المرونة المتاحة للمنشأة في حرية اختيار الطرق والسياسات المحاسبية التي تطبقها (حماد، 2005: 423).

تتعدد أشكال وأنواع وأساليب التلاعب بالحسابات وتباين تصنيفاتها كالتالي (Mulford and Comiskey, 2002: 3):

1) المحاسبة المتعسفة (Aggressive Accounting):

هي الإصرار على اختيار وتطبيق أساليب محاسبية محددة لتحقيق أهداف مرغوبة منها تحقيق أرباح عالية، سواء أكانت الممارسات المحاسبية المتبعة مستندة إلى المبادئ المحاسبية المتعارف عليها أم لا.

2) إدارة الأرباح (Earnings Management):

هو التلاعب في الدخل بهدف الوصول إلى هدف محدد بشكل مسبق من قبل الإدارة، أو متنبأً فيه من قبل المحلل المالي، أو ليكون متوافقاً مع مسارات محددة للعمل.

3) تلطيف الدخل (Income Smoothing):

هو شكل من أشكال التلاعب في الدخل يتضمن نقل الدخل بين الفترات المتفاوتة المستوى، وذلك بتخفيض الدخل في السنوات ذات الدخل الجيد ونقلها إلى السنوات ذات الدخل السيئ، ويعد ذلك من أشكال التلاعب التي تعتمد على تخفيض الأرباح المتزايدة في الدخل والاحتفاظ بها في شكل مخصصات للفترات الزمنية ذات الدخل السيئ.

4) الغش بالتقارير المالية (Fraudulent Financial Reporting):

هو إظهار بيانات خاطئة بشكل متعمد، أو حذف قيم معينة أو إخفائها في البيانات المالية، بهدف تضليل مستخدمي القوائم المالية، وهذا النوع من التلاعب يعد مخالفةً للقانون وللمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

5) ممارسات أساليب المحاسبة الإبداعية (Creative Accounting Practices):

إن المحاسبة الإبداعية هي استخدام أو استعمال الممارسات المنحرفة عن الممارسات

المحاسبية القياسية، أو المعيارية، أو المألوفة، وتتميز باستعمال الأساليب والممارسات الحديثة والمعقدة والمبتكرة للحصول على أرباح صورية عن طريق التلاعب في قيم المصروفات والإيرادات.

2-1-6 المنظور الأخلاقي للمحاسبة الإبداعية:

المحاسبة الإبداعية كظاهرة عالمية لاقت الكثير من الاهتمام في الفكر المحاسبي وتعالقت الأصوات المؤيدة والمعارضة لتلك الظاهرة مما دفعنا للبحث عن مدى أخلاقيات المحاسبة الإبداعية في ظل وجهات النظر المتباينة فيما يسمى "بالبعد الأخلاقي للمحاسبة الإبداعية". إن شركة إنرون الأمريكية استحوذت على اهتمام الرأي العام العالمي ليس فقط لضخامة شركة إنرون ولكن لسرعة انهيارها المفاجئ كأكبر مثال على مدى خطورة أساليب المحاسبة الإبداعية كعامل أساسي لتعرض المؤسسة لفقدان الثقة في كفاءة ونزاهة الإدارة وفي صحة قوائمها المالية الأمر الذي دفعها إلى الإفلاس والانهيار، فلقد دأبت إدارة الشركة على استخدام سياسات محاسبية خاطئة وتطبيق المعايير المحاسبية من ناحية الشكل دون الجوهر عمداً لإخفاء الالتزامات المالية على الشركة ظناً منها أن تضخم الأرباح يؤثر إيجابياً على سعر السهم بالسوق وبالتالي ثقة المستثمر (حسن، 2002: 1).

وتعرف أخلاقيات المهنة بوجه عام (Ethics): بأنها نظام المبادئ والقيم الأخلاقية وقواعد الممارسة التي أصبحت معياراً للسلوك المهني القويم، فلكل مهنة أخلاقياتها التي تشكلت ونمت تدريجياً مع الزمن إلى أن تم الاعتراف بها وأصبحت معتمدة أديباً وقانونياً (أرينز ولوبك، 2002: 102).

وقد برزت الحاجة إلى وضع أنظمة لممارسة المهن المختلفة (Code of Ethics and Code of Practice) وخاصة العملية منها مثل المحاسبة بحيث تتضمن هذه الأنشطة الأسس والواجبات والحقوق التي يجب التقيد بها عند ممارسة عمل مهني محدد وفي خضم ما يقع من فضائح مالية وما ينتج عنها من قيود على الأعمال والأنشطة تجد الشركات نفسها مضطرة إلى وضع موثيق صارمة لأخلاقيات من شأنها إرشاد سلوك أعضاء مجلس الإدارة والمديرين والموظفين، وبرغم أن الاهتمام بالأخلاقيات كان دوماً جزءاً من ممارسة العمل إلا أن قادة الأعمال اليوم بدعوا ينظرون إلى الأخلاقيات على أنها مجموعة من المبادئ والإرشادات السلوكية لمحاولة تشجيع الموظفين والمديرين وأعضاء مجلس الإدارة على التفكير واتخاذ القرارات من خلال منظومة من القيم المشتركة أكثر من كونها مجرد مجموعة من القواعد الجامدة (الأغا، 2011: 21-22).

ولقد أظهرت جميع التحليلات التي أجريت للتعرف على أسباب الانهيارات التي حدثت إلى وجود خلل رئيس في أخلاقيات وممارسة مهنتي المحاسبة والتدقيق، ومن الناحية الأكاديمية فقد أشار العديد من الباحثين إلى الآثار السلبية لإتباع أساليب المحاسبة الإبداعية. أما على المستوى التنظيمي والتشريعي فقد اهتمت العديد من الجهات التشريعية والمهنية بأساليب المحاسبة الإبداعية وأصدرت العديد من القرارات والقوانين للتصدي لممارسات المحاسبة الإبداعية والتي كان منها تقرير (Cadbury 1992) في بريطانيا، وصُدور قانون (Sarbane-Oxly act, 2002) في الولايات المتحدة الأمريكية، دفع لجان إصدار المعايير المحاسبية إلى إعادة النظر في مدى صلاحية وفاعلية معايير المحاسبة للتصدي لتلك الممارسات.

وكل المداخل النظرية لعلم المحاسبة لها جانب أخلاقي يركز على ثلاثة مبادئ أخلاقية وهي:

1- العدالة (Justice): وتعني أن يكون هناك معايير وأسس عادلة للمعاملة بين كل الأطراف المستفيدة.

2- الصدق (Truth): ويعني المطابقة للحقيقة.

3- عدم التحيز (Fairness): وهو يعني القيام بإعداد التقارير المحاسبية بطريقة تخدم جميع فئات المستخدمين، دون تغليب فئة على حساب الفئات الأخرى.

إن استخدام معيار التعمد بما يحمله من نوايا كأساس للحكم على الجانب الأخلاقي لأي تصرف أو ممارسة من جانب الإدارة يحتاج إلى معرفة مسبقة بدوافع الإدارة ويحتاج إلى إمكانية الفصل والتمييز بين الدوافع المختلفة التي تحكم سلوك الإدارة. فقد تلجأ الإدارة إلى التغيير في القواعد المحاسبية المطبقة بهدف تحقيق معلومات أكثر ملائمة أو تحقيق نمو واستقرار للوحدة الاقتصادية، وبذلك يعتبر سلوكاً كفاء، وقد تستهدف الإدارة تحقيق أهداف أو مصالح ذاتية فيعد سلوكاً انتهازياً لا أخلاقياً. وافترض التعمد سواءً مع حسن النية أو سوء النية أمرٌ صعب التحديد حيث يشوبه الكثير من الغموض، ويصعب تحديد نوايا الإدارة في هذا الاتجاه وخاصة أن معظم تصرفات الإدارة تنصف بأنها قانونية وتتفق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وهي تصرفات في نطاق صلاحياتها ومسئولياتها (البارودي، 2002: 101-105).

وفي ضوء ذلك يمكن القول أن هناك مجموعة من الخصائص التي يجب أن يتسم بها الأسلوب المحاسبي في المحاسبة الإبداعية حتى يكون مقبولاً من الناحية الأخلاقية وهي كما يلي (الأغا، 2011: 22):

1- أن يحقق الأسلوب المستخدم تعديلاً في رقم الدخل دون أن يزج المنشأة في أعمال غير مرغوب فيها مستقبلاً.

2- ألا يحتاج الأسلوب المستخدم إلى القيام بعمليات فعلية مع أطراف خارجية أخرى.

3- أن يتفق الأسلوب المستخدم مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

4- أن تستمر المنشأة في استخدامه خلال مجموعة من الفترات المتتابعة.

ويتبين من خلال ما سبق أن المحاسبة الإبداعية سلوك مهني لا أخلاقي فهي خروج للمحاسب على مقتضيات الأمانة وأداء وظيفته بالشكل الذي يخل بالثقة التي يوليها مستخدمو القوائم المالية في تلك القوائم كما في حالة التزوير أو تغيير السجلات أو الاختلاس، أو حذف أو إلغاء نتائج العمليات من السجلات، أو تسجيل عمليات وهمية، أو عدم الارتباط السليم بالقواعد المحاسبية وغيرها، سواء لمنفعة خاصة أو بهدف الانحياز لمصلحة طائفة بعينها عند إعداد وعرض المعلومات المفصح عنها بما يتعارض مع اعتبارات الموضوعية والاستقلال المهني.

ميثاق السلوك الأخلاقي Code of Ethics:

إن الأخلاق عنصر مهم في الحياة الاجتماعية، فهي تؤثر في طبيعة العلاقات بين أفراد المجتمع، ومن المعروف أيضاً أن المحاسب المهني فرداً من أفراد المجتمع قبل أن يكون عضواً في أي منظمة، وبالتالي فإن سلوكه يؤثر على المجتمع ككل وليس على البيئة التي يعمل بها فقط ومن هنا تظهر الحاجة لوجود متطلبات أخلاقية يجب أن يتمتع بها المحاسب المهني لتنعكس على سلوكه في المجتمع الذي يعمل به. وفي هذا الصدد لجأت العديد من الهيئات المهنية إلى إصدار ما يعرف المدونات الأخلاقية (Code of Ethics) وتعرف بأنها: مجموعة خطية من المبادئ التوجيهية الصادرة عن منظمة ما إلى موظفيها وإدارتها لمساعدتهم على القيام بأعمالهم وفقاً لقيمها الأساسية ومعاييرها الأخلاقية. وتعتبر مدونات السلوك الأخلاقي من الوسائل التنظيمية التي تساعد المحاسبين أو العاملين في مجال المحاسبة في توضيح المفاهيم والسلوكيات الأخلاقية الخاصة بالمهنة في بلدهم وتحثهم على الالتزام بها، وهي تعتبر دليلاً يرجع له المحاسبين في كل سلوك أو ممارسة محاسبية معينة تتطلب بعداً أخلاقياً (Nicolaescu and Paneta, 2008: 1351).

ولقد صدرت الكثير من قواعد السلوك المهني عن العديد من الهيئات المهنية المحلية والدولية ومن أمثلة تلك المدونات المحلية: المدونة الوطنية للسلوكيات الأخلاقية للمحاسبين المهنيين في رومانيا، وكذلك المدونة الأخلاقية للمحاسبين المهنيين الصادرة عن معهد المحاسبين القانونيين الصينيين، وتتشابه المدونات مع بعضها البعض لأنها تعتمد في الأساس على المدونة الأخلاقية الدولية للمحاسبين المهنيين (Code of Ethics for Professional Accountants) الصادرة عن اللجنة الأخلاقية للاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) عام 2005 وفيما يلي توضيحاً لهذه المدونة ومكوناتها والتي تنص على أن العلامة الفارقة في مهنة المحاسبة هو قبولها تحمل مسؤولية العمل من أجل المصلحة العامة، ولذلك فإن مسؤولية المحاسب المهني ليست حصراً لتلبية احتياجات عميل واحد أو أصحاب العمل. حيث تبين هذه المدونة قواعد

السلوك المهني للمحاسبين وكذلك المبادئ الأساسية التي يجب إتباعها من قبل المحاسبين، وتتكون من ثلاث أجزاء وهي (98-1: 2005, IFAC):

الجزء الأول (A) ويحدد المبادئ الأساسية لأخلاقيات المهنة للمحاسبين المهنيين، ويوفر إطاراً مفاهيمياً لتطبيق هذه المبادئ، حيث يوفر هذا الإطار إرشادات بشأن المبادئ الأخلاقية الأساسية ويطلب من المحاسبين المهنيين تطبيق هذا الإطار المفاهيمي.

وأما الجزأين الثاني والثالث (B&C) فيوضحان كيفية تطبيق الإطار المفاهيمي في الجزء الأول في حالات خاصة، ويوفران كذلك أمثلة على الضمانات التي قد لا تكون ملائمة لمواجهة التهديدات للامتثال للمبادئ الأساسية ويقدم أيضاً أمثلة على الحالات التي لا تتوفر فيها ضمانات لمواجهة التهديدات. وتتضمن المدونة أيضاً المبادئ الأساسية التالية وهي (Garrison, et.al., 2010: 15):

1- النزاهة (Integrity):

فينبغي على المحاسب أن يكون محايداً مستقيماً ونزيهاً في جميع علاقاته المهنية والتجارية.

2- الموضوعية (Objectivity):

يجب على المحاسب أن يكون محايداً ولا يسمح بالتحيز والفوضى وتضارب المصالح والنفوذ غير المرغوب فيه للتأثير على الأحكام المهنية والتجارية.

3- الكفاءة المهنية والعناية اللازمة (Professional Competence and Due Care):

يجب على المحاسب المهني الحفاظ على مستوى عالٍ من الكفاءة اللازمة التي تضمن تلقي العميل أو صاحب العمل الخدمات المهنية المختصة استناداً على آخر التطورات المهنية.

4- السرية (Confidentiality):

ينبغي أن يكون المحاسب المهني محافظاً على سرية البيانات المكتسبة من خلال علاقاته المهنية والتجارية، ولا يكشف هذه البيانات إلى طرف ثالث دون إذن خاص ما لم يكن هناك حق بذلك.

5- السلوك المهني (Professional Behaviour):

يتوجب على المحاسب القانوني التقيد بالقوانين واللوائح ذات الصلة، وتجنب أي عمل يشوه سمعة المهنة.

وتتطلب المدونة الأخلاقية من المحاسبين المهنيين التقيد والالتزام بالمبادئ السابقة وتعتبرها وقاية من عمليات التلاعب والغش المحاسبي الذي يضر بصالح العامة لحساب المصالح الفردية.

بالإضافة إلى أنه في مجال المتطلبات الأخلاقية أيضاً هناك مجموعة من السلوكيات الأخلاقية للأشخاص العاملين في مجال المحاسبة كما في المجالات الإنسانية الأخرى، وتعتمد على التالي (Mele, 2005: 79-109):

• **الحساسية الأخلاقية (Moral Sensitivity):**

ويمكن وصفها على أنها القدرة على فهم البعد الأخلاقي لموقف معين، والإنسان لديه القدرة على الشعور بحاجات الآخرين، لذلك يستطيع المحاسب أن يشعر بتأثير أي عملية يقوم بها على مستخدمي البيانات المالية هل هي ضارة أم نافعة.

• **الحكم الأخلاقي (Moral Judgment):**

ويطلق عليه القدرة على الحكم إذا ما كانت البدائل المستخدمة مقبولة أخلاقياً، ويتطلب ذلك استقامة النية، فالسلوك المقبول يحتاج للمداولة ومن تم التطبيق.

• **الدافع المعنوي (Moral Motivation):**

ويتمثل في الاستعداد لتبني مسار العمل الأخلاقي، ووضع الاعتبارات الأخلاقية فوق كل الاعتبارات الأخرى.

• **الفضائل الأخلاقية والقوة الداخلية (Moral Virtues and Interior Strength):**

وتتمثل في مجموعة الفضائل التي لها أهمية خاصة بالنسبة للمحاسبة: كالعدالة، النزاهة، الصدق، الوفاء، الأمانة، الصالح العام، الإحسان، ولقد بين أن هذه الفضائل تعطي قوةً داخليةً للذي يتسلح بها.

وختاماً يمكن القول بأن المحاسبة الإبداعية تعتبر سلوكاً غير مقبول أخلاقياً وعملياً حيث يتم تطبيقها في الخفاء، وليس هناك أي إفصاح عن الأساليب التي استخدمت، ولا حتى عن القيم التي تم تعديلها، وأيضاً لما فيها من استغلال المحاسبين للمرونة المعطاة في حرية تطبيق السياسات المحاسبية بدوافع إدارية، وذلك لتحقيق غايات وأهداف معينة تستفيد منها فئة معينة على حساب باقي الفئات الأخرى المستفيدة داخل وخارج المنشأة مع العلم أن هذه الاستفادة قد تكون حالية وقصيرة الأجل ولكن ستؤدي إلى إلحاق الضرر الكبير لاحقاً على تلك الفئة وباقي الفئات الأخرى وتهديد المنشأة بكاملها بخطر التعرض للأزمات المالية التي قد تؤدي إلى الإفلاس والانهيار، لذا يجب التصدي لهذه الممارسات والأساليب المستخدمة في إدارة الحسابات والعمليات والقوائم المالية حتى نحصل على بيانات مالية ذات قدر عالٍ من الشفافية والموثوقية.

المبحث الثاني

أثر المحاسبة الإبداعية على القوائم المالية الأساسية

2-2-0 تمهيد:

تعتبر المحاسبة نشاط خدمي يقدم خدمات لجميع المستفيدين منها وقد عرف مجلس المبادئ المحاسبية المحاسبة على أنها "نشاط خدمي وظيفتها تقديم معلومات كمية ذات طبيعة مالية في الأساس بالنسبة للوحدات الاقتصادية والتي تساعده في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة وتحديد الاختيارات المعقولة من بين البدائل المتاحة"، هذا وتقدم المحاسبة خدماتها من خلال إعداد قوائم مالية ذات صلة بالحسابات الخاصة بكل منشأة على حده، باستخدام المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً، وتعد القوائم المالية الأساسية هي مخرجات النظام المحاسبي، ويوضح الفكر المهني بجلاء أن إدارة الشركة يقع على عاتقها مسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة، والحفاظ على رقابة داخلية جيدة، وإعداد القوائم المالية على نحو عادل يتسق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً، هذا وتستخدم الشركات العديد من الأساليب والإستراتيجيات المحاسبية التي تتفق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وتوظفها لتحقيق مصالحها التي من شأنها التأثير على القوائم المالية وإعدادها بالصورة التي تراها مناسبة، وذلك خدمة لأهدافها التي تسعى لتحقيقها.

2-2-1 تعريف ومفاهيم القوائم المالية وعناصرها:

إن الهدف الأساسي من وجود المحاسبة المالية هو التعرف على نتيجة نشاطها في نهاية السنة المالية، وتقوم الوحدات الاقتصادية بإعداد حسابات المتاجرة والأرباح والخسائر والتي يمكن إجمالها في قائمة واحدة تسمى قائمة نتائج الأعمال أو قائمة الدخل، والتي يتحدد من خلالها نتيجة نشاط الوحدة الاقتصادية إن كانت ربحاً أو خسارة، وكذلك تعتبر قائمة المركز المالي أو الميزانية العمومية هي الوسيلة الأساسية لإعطاء صورة واضحة وعادلة لحالة المشروع في لحظة زمنية غالباً ما تكون نهاية السنة المالية، وتوفر الميزانية العمومية معلومات مفيدة عن مدى قوة المركز المالي للمنشأة، فتبين ما لدى المنشأة من ممتلكات أو موجودات، وما على المنشأة من مطلوبات سواء أكانت من قبل الملاك أو غيرهم، وكذلك تسعى إدارة المنشأة إلى تبيان مصادر الأموال المتاحة لها وأوجه استخداماتها لذلك تقوم بإعداد قائمة التغير في حقوق الملكية، وأخيراً يعد الهدف الأساسي من إعداد قائمة التدفقات النقدية هو تقديم معلومات مفيدة عن المقبوضات والمدفوعات النقدية التي تمت خلال الفترة المالية، وأما عن الهدف الثانوي فهو تقديم معلومات حسب الأساس النقدي عن أنشطة المنشآت المختلفة سواء الأنشطة التشغيلية أو الاستثمارية أو التمويلية (نور، وآخرون، 2005: 276-290).

1) مفاهيم القوائم المالية:

ومن هنا لابد من التعرف على القوائم المالية الأساسية ومفاهيمها وهي (مطر، 2006: 8):
أولاً قائمة الدخل:

هي قائمة أو تقرير مالي يظهر نتائج عمليات للمنشأة متضمنة إيرادات المنشأة والمصروفات المترتبة عليها، ويمثل الفرق بينهما صافي الربح أو الخسارة خلال فترة زمنية معينة.

ثانياً قائمة المركز المالي:

هي قائمة مالية تظهر المركز المالي للمنشأة متضمنة موجودات المنشأة المختلفة والالتزامات المترتبة عليها، وكذلك حقوق الملكية في تاريخ محدد.

ثالثاً قائمة التغيرات في حقوق الملكية:

تعتبر قائمة التغيرات في حقوق الملكية هي حلقة الوصل بين قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، وهي تتحدد من خلال رصد ومتابعة التغيرات التي تحدث في بنود حقوق الملكية منذ بداية الفترة المالية وحتى نهايتها، ويتم الاعتماد في عرضها على أساس الاستحقاق.

رابعاً قائمة التدفقات النقدية:

هي عبارة عن بيان أو تقرير مالي تظهر فيه جميع التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من المنشأة خلال فترة زمنية محددة، ومصنفة وفقاً للأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.

خامساً الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية:

تعد هذه الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية جزءاً أساسياً من مخرجات النظام المحاسبي.

2) عناصر القوائم المالية:

توضح القوائم المالية الآثار المالية للعمليات والأحداث وتعمل على تجميعها وتصنيفها وفقاً لخصائصها الاقتصادية واصطلاح على تسمية هذه التصنيفات بعناصر القوائم المالية وهي تنقسم إلى (أحمد، 2010: 18-20):

أ) الأصول: وهي موارد تسيطر عليها المنشأة نتيجة لأحداث وعمليات ماضية وينجم عنها منافع مستقبلية للمنشأة.

ب) الخصوم: هي تعهدات على المنشأة تجاه الغير نتيجة أحداث ماضية، ومن المتوقع أن يتطلب سدادها من موارد المنشأة.

ج) حقوق الملكية: وهي تمثل مطالبات الملاك نحو أصول المنشأة، أي الجزء المتبقي من أصول المنشأة بعد سداد جميع الالتزامات للغير، وتمثل (الأصول - الخصوم).

د) الإيرادات: وهي الزيادة في المنافع الاقتصادية أثناء فترة ما على شكل تدفقات نقدية داخلية نتيجة بيع سلعة أو تقديم خدمة.

- هـ) المكاسب: وهي الزيادة في حقوق الملكية نتيجة زيادة المنافع الاقتصادية، وهي غير متعلقة بالنشاط العادي للمنشأة مثل: مكاسب بيع أحد الأصول الثابتة.
- و) المصروفات: وهي النقص في المنافع الاقتصادية خلال فترة ما على شكل تدفقات نقدية خارجة نتيجة بيع سلعة أو تقديم خدمة، فهي تكلفة الحصول على الإيرادات.
- ز) الخسائر: وهي الانخفاض في حقوق الملكية نتيجة نقص المنافع الاقتصادية، وهي غير متعلقة بالنشاط العادي للمنشأة، مثل الخسائر الناتجة عن بيع أحد الاستثمارات طويلة الأجل.
- ح) المسحوبات: هي قيمة ما يحصل عليه الملاك من المنشأة بغرض الاستخدام الشخصي، ولا تتعلق بنشاط المنشأة العادي، مثل مسحوبات نقدية أو مسحوبات البضاعة.
- ط) صافي الدخل: هو زيادة إيرادات المنشأة عن المصروفات المتعلقة بهذه الإيرادات خلال فترة ما.
- ي) صافي الخسارة: هو زيادة المصروفات الخاصة بالمنشأة عن الإيرادات المتعلقة بها خلال فترة ما.

2-2-2 مظاهر المحاسبة الإبداعية في الشركات وأثرها على القوائم المالية:

- هناك مجموعة من الوسائل والطرق التي تقوم من خلالها إدارة المنشأة بممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية، والتي تؤثر على القوائم المالية ومن أهمها:
- **التحكم في توقيت تنفيذ العمليات وتصنيف البيانات:** يمكن أن يؤدي التحكم في توقيت وتنفيذ بعض العمليات الحقيقية إلى تحقق الانطباع المرغوب فيه عن الحسابات والقوائم المالية للمنشأة، فإذا ترك للإدارة الحرية في تنفيذ بعض العمليات في الوقت الذي تراه مناسباً، فقد تؤول الإدارة تنفيذ هذه العمليات أو تعجل بتنفيذها لتحقيق أهداف ومكاسب معينة وخصوصاً في حال وجود اختلافات واضحة بين القيمة الدفترية والقيمة السوقية التي تمثل القيمة الحقيقية، وأيضاً تقوم الشركات بإعادة تصنيف وعرض البيانات بالقوائم المالية بما يخدم مصلحة من يتلاعب بهذه الحسابات وهذا يعرف بالتلاعب التصنيفي (حماد، 2004: 319).
 - **العمليات المصطنعة والوهمية:** تساعد العمليات الوهمية في التلاعب بقيم المركز المالي للمنشأة، وفي نقل الأرباح بين الفترات المحاسبية المختلفة، ويتحقق ذلك من خلال الدخول في عمليتين أو أكثر من العمليات المرتبطة مع طرف ثالث، وتتم هذه العمليات عن طريق التمويل خارج الميزانية والمحاسبة عنها طبقاً للشكل القانوني وليس طبقاً للجوهر. مثل الدخول في اتفاق مع البنك لبيع الأصل له ثم إعادة استئجار ذلك الأصل للاستفادة منه (الشمري، 2000: 23).
 - **التلاعب في التقديرات المحاسبية:** يتضمن إعداد بعض العمليات المحاسبية التي تعتمد على أساس الاستحقاق درجة كبيرة من التقدير والحكم الشخصي وتكوين بعض الاحتياطات

والمخصصات بأقل أو أكثر من قيمتها الحقيقية التي تسمح بها المعايير المحاسبية، وهو ما يتيح للإدارة التلاعب في هذه التقديرات بغرض الوصول إلى أهداف محددة، والتي تستخدم لتعزيز الإيرادات لاحقاً، وتقدير العمر الإنتاجي للأصول بهدف حساب الإهلاك (Mulford and Comiskey, 2002: 13).

● **التلاعب في السياسات المحاسبية:** تسمح العديد من المعايير بالاختيار بين البدائل المحاسبية المختلفة، مما يترتب عليه اختيار المنشأة السياسة المحاسبية التي تتلاءم مع أهدافها ورغباتها والتي تحقق من خلالها أفضل صورة لأداء المنشأة، حيث تستخدم المرونة المتاحة لها في اختيار الطرق والسياسات المحاسبية التي تطبقها عند إعداد قوائمها المالية (حماد، 2005: 423).

وهناك أيضاً بعض المظاهر التي يتم فيها استخدام المحاسبة الإبداعية وأثر كلاً منها على القوائم المالية (بطاينة، 2010: 3):

● عدم إظهار الحسابات المستحقة والمعدومة مما يؤدي إلى تضخيم الأرباح والموجودات المتداولة وتضخيم حقوق الملكية والموجودات المتداولة.

● اعتماد تقديرات الإدارة للمخزون والبضائع وعدم تحقق مدقق الحسابات القانوني منها مما يؤدي إلى تضخيم الأرباح والموجودات المتداولة.

● تضمين المبيعات عقود بيع غير مؤكدة مما يؤدي إلى تضخيم المبيعات والأرباح.

● تسجيل جزء من المبيعات في الفترة اللاحقة أو الماضية مما يؤدي إلى التأثير على النتائج.

● عدم استبعاد الأرباح ما بين الشركات القابضة والتابعة مما يؤدي إلى تضخيم الأرباح.

● إعادة تقييم الموجودات الثابتة مما يؤدي إلى تضخيم الموجودات وحقوق المساهمين.

● تصنيف الشركات التابعة والخاسرة منها كاستثمار وعدم دمج حساباتها مع الشركة الأم مما يؤدي إلى إظهار جزء من الخسائر بنسبة الاستثمار المسجل.

● زيادة توزيعات أرباح الشركات التابعة إلى الشركة الأم مما يؤدي إلى تضخيم أرباح الاستثمارات.

● تحويل الأعمال الخاسرة إلى شركة تابعة مما يؤدي إلى إظهار جزء من الخسائر بنسبة الاستثمار المسجل في دفاترها المحاسبية.

● تسجيل بعض الإيرادات أو المصاريف غير العادية في الاحتياطات الخاصة وليس في قائمة الدخل مما يؤدي إلى التأثير إيجاباً أو سلباً على الأرباح.

● تخفيض المخزون بشكل غير عادي في نهاية الفترة مما يؤدي إلى تحسين معدلات الدوران للمخزون.

● تسريع تحصيل المدينين وتأخير دفع الدائنين في نهاية الفترة مما يؤدي إلى تحسين معدلات الدوران للمدينين والدائنين.

● تأخير عمليات الشراء وتسريع إصدار الفواتير في نهاية الفترة مما يؤدي إلى تحسين معدلات الدوران للمدينين والدائنين وتحسين النتائج النهائية وبالتالي صافي الأرباح المحققة. وبناءً على ما سبق يمكن القول بأن تلك الممارسات غير الأخلاقية والتي قد تكون غير قانونية في غالبية الدول هي تحت مجهر ومراقبة الهيئات والسلطات الرقابية المالية والتنظيمية في جميع الدول ولكن يبقى الأمر هو حتمية وجود مراقبة ورقابة وممارسة ذاتية وأخلاقية من قبل الإدارات التنفيذية والإدارات المالية ومراقبي الحسابات والمدققين الداخليين أنفسهم لتلك الشركات.

ومن الوسائل التي يتم استخدامها في ممارسة المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية نذكر منها ما يلي (لطفي، 2005: 61-63):

- عدم إثبات المبيعات النقدية، وكذلك البضائع الواردة للمخازن.
- إثبات مصروفات وهمية أو إدراجها بأعلى من قيمتها دون دليل إثبات ملائم.
- عدم احتساب المخصصات أو الإهلاكات الكافية للأصول.
- رسملة المصروفات والإيرادات، أو إثبات المصروفات الرأسمالية كمصروفات إيرادية.
- إثبات تشغيل عمالة وهمية أو تشغيل العمال لوقت إضافي على عكس الحقيقة.
- تضخيم المبيعات أو المخزون السلعي، وكذلك المشتريات باحتساب بضائع متعاقد عليها.
- المبالغة في إثبات قيمة الأصول الثابتة، وكذلك في المخصصات والإهلاكات.
- عدم خصم الديون المعدومة من أرصدة المدينين، وكذلك عدم إظهار فوائد القروض.
- تخفيض الالتزامات المستحقة على المنشأة

ويتبين من التحليل السابق أن إدارة المنشأة تلجأ إلى استخدام أساليب وممارسات المحاسبة

الإبداعية لتحقيق الأهداف التالية:

- 1) زيادة الأرباح ونموها عن طريق: إظهار أرباح وهمية حتى يتمكن المدراء وأعضاء مجلس الإدارة من التصرف بأسهمهم بأسعار مرتفعة، وزيادة نصيب المدراء من الأرباح، وترغيب منشأة أخرى في شراء المنشأة.
- 2) تخفيض الأرباح بهدف: شراء أسهم المنشأة في البورصة، وتكوين الاحتياطات السرية لاستخدامها عند الحاجة، والتهرب من دفع الضرائب للدولة.
- 3) تدعيم وتقوية المركز المالي على خلاف الحقيقة بهدف: سهولة الحصول على قروض من البنوك، وترغيب شريك جديد في الانضمام للمنشأة، وبيع المنشأة بقيمة مرتفعة إذا ما تم البيع على أساس صافي قيمة الأصول التي تظهرها الميزانية العمومية.

2-2-3 ممارسات المحاسبة الإبداعية المستخدمة في الحسابات المالية:

تقوم المنشآت بالغش والتلاعب المحاسبي لتتمكن من تغيير الانطباع حول أداء أعمالها، وبالتالي تزيد من قدرتها على تحقيق المكاسب الظاهرة للآخرين، مما يؤدي إلى زيادة أسعار أسهمها وقدرتها في الحصول على تمويل إضافي. وهناك إستراتيجيتان أساسيتان لكل أنواع الغش والتلاعب المحاسبي وهما (Schilit, 2002: 26):

(1) تضخيم دخل الفترة الحالية عن طريق تضخيم إيرادات أو مكاسب الفترة الحالية أو تخفيض مصروفات أو خسائر الفترة الحالية: ويدخل ضمن الإستراتيجية الأولى الأساليب التالية:

- نقل الإيرادات الحالية إلى فترات لاحقة: مثل البيع على المكشوف في الأسواق المالية.
- زيادة الدخل عن طريق مكاسب تتم لمرة واحدة.
- عدم تسجيل أو التخفيض غير الملائم للالتزامات.
- عدم تسجيل أو التخفيض غير الملائم لمصروفات أو خسائر الفترة الحالية.

(2) تخفيض دخل الفترة الحالية وبالتالي تضخيم نتائج الفترات المستقبلية عن طريق تخفيض إيرادات أو مكاسب الفترة الحالية أو عن طريق تضخيم مصاريف أو خسائر الفترة الحالية: ويدخل ضمن الإستراتيجية الثانية الأساليب التالية:

- نقل المصاريف أو الخسائر الحالية إلى فترات لاحقة لزيادة أرباح الفترة الحالية لترغيب المستثمرين على استثمار أموالهم في أنشطة الشركة.
- نقل المصاريف أو الخسائر المستقبلية إلى الفترة الحالية كنفقة خاصة.
- عدم تسجيل أو التخفيض غير الملائم لإيرادات أو مكاسب الفترة الحالية.

ويندرج تحت الغش والتلاعب المحاسبي العديد من الأنواع والأساليب والتي تعددت وتعددت نتيجة التطورات الاقتصادية السريعة المتلاحقة، ويمكن تحديد أهم أنواع أساليب المحاسبة الإبداعية والتلاعب المحاسبي فيما يلي:

أولاً صور المحاسبة الإبداعية في قائمة الدخل:

ويقصد بذلك التحايل عن طريق التلاعب في العرض والإفصاح، وذلك عن طريق إعادة تصنيف عناصر قائمة الدخل بدلاً من التلاعب في تسجيل العمليات، حيث يمكن أن تقوم المنشأة بإظهار بعض العناصر في غير مكانها الصحيح حيث يمكن أن تعالج بعض بنود المكاسب غير العادية على أنها إيرادات عادية، أو معالجة مصاريف التشغيل على أنها مصاريف غير تشغيلية، أو تحريك المصروفات من تكلفة البضاعة المباعة إلى المصروفات البيعية والإدارية لزيادة مجمل الربح ويترتب على هذه الممارسات مستويات ظهور الدخل التشغيلي أعلى من الحقيقة ولكن دون أن يتأثر صافي الدخل النهائي (Mulford and Comiskey, 2002: 13).

ثانياً) التقرير الخاطئ عن الأصول والالتزامات وحقوق المساهمين:

تقوم بعض الشركات بالتقييم المبالغ فيه للأصول وخاصة الأصول غير الخاضعة للإهلاك كحسابات المدينين والاستثمارات، وذلك لتخفيض المصروفات أو تأجيل الخسائر مثل: زيادة قيمة احتمال تحصيل حسابات المدينين وبالتالي ينخفض كل من مخصص الديون المشكوك فيها ومصاريف التشغيل، بالإضافة إلى التخفيض المخفض للالتزامات مثل: المصروفات المستحقة والخسائر المرتبطة بالمشنقات، كل ذلك يؤدي إلى زيادة المكاسب التي يتم التقرير عنها (Mulford and Comiskey, 2002: 12). وهناك عدة أساليب للتلاعب به والتي منها:

● المغالاة في تقييم الأصول: حيث تؤدي المغالاة إلى ارتفاع دخل المنشأة وإظهار مركزها المالي بشكل أقوى من الحقيقة، حيث تقوم بعض الشركات بتسجيل أصول وهمية عن طريق مستندات مزيفة، أو التقييم غير الملائم للأصول بتسجيل الأصول الثابتة بقيمتها السوقية الأعلى بدلاً من التكلفة التاريخية الأقل، والرسمة غير الملائمة للمصروفات، أو معالجة بعض عناصر تكلفة الأصل الثابت على أنها مصروفات إيرادية، كذلك التلاعب في تصنيف الأصول، وأيضاً تغيير العمر الإنتاجي للأصول أو الطريقة المتبعة في الإهلاك، وأيضاً عدم تسجيل الانخفاض الدائم في قيمة الأصول (أحمد، 2010: 74-76).

● التلاعب في المدينين من خلال: عدم تخفيض قيمة المدينين حيث تقوم بعض الشركات بزيادة دخلها من خلال تخفيض المصروف المسجل كمخصص للديون المشكوك فيها وبالتالي سيزيد صافي القيمة القابلة للتحقق من المدينين (Mulford and Comiskey, 2005: 288).

● التلاعب في المخزون السلعي وذلك من خلال تغيير الطريقة المتبعة في تقييم المخزون، أو المغالاة في كمية وقيمة مخزون آخر الفترة وبالتالي تخفيض تكلفة البضاعة المباعة مما يؤدي إلى تضخيم الأرباح بصورة وهمية ومن ذلك: عدم تخفيض كمية وقيمة المخزون بكمية وقيمة الفاقد والتالف من البضاعة، أو إعادة تغليف البضاعة التالفة والراكدة وجردها وتقييمها على أنها بضاعة سليمة وغيرها من الأساليب الأخرى (أحمد، 2010: 77).

● التلاعب في الاستثمارات وذلك من خلال التصنيف الخاطئ للاستثمارات حيث تسمح معايير المحاسبة بتصنيف الاستثمارات في الأوراق المالية وفقاً لتقديرات الإدارة بين الاستثمارات بغرض المتاجرة والاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والاستثمارات المتاحة للبيع، وأيضاً المحاسبة عن الانخفاض في القيمة العادلة حيث لا تقوم الشركات بتعديل القيمة الدفترية بقيمة الانخفاض المؤقت في أسعار الأوراق المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والمتاحة للبيع حتى تصل إلى القيمة العادلة وتسجيل هذا الانخفاض كخسائر (أحمد، 2010: 78-80).

● التقييم المخفض للالتزامات حيث تعتبر الالتزامات مثل الدائنين والمصروفات المستحقة والالتزامات العرضية تخضع لكثير من التلاعب ومن صورها ما يلي: حذف بعض الالتزامات

أو تخفيض قيمتها لتظهر المنشأة على أنها أكثر ربحية، وكذلك تقدير مخفض للمردودات والمخصصات الخاصة بالتزامات الضمان، وعدم الإفصاح عن الالتزامات المحتملة أو اتفاقيات القروض فيؤدي عدم الإفصاح عنها إلى تضخيم صافي الدخل وبالتالي زيادة حقوق الملكية، وكذلك تحويل بعض الالتزامات الخاصة بالمنشأة إلى منشأة أخرى غير مدمجة وبالتالي إمكانية الحصول على قروض جديدة، وتخفيض المصروفات المستحقة لزيادة صافي الدخل المستقبلي، وتخفيض قيمة الدائنين وبالتالي تخفيض المشتريات، وبالتالي انعكس هذا التخفيض على تكلفة المبيعات بالنقصان وأخيراً الارتفاع الوهمي في صافي الدخل (Schilit, 2002: 141-149).

● وأما عن التلاعب بحقوق المساهمين فيتم ذلك عن طريق التقرير الخاطئ للأصول والالتزامات وبالتالي تحريف الدخل المقرر وبالتالي حقوق المساهمين، أو عن طريق المغالاة في تقييم الأصول غير الخاضعة للإهلاك كالمدينين والمخزون أو حذف بعض الالتزامات وبالتالي حذف المصروفات المتعلقة بها مما يؤدي إلى ارتفاع وهمي في صافي الدخل وزيادة الأرباح المحتجزة وبالتالي الارتفاع في حقوق الملكية، أو بزيادتها بشكل مباشر من خلال المغالاة في قيمة الأصول المستلمة مقابل الأسهم المصدرة مما يؤدي إلى إظهار المنشأة على أنها ذات مركز مالي قوي (Mulford and Comiskey, 2002: 240).

ثالثاً) صور المحاسبة الإبداعية في قائمة التدفقات النقدية:

تشير التدفقات النقدية الموجبة والمتزايدة من أنشطة التشغيل إلى قدرة كسبية أعلى للمنشأة، لذلك تلجأ بعض المنشآت إلى زيادة تدفقاتها النقدية من الأنشطة التشغيلية عن طريق تصنيف بعض النفقات التشغيلية على أنها استثمارية أو تمويلية، كما تقوم بتصنيف بعض التدفقات النقدية الداخلة من أنشطة الاستثمار أو التمويل على أنها تدفقات داخلة تشغيلية، وبالتالي تزيد من صافي التدفقات النقدية التشغيلية، وإعطاء صورة أفضل عن أداء المنشأة دون التأثير على الناتج النهائي للتدفقات النقدية للمنشأة (حماد، 2005: 422)، أو من خلال التلاعب بصافي الدخل دون أن يتولد عن ذلك تدفقاً نقدياً تشغيلياً ومن تلك الأساليب: المغالاة في قيمة الأصول، أو التقييم المخفض للالتزامات، أو الرسملة المتعسفة للمصروفات، أو الاعتراف بإيراد مبكر أو مزيف، أو زيادة العمر الإنتاجي للأصل الثابت وبالتالي تقليل قيمة مصاريف الإهلاك السنوية، حيث أن كل ذلك يؤدي إلى تضخيم الدخل دون أن يترتب على ذلك تدفقات نقدية تشغيلية (Mulford and Comiskey, 2002: 221).

رابعاً) صور المحاسبة الإبداعية في المصروفات:

تقوم بعض المنشآت باستخدام أساليب المحاسبة الإبداعية بغرض زيادة أرباحها عن طريق تخفيض مصروفاتها بدلاً من زيادة الإيرادات ومن هذه الأساليب ما يلي (حماد، 2005: 487).

● رسملة وتأجيل المصروفات لفترات لاحقة وتشمل: إخفاء مستندات المصروفات الخاصة بالفترة لتسجيلها بفترة لاحقة، وتسجيل بعض المصروفات التشغيلية الخاصة بالفترة أصولاً ثابتة، وكذلك أيضاً رسملة بعض مبالغ التمويل الخاصة بالأصول الثابتة على الرغم من عدم توافر شروط الرسملة لهذه الأصول، وتحميل بعض المصروفات الخاصة بعقود أعمال منتهية خلال الفترة على أخرى مازالت تحت التنفيذ.

● زيادة العمر الإنتاجي للأصول لتقليل مصاريف الإهلاك، وتخفيض مصاريف الإهلاك لبعض الأصول التي يتم إهلاكها بطريق إعادة التقييم بالمغالاة في تقدير قيمة الأصول في نهاية الفترة.

● المغالاة في تقييم مخزون آخر الفترة.

● التلاعب في تكوين واستخدام مخصصات للالتزامات المتوقعة وذلك من خلال المغالاة في تقدير قيمة هذه المخصصات في الفترات التي تحقق فيها أرباحاً مرتفعة، وبالتالي تخفيض الأرباح على غير حقيقتها والعكس بالعكس، وكذلك أيضاً إدراج المخصصات ضمن الاحتياطات حيث تؤدي إلى زيادة غير حقيقية في صافي أصول المنشأة (لطي، 2002: 283)، وكذلك المغالاة في تكوين المخصصات مما يؤدي إلى تكوين احتياطات سرية للتلاعب في نتائج أعمال المنشأة وتوزيع الأرباح والتأثير على أسهم الشركة (أحمد، 2010: 62).

● تخفيض قيمة الديون المشكوك في تحصيلها بغرض تخفيض المصروفات المرتبطة بها وزيادة أرباح الفترة بصورة غير حقيقية.

● عدم تسجيل الانخفاض الدائم في قيمة الأصول الثابتة وغير الملموسة.

خامساً) صور المحاسبة الإبداعية في الإيرادات:

تتبع كثير من المنشآت أساليب من شأنها زيادة قيمة الإيرادات الواردة بقوائمها المالية مما يوحي بالقدرة على تحقيق الأرباح، ومهما كان الأسلوب فالهدف هو إدراج إيرادات لا تخص الفترة ضمن قائمة الدخل، مما يترتب عليه زيادة أرباح الفترة بشكل غير حقيقي. ومن هذه الأساليب ما يلي (لطي، 2005: 66):

● التلاعب في توقيت الاعتراف بالإيرادات عن طريق الاعتراف بعقود الإيجار على أنها عقود رأسمالية وليست تشغيلية مما يؤدي إلى الاعتراف بإيراد مبكر عن طريق المؤجر مما ينتج عنه صافي دخل أعلى في السنوات المبكرة، كذلك تسجيل إيرادات في الفترة المحاسبية الحالية عن بعض العمليات التي تتم في الفترة التالية (Mulford and Comiskey, 2002: 179).

● تسجيل بضاعة الأمانة وعمليات البيع غير التامة كمبيعات.

● تضخيم المبيعات بإيرادات خدمات ما بعد البيع وفوائد التمويل.

● الاعتراف بإيرادات وهمية عن طريق تسجيل إيرادات عن عمليات بيع وهمية بغرض تضخيم الإيرادات والأرباح في فترة محاسبية معينة، وأيضاً التلاعب في حجم وقيمة المبيعات، وكذلك

تسجيل النقدية المستلمة من عمليات الاقتراض على أنها إيراد مبيعات، وأيضاً تسجيل الخصم الممنوح من الموردين والمرتبب بمشتريات مستقبلية على أنه إيراد (Schilit, 2002: 84).

- تقديم أموال من المنشأة للغير لاستخدامها في شراء منتجاتها.
- البيع لأطراف ذات صلة بالبائع، أي البيع لأطراف تابعة كالمنشآت غير المدمجة مما يؤدي إلى زيادة مصطنعة في الإيرادات.
- إعطاء العميل أسهم خيار لإغرائه لشراء منتجات المنشأة.

سادساً) صور المحاسبة الإبداعية عن طريق المعاملات غير النقدية والمعاملات بشروط خاصة:

تقوم الشركة بعمليات تبادل غير نقدية (مقايضة) تقدم فيها سلع وخدمات مقابل الحصول على سلع وخدمات أخرى دون أن يتم سداد أو تحصيل نقدية بإجمالي قيمة السلع والخدمات محل التبادل فيما يعرف "بالمعاملات غير النقدية"، وتتطلب معايير المحاسبة أن يتم تسجيل هذه المعاملات بالقيمة العادلة للسلع والخدمات محل التبادل، فإذا لم تكن هذه السلع والخدمات متداولة في سوق معروف ومستقر فإنه يكون من الصعب تحديد القيمة العادلة لهذه السلع والخدمات، وهو ما قد يكون مجالاً للتلاعب من قبل المسؤولين ببعض الشركات للمغالاة في تقدير القيمة العادلة بغرض إظهار أرباحاً عاليةً من عمليات التبادل على غير الحقيقة أو لتحقيق منافع خاصة لهم (حماد، 2005: 493). في أحيان أخرى تقوم بعض الشركات ببيع منتجاتها لبعض العملاء مقابل تعهدها بشراء سلع من هؤلاء العملاء بذات القيمة أو بقيمة أكبر وهي ما يطلق عليه (معاملات بشروط خاصة)، وعند البيع يتم الاعتراف بالإيراد فوراً على الرغم من أن البيع كان معلقاً على قيام الشركة بالشراء من العميل، وبالتالي لم يكن الإيراد قد تحقق وقت البيع ومن ثم فقد تم تضخيم الإيرادات على غير الحقيقة (لطي، 2005: 82).

سابعاً) صور المحاسبة الإبداعية عن طريق عمليات الاندماج:

أصبح اندماج الشركات ظاهرة منتشرة حديثاً، ويتم هذا الاندماج عادة بقيام شركة ما (الشركة الدامجة) بشراء أو الاستحواذ على حصة في حقوق الملكية في شركة أخرى (الشركة المندمجة) وتدفع مقابل ذلك إما مبلغاً نقدياً أو أن تصدر أسهم في رأسمالها لصالح مساهمي الشركة المندمجة، وتتطلب معايير المحاسبة من الشركة الدامجة أن تعد ميزانية مجمعة عند الاندماج تضم فيها أصولها والتزاماتها مع أصول والتزامات الشركة المندمجة، وإذا ما احتفظت الشركة المشتراة بكيانها القانوني فإنه يطلق عليها مسمى "شركة تابعة"، بينما يطلق على الشركة المشترية مسمى "شركة قابضة" (غالي، 2002: 5).

هذا ويجب على الشركة القابضة إعداد مجموعة كاملة من القوائم المالية المجمعة (قائمة الدخل وقائمة المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية) عن الفترات المحاسبية اللاحقة على

تاريخ الشراء، وتعرض هذه القوائم المراكز المالية ونتائج الأعمال للشركة القابضة وشركاتها التابعة كما لو كانوا جميعاً شركة واحدة. ويقوم المسؤولون في بعض الشركات بالتلاعب في المحاسبة عن عمليات الاندماج والقوائم المالية المجمعة من خلال ما يلي (Mulford and Comiskey, 2002: 25)

● التلاعب في تقييم أصول والتزامات الشركة المندمجة: حيث يجب إعادة تقييم أصول والتزامات الشركة المندمجة بقيمتها العادلة في تاريخ الاندماج، ويتحدد بناءً على ذلك المقابل الذي تسده الشركة الدامجة للاستحواذ على الشركة المندمجة، التلاعب في تقييم أصول الشركة المندمجة إما بالمغالاة في تقدير قيمتها العادلة أو بتسجيلها بقيمتها الدفترية لدى الشركة المندمجة دون التحقق من أنها قيمتها العادلة.

● التلاعب في مخصصات الاندماج: حيث يتم تكوين المخصصات بقيمة المصروفات اللازمة لتحقيق التكامل الفني بين خطوط إنتاج الشركتين، وقد يتم المغالاة في تقدير هذه المخصصات أو استخدامها في غير الغرض الذي خصصت من أجله.

● دمج نتائج الأعمال بالقوائم المالية قبل تاريخ الاندماج الفعلي: وذلك بهدف تحسين المركز المالي ونتائج الأعمال للمنشأة على غير الحقيقة.
ثامناً) صور المحاسبة الإبداعية في الإفصاح:

يعتبر الإفصاح متمماً للقوائم المالية، حيث يعرض السياسات المحاسبية التي اتبعتها إدارة الشركة في إعداد القوائم المالية، وكذلك تحليلاً للأرقام الإجمالية المعروضة بهذه القوائم فضلاً عن المعاملات ذات الطبيعة الخاصة وغيرها من الأحداث التي تؤثر على الشركة وقوائمها المالية، ولا تكفي مجرد وضع الأرقام المعروضة بهذه القوائم لبيانها. ولذلك تهتم المعايير المحاسبية بوضع حد أدنى لمتطلبات الإفصاح بالقوائم المالية.

إن الهدف من الإفصاح بصفة عامة هو مساعدة المستثمر في الأوراق المالية في تفهم العوائد والمخاطر المرتبطة بقرار الاستثمار في ورقة مالية معينة، وبالتالي يساعد الإفصاح الكافي في ترشيد قرارات الاستثمار، ويلاحظ أن بعض الشركات لا تلتزم ببعض متطلبات الإفصاح إما نتيجة لنقص الوعي بمتطلبات الإفصاح أو لتعمد إخفاء بعض الحقائق عن المستثمرين مثل معاملاتها مع الأطراف ذوي العلاقة، فنقوم الإدارة في بعض الشركات بتنفيذ معاملات بقيم غير عادية ومغالى فيها بين الشركة وشركاتهم الخاصة وحصلوا من خلال تلك المعاملات على أموال الشركة وحققوا منافع خاصة على حساب الشركة والمساهمين بها، ولا يتم الإفصاح عن هذه المعاملات. كما تقوم الشركة بالتلاعب في إعلان نتائج الأعمال بالإصدارات الصحفية قبل نشر القوائم المالية مثل الإعلان عن مسميات للربح مختلفة عن المسميات المحددة في معايير المحاسبة مما يوحي بتحسين نتائج أعمالها على غير الحقيقة (حماد، 2004: 389).

تاسعاً) صور المحاسبة الإبداعية عن طريق الالتزامات العرضية:

تبرم الشركات بعض العقود التي يترتب عليها ظهور التزامات عرضية على الشركة، والمقصود بالالتزامات العرضية: هو أن تكون تلك الالتزامات محتملة ولكنها غير واجبة السداد في تاريخ معين، وعند توافر الشروط المحددة بالعقود الخاصة بها تصبح التزامات فعلية واجبة السداد، ومن أمثلة هذه العقود: عقود الإيجار، وعقود التمويل، وعقود تغطية مخاطر سعر الفائدة وسعر الصرف، وتظهر هذه الالتزامات العرضية كحسابات نظامية بذيل قائمة المركز المالي للشركة (خارج الميزانية) أو بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية (لطفي، 2005: 83).

وقد تقوم الشركة بالاستثمار في شركات ذات غرض خاص تقوم من خلالها باستلام وتحويل أصول مالية من وإلى الغير، وينشأ عن هذه المعاملات التزامات فعلية والتزامات عرضية على الشركة ذات الغرض الخاص، ولكن المسؤولية النهائية عن هذه الالتزامات تظل للشركة الأم. فإذا قامت الشركة الأم بدمج الشركة ذات الغرض الخاص بميزانيتها المجمعة فإن الميزانية المجمعة سوف تعكس جميع الالتزامات الفعلية والعرضية للشركة ذات الغرض الخاص، وأما إذا لم تدمجها في ميزانيتها المجمعة فإن ميزانية الشركة الأم لن تعكس الالتزامات الفعلية والعرضية للشركة ذات الغرض الخاص والتي تمثل جزءاً من الالتزامات على الشركة الأم ذاتها، وتقوم المنشآت بالتلاعب من خلال الأساليب التالية (Holtzman, et. al., 2003):

- تحويل الأصول المالية غير الجيدة (الرديئة والمشكوك في تحصيلها) إلى الشركات ذات الغرض الخاص.

- تحويل بعض الالتزامات إلى الشركة ذات الغرض الخاص
- تحويل بعض الالتزامات المالية إلى الشركة ذات الغرض الخاص لإخفائها من ميزانية الشركة الأم، ولتحسين التدفقات النقدية للشركة الأم.
- استخدام الشركة ذات الغرض الخاص في تقاضي عمولات وتحقيق أرباح غير مشروعة.

والممارسات السابقة تؤدي إلى حدوث مشاكل خطيرة في الأجل الطويل وأهمها ما يلي (شاهين، 2011: 10-11):

- الإضرار بالكفاءة الاقتصادية للمنشأة مما يؤدي إلى تخفيض قيمة المنشأة حيث أن تأجيل الاعتراف بالنفقات أو تأخير إجرائها كنفقات البحث والتطوير أو إجراء الصيانة يؤدي إلى خسارة حصة المنشأة في السوق، كما أن تعجيل الإيرادات قد يفقد المنشأة تحقيق شروط تصريف منتجاتها بصورة أفضل.
- إخفاء مشكلات الإدارة التشغيلية، حيث أن لجوء الإدارة إلى ممارسة إدارة الأرباح بغرض الحصول على مزايا إضافية والفوز بالترقيات وتجنب الانتقاد يؤدي إلى إبقاء الأخطاء كما هي بدون تصحيح وترحيل المشكلات لفترات زمنية طويلة.

• التعرض لعقوبات اقتصادية شديدة ومن الأمثلة على ذلك ما قامت به بورصة الأوراق المالية من فرض عقوبات صارمة على الشركات التي مارست إدارة الأرباح ومنها شركة W.R. Grance، حيث وقعت عليها غرامة قدرها مليون دولار، وطلبت منها إعادة احتساب أرباحها والإعلان عنها بشكل واضح بين عامي 1990-1992م، وذلك لأن الشركة قامت بتخفيض أرباحها المعلنة وتسجيل احتياطات بقيمة 55 مليون دولار، ثم قامت بين عامي 1993-1995م بإعادة تلك الاحتياطات إلى الأرباح.

2-2-4 أساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة في بنود القوائم المالية:

أهم الأساليب المتبعة في المحاسبة الإبداعية والتي يتم تطبيقها للتلاعب في البيانات المالية داخل عناصر القوائم المالية يمكن توضيحها على النحو التالي:

(أ) أساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة في بنود قائمة الدخل:

وفيما يلي أهم أساليب المحاسبة الإبداعية التي تستخدمها إدارات الشركات للتلاعب في بنود قائمة الدخل، وهدف الإدارة من ممارسة المحاسبة الإبداعية فيها (مطر، 2006: 102-107):

أولاً المبيعات:

(1) إجراء صفقات بيع صورية في نهاية العام ليتم إلغائها في بداية العام التالي.

(2) إجراء صفقات بيع حقيقية بشروط بيع ميسرة مقارنةً بشروط البيع العامة.

(3) تسجيل البضاعة برسم الأمانة المرسلة للوكالة كمبيعات.

هدف الإدارة من ممارسة المحاسبة الإبداعية في بند المبيعات هو: تحسين قيمة المبيعات عن طريق زيادتها بمبيعات وهمية، ومن المؤشرات على هذه الإجراءات هي الزيادة غير الاعتيادية في حجم المبيعات عن السنوات السابقة.

ثانياً تكلفة المبيعات:

(1) قيام المنشأة بزيادة المخزون السلعي من خلال التلاعب بطرق تقييم المخزون السلعي.

(2) تغيير في الطرق المتبعة في تقويم المخزون السلعي.

(3) تضمين كشوف الجرد أصنافاً راكدة.

(4) تأجيل إثبات فواتير مشتريات البضاعة في نهاية العام الحالي إلى العام القادم.

هدف الإدارة من ممارسة المحاسبة الإبداعية في بند تكلفة المبيعات هو: تخفيض تكلفة البضاعة المباعة في قائمة الدخل لزيادة الأرباح.

ثالثاً) مصاريف التشغيل:

- 1) رسملة مصروفات إيراديه لا تنطبق عليها شروط الرسملة.
 - 2) إجراء تغيير غير مبرر في طرق إهلاك الأصول الثابتة.
 - 3) إجراء تغيير غير مبرر في طرق إطفاء الأصول غير الملموسة.
 - 4) استخدام معدلات إهلاك للأصول الثابتة أقل من معدلات الإهلاك المتعارف عليها في الصناعة التي تنتمي إليها.
 - 5) استخدام معدلات إطفاء للأصول غير الملموسة أقل من معدلات الإطفاء المتعارف عليها في الصناعة التي تنتمي إليها.
- هدف الإدارة من ممارسة المحاسبة الإبداعية في بند مصاريف التشغيل هو: تخفيض مصاريف التشغيل لزيادة الأرباح التشغيلية ومن تم زيادة صافي الأرباح.

رابعاً) المكاسب والخسائر:

- 1) عدم الإفصاح في قائمة الدخل عن الأثر المترتب على قرار إغلاق خط إنتاجي لاسيما إذا كانت مساهمته جوهرية في نتيجة أعمال الشركة.
 - 2) إدراج مكاسب البنود غير العادية والاستثنائية ضمن الربح التشغيلي للشركة.
 - 3) دمج نصيب الشركة الأم في شركاتها التابعة أو الزميلة دون الإفصاح عنها.
- هدف الإدارة من ممارسة المحاسبة الإبداعية في بند المكاسب والخسائر هو: تحسين ربحية الشركة من عملياتها التشغيلية من خلال الأنشطة غير التشغيلية.
- ب) أساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة في بنود قائمة المركز المالي:

قائمة المركز المالي من القوائم المالية الأساسية لأي شركة لأنها تعكس حقيقة المركز المالي للشركة، والوضع الاقتصادي لها وكذلك حجم الأصول والموجودات التي تمتلكها الشركة والالتزامات التي على الشركة تجاه الدائنين من جهة وتجاه الملاك من جهة أخرى (Kieso, et. al., 2008: 172). ومن أهم أساليب المحاسبة الإبداعية التي تستخدمها إدارات الشركات للتلاعب في بنود قائمة المركز المالي، وهدف الإدارة من ممارسة المحاسبة الإبداعية فيها (مطر، 2006: 102-107):

أولاً) النقدية:

- 1) عدم الإفصاح عن البنود النقدية المقيدة.
- 2) التلاعب في أسعار الصرف المستخدمة في ترجمة البنود النقدية المتوفرة من العملات الأجنبية هدف الإدارة من ممارسة المحاسبة الإبداعية في بند النقدية هو: تحسين نسب السيولة النقدية.

ثانياً الاستثمارات المتداولة:

- (1) التلاعب في أسعار السوق التي تستخدم في تقييم محفظة الأوراق المالية.
 - (2) التلاعب في تصنيف الاستثمارات عن طريق تصنيف هذه الاستثمارات المتداولة إلى استثمارات طويلة الأجل عندما تنخفض أسعارها السوقية.
 - (3) إجراء تخفيضات غير مبررة في مخصصات هبوط الأسعار.
- هدف الإدارة من ممارسة المحاسبة الإبداعية في بند الاستثمارات المتداولة هو: زيادة أو المحافظة على قيمة الأصول المتداولة ، وذلك لزيادة نسب السيولة.

ثالثاً الذمم المدينة:

- (1) عدم الإفصاح عن الديون المتعثرة، وذلك بهدف تخفيض مخصصات الديون المشكوك فيها.
 - (2) عدم الكشف عن الحسابات الثابتة، وأيضاً العمل على تضمين قيم حسابات المدينين ذمماً لأطراف ذات صلة أو شركات تابعة.
 - (3) إجراء أخطاء متعمدة في تصنيف حسابات الذمم المدينة، وذلك بتصنيف الذمم طويلة الأجل على أنها أصول متداولة بهدف تحسين سيولة المنشأة.
- هدف الإدارة من ممارسة المحاسبة الإبداعية في بند الذمم المدينة هو: المحافظة على قيمة الذمم المدينة أو زيادتها، وذلك بغرض تحسين نسب السيولة.

رابعاً المخزون السلعي:

- (1) تضمين كشوف الجرد بنود بضاعة راکدة ومتقادمة، والتلاعب في أسعار تقييمها.
 - (2) تغيير غير مبرر في طريقة تسعير المخزون السلعي من FIFO إلى WA.
- هدف الإدارة من ممارسة المحاسبة الإبداعية في بند المخزون السلعي هو: تخفيض قيمة المخزون السلعي من أجل زيادة قيمة الأرباح، أو زيادة قيمة المخزون السلعي لزيادة قيمة الأصول المتداولة لتحسين نسب السيولة ونسب النشاط.

خامساً الاستثمارات طويلة الأجل:

- (1) تغيير الطرق المحاسبية المتبعة في المحاسبة عن الاستثمارات طويلة الأجل، من طريقة التكلفة إلى طريقة حقوق الملكية.
- (2) كذلك العمل على تجنب إظهار نصيب الشركة الأم من خسائر الشركة التابعة أو الزميلة.
- (3) عدم القيام باستبعاد العمليات المتبادلة بين الشركة الأم وشركاتها التابعة لدى إعداد القوائم المالية الموجودة للمجموعة، مثل المبيعات المتبادلة والقروض المتبادلة.
- (4) قيام المنشأة بتملك أصول شركة تابعة بطريقة دمج حقوق المساهمين بقيمتها الدفترية، ثم بيع أحد الأصول وتحقيق مكاسب مادية تُدمج في رقم الربح دون الإفصاح عن ذلك.

هدف الإدارة من ممارسة المحاسبة الإبداعية في بند الاستثمارات طويلة الأجل هو: التأثير في حساب الاستثمارات في دفاتر الشركة القابضة ونتيجة أعمالها بإظهار نصيبها في الأرباح فقط دون الخسائر.

سادساً) الأصول الثابتة:

- 1) عدم الالتزام بمبدأ التكلفة التاريخية في تحديد القيمة المدرجة لها في الميزانية وإتباع طريقة إعادة التقييم وإظهار الفائض ضمن قائمة الدخل بدلاً من إظهاره ضمن حقوق المساهمين.
- 2) التلاعب في نسب الإهلاك المتعارف عليها للأصول الثابتة عن طريق تخفيضها عن تلك النسب المستخدمة في السوق.
- 3) العمل على إجراء تغييرات غير مبررة في استخدام طرق الإهلاك، مثل تحويل طريقة القسط الثابت إلى طريقة القسط المتناقص أو العكس.
- 4) التلاعب في تصنيف بعض بنود الأصول المتداولة والثابتة والاستثمارات طويلة الأجل بهدف التأثير على مصاريف الإهلاك.
- 5) عدم الإفصاح عن الأصول المرهونة كضمانات للقروض.

هدف الإدارة من ممارسة المحاسبة الإبداعية في بند الأصول الثابتة هو: تحسين أرباح الشركة بتضمينها فائض إعادة التقييم أو تخفيض مصاريف الإهلاك.

سابعاً) الأصول غير الملموسة:

- 1) المبالغة في تقييم بنود الأصول غير الملموسة الناشئة عن الاندماج مثل: العلامات التجارية.
 - 2) الاعتراف المحاسبي بالأصول غير الملموسة، بما يخالف الأصول والقواعد المنصوص عليها ضمن معايير المحاسبة الدولية مثل الاعتراف بالشهرة غير المشتراة.
 - 3) إجراء تغييرات غير مبررة في طرق الإطفاء المتبعة لهذه الأصول.
 - 4) تخفيض نسب إطفاء هذه الأصول عن النسب المتعارف عليها.
- هدف الإدارة من ممارسة المحاسبة الإبداعية في بند الأصول غير الملموسة هو: زيادة قيمة موجودات الشركة لتحسين نسب التغطية المالية، بالإضافة إلى تحسين رقم الربح عن طريق تخفيض مصروف إطفاء هذه الأصول.

ثامناً) الالتزامات المتداولة:

- 1) عدم إدراج الأقساط المستحقة خلال العام الجاري من القروض طويلة الأجل ضمن المطلوبات المتداولة، بهدف تحسين نسب السيولة.
- 2) قيام الإدارة بتسديد القروض قصيرة الأجل عن طريق الاقتراض طويل الأجل، بهدف تحسين نسب السيولة.

3) قيام بعض شركات المقاولات بعملية تأجيل إثبات استلام الدفعات المقدمة لتحسين نسب الرفع المالي.

هدف الإدارة من ممارسة المحاسبة الإبداعية في بند الالتزامات المتداولة هو: تخفيض قيمة الالتزامات المتداولة، وذلك لتحسين نسب السيولة
تاسعاً) الالتزامات طويلة الأجل:

1) الحصول على قروض طويلة الأجل قبل إعلان الميزانية، بهدف استخدامها في تسديد القروض قصيرة الأجل، لتحسين نسب السيولة.
2) العمل على إطفاء السندات القابلة للاستدعاء قبل موعد استحقاقها، وإضافة المكاسب المحققة إلى صافي الربح دون الإفصاح عنها ضمن البنود غير العادية.
هدف الإدارة من ممارسة المحاسبة الإبداعية في بند الالتزامات طويلة الأجل هو: تحسين نسب السيولة وأرباح الشركة بتضمينها مكاسب إطفاء السندات قبل موعد استحقاقها.

عاشراً) حقوق المساهمين:

1) إضافة مكاسب محققة من سنوات سابقة إلى صافي الربح في العام الجاري بدلاً من معالجته ضمن الأرباح المحتجزة كما هو متعارف عليه باعتباره بنوداً من بنود سنوات سابقة.
2) معالجة مكاسب وخسائر تقلب أسعار الصرف المرتبطة بالمعاملات التي تتم بالعملة الأجنبية في حقوق المساهمين بدلاً من قائمة الدخل.
3) معالجة المكاسب أو الخسائر التي تنشأ عن ترجمة البيانات المالية للشركات التابعة المعدة بالعملة الأجنبية في قائمة الدخل بدلاً من حقوق الملكية (Oliver, 2003: 78).
هدف الإدارة من ممارسة المحاسبة الإبداعية في بند حقوق المساهمين هو: تحسين نتيجة أعمال المنشأة بتضمينها أرباح محققة من سنوات سابقة بشكل خاطئ، وذلك لإظهار حقوق المساهمين بشكل أفضل مما هي عليه.

أحد عشر) الموجودات والالتزامات الطارئة أو المشروطة:

1) إثبات موجودات محتملة قبل اكتسابها كالإيراد المتوقع تحصيله من الدعاوى القضائية على أحد العملاء قبل إصدار الحكم فيها.

2) إهمال الإفصاح عن الالتزامات الطارئة أو المشروطة (Joel, 1985: 84).

هدف الإدارة من ممارسة المحاسبة الإبداعية في بند الموجودات والالتزامات الطارئة أو المشروطة هو: التأثير على النسب المالية من خلال زيادة الموجودات وتخفيض الالتزامات.

ج) أساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة في بنود قائمة التغير في حقوق الملكية:

قائمة التغير في حقوق الملكية تعتبر حلقة الربط بين قائمة الدخل وبين قائمة المركز المالي، وهي تتحدد من خلال رصد ومتابعة التغيرات التي تحدث في بنود حقوق الملكية من بداية

الفترة المالية وحتى نهايتها، ويتم الاعتماد في عرضها على أساس الاستحقاق، وتتكون هذه القائمة من ثلاثة عناصر وهي (الأغا، 2011: 89-90):

أولاً رأس المال المدفوع وينقسم إلى:

- 1) رأس المال القانوني: ويمثل القيمة الاسمية للأسهم.
- 2) رأس المال الإضافي: ويشمل علاوة أو خصم إصدار الأسهم، وأسهم الخزينة ويتعرض رأس المال المدفوع إلى تغيرات تتمثل في:

● زيادة رأس المال والنتيجة عن استثمارات إضافية يقدمها المساهمون.

● تخفيض رأس المال والنتائج عن توزيعات رأس المال.

ثانياً رأس المال المكتسب (الأرباح المحتجزة): ويشمل التغيرات التي تحدث في ثلاث مصادر وتتمثل في رصيد الأرباح المحتجزة في أول الفترة المالية من تصحيح أخطاء سنوات سابقة، وتوزيعات الأرباح على المالكين والمساهمين، وصافي الدخل الشامل.

ثالثاً رأس المال المحتسب: ويشمل التغيرات التي تحدث في ثلاث مصادر أيضاً تتمثل في مكاسب أو خسائر إعادة التقدير، ومكاسب أو خسائر الحيازة غير المحققة، ومكاسب أو خسائر ترجمة أرصدة العملات الأجنبية الموجودة في نهاية الفترة المالية.

وجميع عناصر بنود هذه القائمة معرضة لاستخدام ممارسات المحاسبة الإبداعية فيها من خلال إجراء تغيرات وهمية في زيادة رأس المال المدفوع أو تخفيضه، وكذلك رأس المال المكتسب ورأس المال المحتسب، والتي تستخدم لغايات إعادة تقدير حجم الأخطاء السابقة أو خسائر السنوات السابقة وأرصدة العملات الأجنبية (جرار، 2006: 65-66).

وأما عن هدف الإدارة من ممارسة المحاسبة الإبداعية في بنود قائمة التغير في حقوق الملكية هي: زيادة قيمة حقوق الملكية وتحسين المركز المالي للمشروع.

د) أساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة في بنود قائمة التدفقات النقدية:

قائمة التدفقات النقدية تعتبر من أهم القوائم المالية التي يعتمد عليها المحللين والمستثمرين في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، فهي تعرض جميع التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من حيث مصادرها واستخداماتها خلال فترة زمنية معينة (Kieso, et., 2008: 196-198)، ويعد الهدف من إعداد هذه القائمة هو مساعدة المستثمرين والدائنين والدارسين وغيرهم في تحليل النقدية من خلال توفير معلومات ملائمة عن مصادر التدفقات والمدفوعات النقدية خلال فترة زمنية معينة (القطيش، والصوفي، 2011: 368). من الصعب توضيح الأهمية التي يتمتع بها التدفق النقدي التشغيلي وخصوصاً لخدمات الإقراض والمديونية، وتقييم الشركات، ويتبين هنا أهمية التدفق النقدي من خلال عقد مقارنة بين التلاعب بالأرباح والتلاعب بالتدفق النقدي، حيث يوضح أن الأرباح يمكن التلاعب بها سواءً أكان هذا التلاعب في إطار القوانين والمبادئ

المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً أو خارج إطار تلك القوانين، بينما التدفق النقدي أكثر واقعية وأقل عرضة للتقلبات في المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً أو لأهواء المحاسبين وهي كالتالي (Mulford and Comiskey, 2005:1):

1- أن التلاعب بالتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية أكثر صعوبة من التلاعب بنصيب السهم من الأرباح.

2- النقدية حقيقية وملموسة بينما الربح هو رأي يعبر عنه.

3- النقدية ليست كـ بعض البنود التي يمكن أن تغطي بالتقارير المالية، فالنقد حقيقي يمكن قياسه.

4- التوزيعات نقود ملموسة وبالتالي من المستحيل التلاعب بها أو تزيفها.

ومن أهم أساليب المحاسبة الإبداعية التي تستخدمها إدارات الشركات للتلاعب في بنود قائمة التدفقات النقدية، وهدف الإدارة من ممارسة المحاسبة الإبداعية فيها فهي (القطيش، والصوفي، 2011: 368-369):

أولاً) يقوم المحاسب بتصنيف النفقات التشغيلية باعتبارها نفقات استثمارية أو نفقات تمويلية والعكس: وهذه الإجراءات والممارسات لا تؤثر ولا تغير في القيم النهائية.

ثانياً) تستطيع المنشأة كذلك دفع تكاليف التطوير الرأسمالي وتسجلها باعتبارها تدفقات نقدية استثمارية خارجة: حيث أن إدارة الشركة بذلك تبعدها عن التدفقات النقدية التشغيلية الخارجة، وبالتالي فإن هذه الممارسات تزيد من التدفقات النقدية الداخلة.

ثالثاً) تتوافر كذلك إمكانية التلاعب بالتدفقات النقدية التشغيلية بهدف التهرب جزئياً من دفع الضرائب: وذلك خلال القيام بإجراء تعديلات في التدفقات النقدية التشغيلية مثل تخفيض مكاسب بيع الاستثمارات وبعض حقوق الملكية وكذلك الحال بالنسبة للعمليات غير المكتملة، حيث إنها تؤثر في التدفقات النقدية التشغيلية، من خلال إزالة تأثير الضريبة عن هذه العمليات من التدفقات النقدية التشغيلية، إذ أن أي نقد يتم تسلمه نتيجة العمليات غير المكتملة أو نتيجة للتخلص منها يتم اعتباره ناجماً عن نشاطات استثمارية، لذلك وأثناء حساب التدفقات النقدية التشغيلية يتم إزالة تأثير مكاسب أو خسائر العمليات التشغيلية غير المكتملة أو التخلص منها من الدخل الصافي.

رابعاً) التلاعب بالدخل من العمليات المستمرة: وذلك لإزالة البنود غير المتكررة، وكذلك من خلال عدم تصنيف الأسهم المملوكة للمنشأة باعتبارها أسهماً تجارية، حيث يمكن تصنيفها كاستثمارات تجارية أو غير تجارية اعتماداً على فترة الاحتفاظ فيها.

هدف الإدارة من ممارسة المحاسبة الإبداعية في بنود قائمة التدفقات النقدية هي: زيادة قيم التدفقات النقدية الداخلة عن قيم التدفقات النقدية الخارجة، وتحسين قيمة صافي التدفقات النقدية.

ومن الدراسات التي تناولت إجراءات المحاسبة الإبداعية وخصصتها في قائمة التدفقات

النقدية هي دراسة (Matis, et. al., 2009: 142) وهي بعنوان: "تقارير التدفقات النقدية ما

بين ممارسات المحاسبة الإبداعية وفرص التحوط في رومانيا"، ولقد بينت مجموعة من ممارسات المحاسبة الإبداعية في قائمة التدفقات النقدية وهي كالتالي:

(1) تضمين بند التدفق النقدي التشغيلي مبالغ نقدية غير مملوكة للشركة (كالشيكات المكتوبة للموردين ولم تُستحق بعد).

(2) قد تلجأ الشركة لتدعيم النقدية من خلال تأجيل كتابة الشيكات الصادرة.

(3) تصنيف الإيرادات المتولدة من أنشطة غير تشغيلية مثل (النقدية غير التشغيلية، إيرادات تجارة الأوراق المالية، ...) على أنها أنشطة تشغيلية بهدف التأثير على النقدية المتولدة من الأنشطة التشغيلية.

(4) رسملة المصاريف غير التشغيلية بهدف التأثير على التدفق التشغيلي مثل رسملة مصاريف الصيانة الدورية.

(5) قد تقوم الشركة ببيع حساباتها المدينة بأقل من قيمتها لووكالة معينة بحيث تحصل على مبالغ نقدية محددة مقابل الذم المدينة التي تخصها، وتمنح تلك الوكالة حق تحصيل تلك الذم في مواعيد استحقاقها.

وهناك مجالات أخرى يتم استخدام المحاسبة الإبداعية فيها ومنها (حمادة، 2010: 98):

(أ) سوء استخدام مفهوم الأهمية النسبية.

(ب) العمليات المتبادلة ما بين شركات المجموعة (القابضة والتابعة).

(ج) طرق المحاسبة الإبداعية: ممارسات المحاسبة الإبداعية ينتج عنها نوعان من التلاعب وهما: التلاعب المحاسبي، التلاعب غير المحاسبي ويبين التالي طرق التلاعب لكل نوع على حده.

1- طرق التلاعب المحاسبي ويكون من خلال:

➤ استغلال فرصة اختيار الطرائق والسياسات المحاسبية البديلة مثال:

- طرق تقييم المخزون السلعي. - معاملة المصاريف الرأسمالية على أنها جارية.

➤ استخدام التحيز الشخصي عند وضع التقديرات المحاسبية، مثال ذلك تقدير العمر الإنتاجي للأصل لأغراض الإهلاك.

2- طرق التلاعب غير المحاسبي ويكون من خلال:

➤ تغيير تصنيف الصفقات وما ينتج عنها من تلاعب في الحسابات مثال:

- بيع الأصل وإعادة استجاره إذ أن عائدات البيع يمكن أن تخفض أو ترفع بشكل غير حقيقي من خلال إجراء تسويات مع أقساط الإيجار.

➤ تغيير الزمن الحقيقي للصفقات بهدف تحديد سنة معينة لتحميلها بالأرباح أو الخسائر

لتحقيق هدف معين مثال: استثمار تكلفته التاريخية مليون وقيمتها السوقية 3 مليون عندئذٍ تستطيع الإدارة أن تختار السنة التي يُعد فيها بأن الاستثمار قد تحقق لرفع الربح في العام الذي اختارته.

ويخلص الباحث إلى أن هناك العديد من الدوافع التي تحفز الإدارة وتدفعها إلى استخدام أساليب و ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية منها: تعظيم المكافآت المالية لأعضاء مجلس الإدارة، تحسين نتائج أعمال الشركة وزيادة أرباحها، وإظهار المركز المالي للشركة بصورة قوية أمام المساهمين والمستثمرين الحاليين وترغيب المستثمرين الجدد لاستثمار أموالهم في المنشأة مستغلةً بذلك حرية اختيار البدائل المحاسبية والمرونة المعطاة في تطبيق المعايير المحاسبية.

الفصل الثالث

مسؤولية ودور مدقق الحسابات في مواجهة أساليب المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية

- المقدمة
- المبحث الأول: مهنة تدقيق الحسابات ومسؤولية مدقق الحسابات عن اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية
- المبحث الثاني: دور وإجراءات مدقق الحسابات في مواجهة أساليب وممارسات المحاسبة الإبداعية والحد منها في القوائم المالية

المقدمة:

يختص علم تدقيق الحسابات بفحص القوائم المالية وهي: قائمة الدخل وقائمة المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية، وذلك للتأكد من مدى صحة وسلامة البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر والسجلات واكتشاف ما قد يوجد فيها من أخطاء وغش وتزوير، ومن ثم الخروج برأي فني محايد يعبر عن مدى دلالة القوائم المالية في التعبير عن حقيقة نتيجة الأعمال والمركز المالي للمشروع في نهاية الفترة المالية (جربوع، 2007: 11).

وما زالت مسئولية مدقق الحسابات عن اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية من غش وتحريف من أكثر القضايا إثارة للجدل التي تواجه مهنة التدقيق، بل ويمكن القول بأنها تعتبر أحد الأسباب الرئيسية التي تساهم في حدوث ما يعرف بـ (فجوة التوقعات) وهي تلك الفجوة بين ما يتوقعه المجتمع والجمهور العام من مدققي الحسابات وما يقوم به مدققي الحسابات بالفعل طبقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها، وإذا كانت طوائف المجتمع المهتمة بتقرير عملية التدقيق يتوقعون أن يكتشف مدققي الحسابات ممارسات المحاسبة الإبداعية من غش وتحريف إلا أن معايير مهنة تدقيق الحسابات قد أكدت أن مسئولية المدققين في هذا الشأن تتجه نحو تصميمهم لعملية التدقيق لاكتشاف الغش والأخطاء (المخيزيم، 2008: 5).

وفي بداية عهد تدقيق الحسابات كانت وظيفة مدقق الحسابات الخارجي تنصب على اكتشاف الأخطاء والغش ثم تطورت إلى إبداء الرأي الحيادي عن عدالة وصدق القوائم المالية، إلا أن الاهتمام بمسؤولية مدققي الحسابات في اكتشاف حالات الغش والتحريف قد نشط وبدأ مرة أخرى يحتل الصدارة في أوائل الثمانينات نتيجة لفشل العديد من الشركات وإفلاسها والانهيارات غير المتوقعة للعديد من أسواق المال، فضلاً عن ازدياد الوعي والاهتمام العام للجمهور بفداحة حجم التلاعبات والغش والتحريف في بيانات الكثير من المنشآت ولاسيما ذلك الذي يتم عن طريق أعضاء مجلس الإدارة والمديرين (الخشراوي، والدوسري، 2008: 4).

ولقد أصبح مفهوم المحاسبة الإبداعية محل اهتمام وتركيز من قبل المحاسبين ومدققي الحسابات بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة وخاصة بعد أحداث انهيار إحدى شركات الطاقة الضخمة شركة انرون (Enron) والتي أدى انهيارها إلى انهيار أكبر شركات التدقيق في العالم شركة آرثر أندرسون (Arthur Andersen) لثبوت تورطها في التلاعبات المالية التي تمت في شركة انرون، ومن أهم الملاحظات التي وُجدت بأن شركة التدقيق (Arthur Andersen) كانت تقوم بعدة أعمال مزدوجة فهي من جهة المدقق الخارجي لشركة (Enron) ومستشارها المالي من جهة أخرى، والغريب أنها كانت تمثل جهاز الرقابة الداخلي للشركة. أي تراقب نفسها بنفسها وتتلقى مبالغ كبيرة جداً تجاوزت الأجور المتعارف عليها (المخيزيم، 2008، 23).

المبحث الأول

مهنة تدقيق الحسابات ومسؤولية مدقق الحسابات عن اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية

3-1-0 تمهيد:

نشأت مهنة المحاسبة والتدقيق في ظل بيئة تمارس فيها الأنشطة الاقتصادية وتتسم بدرجة كبيرة من التعقيد، كما توفر خلالها إدارة المنشأة معلومات عن مواردها وما تتحمله من التزامات لمساعدة المستثمرين والموردين المقرضين وغيرهم من الأطراف في اتخاذ قراراتهم عن طريق إعداد قوائم مالية تتضمن مزاعم وإيضاحات اقتصادية وحيث إن الإدارة التي تمثل معدي القوائم المالية لديها أهدافها التشغيلية ومصالحها الخاصة التي قد تختلف عن المصالح الخاصة بمستخدمي المعلومات، ومن ثم يتعين أن يتم تدقيق تلك المعلومات عن طريق محاسب مهني وحيادي لإبداء رأيه عن مدى مصداقيتها وإمكانية الاعتماد عليها (لطفي، 2005: 2).

3-1-1 تعريف ومفهوم تدقيق الحسابات:

تتعدد تعريفات تدقيق الحسابات ولكن جميعها تصب في نفس المعنى والمضمون ومنها:
تدقيق الحسابات هو: تلك العملية المنظمة التي تؤدي عن طريق مدقق مؤهل ومحايد للتحقق من صحة معلومات ومزاعم قابلة للتحقق منها تتعلق بأنشطة وأحداث مالية ومطابقة نتائجها الاقتصادية مع المعايير المحاسبية المقررة عن طريق جمع وتقييم أدلة إثبات المراجعة (إقرارات ومصادقات وملاحظات واستفسارات الفحص) مع التقرير عن نتائج تلك العملية للأطراف المستخدمة لتلك المعلومات لاستخدامها في اتخاذ قراراتها (لطفي، 2005: 2).

3-1-2 أهداف تدقيق الحسابات:

هناك أهداف عديدة لعملية تدقيق الحسابات العامة تتمثل في:

(1) الهدف الأساس من عملية تدقيق الحسابات هو إبداء الرأي الفني المحايد على صدق تعبير القوائم المالية لنتائج الأعمال والمركز المالي وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها في نهاية الفترة المالية بكل أبعادها المادية.

(2) إمداد إدارة المنشأة بمعلومات عن نظام الرقابة الداخلية، وبيان أوجه العجز أو القصور في هذا النظام، حيث إن من واجبات المدقق الخارجي أن يبين لإدارة المنشأة أي عجز أو قصور أو خلل بموجب توصيات يرفعها إليها من أجل تحسين أداء هذا النظام، وقد أيد ذلك المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين بموجب توصيته رقم (20) الصادرة في عام (1977م).

(3) إمداد الطرف الثالث من مستخدمي القوائم المالية مثل: المستثمرين والدائنين والبنوك والدوائر الحكومية المعنية بالبيانات المالية، وذلك لتقرير ما إذا كانوا يرغبون في منح تسهيلات

اثنائية للمنشأة أم لا، وباختصار مراجعة الخطر السنوي بناءً على البيانات المالية التي يعتمدها مدقق الحسابات الخارجي المستقل، حيث إن صدور تلك التقارير المالية وتوقيعه عليها يزيد الثقة بها كما يزيد درجة الاعتماد عليها (جربوع، 2007: 13-14).

3-1-3 مسؤولية مدقق الحسابات عن اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية:

إن التدقيق الموضوعي الحيادي يتم عن طريق المدقق (Auditor) المؤهل الذي يبدي رأيه عن تلك المعلومات المالية المقدمة عن طريق إدارة الشركة إلى المستخدمين المعنيين (Interested Users). وتأسيساً على ذلك فإن المسؤولية الأساسية للمدقق تتمثل في أن يوضح في تقريره رأيه للأطراف المستخدمة للمعلومات المحاسبية عما إذا كانت القوائم المالية التي تتضمن مزاعم الإدارة قد عرضت بشكل صادق وعادل أم لا (جربوع، 2007: 219-220).

تتمثل مسؤولية المدقق الخارجي أيضاً في عدم وجود أي تجاوزات أو تحريفات في القوائم المالية، وأنها لا تتضمن أي ممارسة من ممارسات المحاسبة الإبداعية، إلا أنه لا بد الإشارة إلى أمر مهم وحيوي وهو أن عملية التدقيق لا توفر ضماناً كاملاً لاكتشاف كافة ممارسات المحاسبة الإبداعية ويتم هذا في ظل أفضل أداء ممكن لإجراءات المدقق التي تتطلبها معايير التدقيق المهنية (Standards Auditing Professional)، حيث إن اكتشاف كافة ممارسات المحاسبة الإبداعية سيؤدي إلى زيادة تكلفة عملية التدقيق بشكل غير مقبول، لذا فإن المدقق يركز جهده في المجالات التي يوجد بها مخاطر كبيرة لحدوث الغش التحريفات وأثناء التنفيذ الفعلي لعملية التدقيق، حيث يتوافر لديه قدر كبير من التأكيد لاكتشافها (الحلي، 2009: 55-60).

وعلى الرغم من أنه ليس تأكيداً مطلقاً إلا أنه مستوى ايجابي مرتفع جداً من التأكيد، وبالتالي فإن دقة المعلومات بالقوائم المالية لكافة الشركات سترتفع مما سيمكن أسواق رأس المال من العمل بكفاءة عالية. (لطي، 2005: 20).

وعادة ما يساعد المدققون سواء العاملين في مؤسسات التدقيق أو القطاعات التي تراقب أعمال الشركات أو المدققون الداخليون الشركات على تحسين أدائها وأساليب الرقابة الداخلية بها. حيث ينتج عن تنفيذ إجراءات التدقيق أن يعمل كل من أفراد المنشأة والعاملين بها على نحو أفضل وتخفيض فرص ارتكابهم للغش والممارسات الخاطئة. فنتيجة لزيادة مخاطر المعلومات (Information Risk) بسبب تعقد مجتمع الأعمال وزيادة حجم المنشآت وعدد عملياتها المالية التي تقوم بها فضلاً عن صعوبة توصل متخذ القرار بشكل مباشر للمعلومات واحتمال وجود تحريفات بها أو تحيز أو تأثير متعمد لمعديها على أحد جوانبها، ظهرت حتمية عملية التدقيق ودورها المحوري الحيادي في تخفيض مخاطر المعلومات، وبالتالي تعكس تلك المخاطر إمكانية عدم دقة القوائم المالية (دهمش، وأبو زر، 2005: 7-8).

هذا ويعتبر الإفصاح عن الطرق والسياسات المحاسبية المتبعة والتغيير فيها جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية وذلك على اعتبار أن الإفصاح الكامل يساعد مستخدمي القوائم المالية على فهمها واستيعابها. وبالتالي فإن المدقق الخارجي قد يجد أن الإدارة قامت بالتحول أو التغيير إلى طريقة أو سياسة محاسبية أخرى تتماشى مع المعايير المحاسبية المتعارف عليها ولكن لا توجد مبررات مقنعة وكافية لهذا التحول والتغيير، ففي هذه الحالة إذا تبين للمدقق أن تأثير ذلك على القوائم المالية بسيطاً فإنه يصدر رأياً نظيفاً، أما إذا تبين له أن تأثير تلك التغييرات هاماً وجوهرياً، فإنه يعرض الأمر على الإدارة مقترحاً إجراء التعديلات اللازمة على القوائم المالية، فإذا وافقت الإدارة وقامت بإجراء التعديلات المطلوبة فإن القوائم المالية تصبح متوافقة مع المعايير المحاسبية المتعارف عليها، ومن ثم يظل تقرير المدقق نظيفاً، أما إذا رفضت الإدارة إجراء التعديلات فإن المدقق قد يصدر رأياً متحفظاً أو رأياً سلبياً مع توضيح أسباب إصدار هذا الرأي (حماد، 2002: 18).

وهكذا يتضح ضرورة أن يوضح المدقق الخارجي في تقريره أسباب اختيار الطرق والمبادئ والتقديرات المحاسبية المتبعة وأثرها على القوائم المالية، وبيان ما إذا كانت تحسن من الموقف المالي للشركة من عدمه، أما عند حدوث تغيير مبرر ومقنع في المبادئ والتقديرات المحاسبية المتبعة من قبل إدارة الشركة وكان لهذا التغيير تأثيراً مادياً وملموساً على قابلية تلك القوائم المالية للمقارنة، ففي هذه الحالة ينبغي على المدقق الخارجي إضافة فقرة في تقريره تشير إلى هذا التغيير المحاسبي وأسبابه وأثره، وبيان ما إذا كانت إدارة الشركة قد حققت أهدافها من إجراء هذا التغيير المحاسبي من عدمه. كما يجب على المدقق الخارجي دراسة وتحليل القوائم المالية والإيضاحات المتممة لها ومناقشات وتحليلات الإدارة أو تقرير مجلس الإدارة وذلك للوصول والاكتشاف المبكر لأية ممارسات احتيالية في المحاسبة وتوجيه الشركة بإصلاح ما نتج عن هذه الممارسات وإقلاعها عنها وإلا أدى استمرارها في إتباع هذه الممارسات إلى انهيار أسهمها وانهيار الشركة في النهاية (حماد، 2005: 607).

3-1-4 مهنة تدقيق الحسابات في فلسطين:

ظهرت في فلسطين تشريعات مهنية متقدمة في عام 1919 م مستمدة من قانون الشركات البريطاني وقد أبقى تشريع الشركات الفلسطيني لعام 1929 م على نفس تلك النصوص والمواد وحدد أيضاً مجموعة من الأشخاص لا يحق لهم القيام بأعمال التدقيق مثل: المساهمين والشركاء وموظفي ومديري الشركات ولكن يمكن القول أن التدقيق كمهنة بدأ في فلسطين في الثلاثينيات من القرن الماضي حيث كانت في فلسطين قبل عام 1948 م بعض شركات التدقيق التي مارست أعمالها وساهمت في تطوير المهنة مثل شركة سابا وشركاؤهم حيث بدأت أعمالها في القدس

(الحلو، 2012: 44) ولكن لم يكن حتى مطلع الستينيات في فلسطين قوانين تنظم مهنة تدقيق الحسابات، وفي عام 1961 صدر في الأردن قانون رقم (10) لسنة 1961 "قانون مزاوله مهنة تدقيق الحسابات" محاولاً تنظيم المهنة والارتقاء بها لتصبح في مصاف المهن والعلوم الأخرى، وقد طُبق هذا القانون في الأردن بالإضافة إلى تطبيقه في الضفة الغربية الفلسطينية ولكن لم يطبق على قطاع غزة واستمر العمل بهذا القانون بالضفة الغربية حتى عام 1997 على الرغم من الاحتلال الصهيوني للضفة الغربية عام 1967 (جامعة القدس المفتوحة، 2007).

أما في قطاع غزة فقد كانت القوانين التي تنظم مهنة التدقيق عبارة عن خليط من القوانين المصرية ومجموعة من الأوامر العسكرية الصهيونية حتى نهاية عام 1996 م. وفي بداية عام 1997م صدر من رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية القرار رقم (17) لسنة 1997 في (مجلة الوقائع الفلسطينية) وينص هذا القرار بتعميم تطبيق القانون رقم (10) لسنة 1961 "قانون مزاوله مهنة تدقيق الحسابات الأردني" على جميع الأراضي الفلسطينية. وفي عام 2004 م صدر قانون مزاوله مهنة تدقيق الحسابات الفلسطيني رقم (9) لسنة 2004 م للعمل به في جميع الأراضي الفلسطينية (الحلو، 2012: 44).

وكادت ممارسة مهنة تدقيق الحسابات في فلسطين أن تكون معدومة في ظل سلطة الاحتلال الإسرائيلي، ولكن هذه الممارسة بدأت تظهر تدريجياً مع عودة السلطة الوطنية الفلسطينية والشروع في تكوين وحدات اقتصادية وطنية كالبنوك والمؤسسات المالية وغيرها، ولا شك أن مستوى التدقيق كمهنة والطلب عليها لا يزال في حده الأدنى، وكذلك لا يزال أمام المهنة والمهنيين جهوداً كبيرة يجب عليهم القيام بها للوصول إلى تحقيق الأهداف المرجوة، ويرجع ذلك إلى ما يلي (جربوع، 2005: 277):

- 1) عدم كفاية القانون رقم (9) لسنة 2004 والصادر من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية حيث أن بعض مواد القانون لا تزال تسمح بحدوث تجاوزات من قبل الجهات المعنية، لذلك يجب أن يتم وضع ضوابط لهذه العملية من خلال أنظمة تفصيلية متخصصة.
- 2) يمكن لمجلس المهنة أن يلعب دوراً فعالاً من خلال وضع السياسات والإجراءات اللازمة لتطوير مصالح ممثليها في العالم
- 3) ضعف إمكانيات جمعية مدققي الحسابات، وجمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينية القائمة على تنظيم المهنة.
- 4) انخفاض وعي مستخدمي القوائم المالية بأهمية عملية تدقيق الحسابات.

وقد شهدت مهنة تدقيق الحسابات في فلسطين توسعاً كبيراً خلال السنوات العشر الماضية، كما يتجلى ذلك من خلال عدد شركات التدقيق وعدد العاملين في هذه الشركات. وبالطبع فإن السبب الرئيس لهذا التوسع هو الزيادة الكبيرة التي طرأت خلال الأعوام الأخيرة على عدد الشركات

التجارية والمنظمات غير الحكومية العاملة في فلسطين، والتي تعمل جميعها بموجب أنظمة واتفاقيات تقتضي تقديم الحسابات مدققةً من قبل مكاتب مرخصة، إلا أن النمو السريع لهذه المهنة قد رافقها حصول بعض التشوهات المهمة في بنية شبكات التدقيق، مما أدى لانعكاسات جوهرية على أداء الكثير منها (الحلو، 2012: 44-45).

وقد شهد الاقتصاد الفلسطيني تحولات هامة ظهرت في سعي السلطة الفلسطينية إلى تطوير الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لاسيما في المجالات الصحية والتعليمية والاستشارية، وانتعاش حركة الإنشاء والتعمير، إضافة إلى تنفيذ جملة من الاصطلاحات الاقتصادية والإدارية بهدف إصلاح النظام المالي والإداري، والتي منها سن القوانين والتشريعات الداعمة للتنمية الاقتصادية. ولكن لم تنجح السلطة في تحقيق الاستقرار والتطوير الاقتصادي المنشود في الأراضي الفلسطينية للعديد من العوامل نذكر منها (تقرير مركز الميزان لحقوق الإنسان، 2003):

● الاتفاقيات الاقتصادية مع إسرائيل والتي كبلت بموجبها إسرائيل الاقتصاد الفلسطيني وجعلته اقتصاداً تابعاً.

● تحكم إسرائيل بالمعابر والذي أثر بشكل مباشر على أية محاولة لإحداث نهضة في الاقتصاد الفلسطيني، أو إحداث تنمية حقيقية فيه.

● إحجام رؤوس الأموال العربية، وغير العربية عن الاستثمار في الأراضي الفلسطينية بسبب عدم الاستقرار السياسي في المنطقة.

● اعتماد السلطة الفلسطينية بشكل أساس على المساعدات الخارجية في دفع نفقاتها اليومية، وعدم استغلال هذه المساعدات الاستغلال الأمثل.

ويمكن القول بأن عدم وجود معايير تدقيق ملائمة للظروف والتشريعات الفلسطينية يعتبر من المشاكل المهمة التي يمكن إرجائها لعدة أسباب منها (حماد، 2005):

(أ) عدم استقرار الوضع السياسي والاقتصادي يشكل عائقاً أمام أية محاولات لتطوير مهنة التدقيق.

(ب) عدم وجود جهة مهنية تعني بوضع وتطوير وتفعيل معايير التدقيق لتنظيم الممارسة المهنية.

(ج) عدم الاستفادة من المعايير الدولية، ومعايير بعض الدول التي سبقت في هذا المجال لوضع معايير تدقيق فلسطينية تنظم الممارسة المهنية لتدقيق الحسابات.

(د) عدم اهتمام جهات الاختصاص التشريعية والمهنية في فلسطين بوضع معايير تدقيق محلية نابعة من البيئة الفعلية التي يمارس فيها المدقق عمله.

الخدمات التي تقدمها شركات ومكاتب تدقيق الحسابات في قطاع غزة:

يجب التمييز بين عدة أنواع من خدمات التدقيق والخدمات الإدارية والاستشارية التي تقدمها عادةً شركات ومكاتب تدقيق الحسابات في قطاع غزة وتشمل ما يلي (جربوع، 2005: 277-278):

- 1) تدقيق الحسابات وفقاً لقواعد التدقيق المعتمدة.
- 2) وضع الأنظمة المحاسبية والمالية والأنظمة الإدارية الأخرى كشؤون الموظفين وغير ذلك.
- 3) تقديم المشورة في الشؤون المحاسبية والمالية بما في ذلك استخدام الحاسب الآلي في تشغيل البيانات المالية.
- 4) الاستشارات الضريبية والإدارية، في مجال تصميم أنظمة التكاليف.
- 5) المساعدة في تأسيس الشركات الجديدة، إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع.
- 6) التحقيقات الخاصة في الأمور المالية.

وفي ضوء ما سبق يتبين للباحث أن الإدارة مسؤولة عن حرية اختيار البدائل والسياسات المحاسبية التي يتم على أساسها إعداد القوائم المالية، وإعداد وعرض قوائم مالية صادقة تعكس نتيجة أعمال المنشأة خلال السنة المالية، ومعبرةً عن المركز المالي لها في تاريخ معين، وكذلك مسؤولة عن تصميم وتطبيق نظام رقابة داخلية ذي كفاءة وفعالية في اكتشاف الغش والتلاعب بالقوائم المالية، وأما عن مسؤولية المدقق فتتمثل في التحقق من أن كافة المزاعم في القوائم المالية صحيحة وتخلو من الأخطاء والغش بمختلف أنواعه والتحريفات الجوهرية التي تقوم بها الإدارة وتؤثر على موثوقية القوائم المالية حيث إن الإدارة تقوم بالتعاون مع الموظفين على إخفاء هذه التحريفات بصورةٍ محكمةٍ بحيث يصعب على مدققي الحسابات اكتشافها إلا إذا كانوا يتمتعون بخبرةٍ كافيةٍ ومهارةٍ عاليةٍ تمكنهم من تركيز جهودهم في البحث عن التحريفات الجوهرية في المجالات التي يوجد بها مخاطر كبيرة، وأيضاً استخدام المدقق لفطنته ويقظته أثناء عملية التدقيق كفيلة باكتشاف أوجه التلاعب والغش في الحسابات.

المبحث الثاني

دور وإجراءات مدقق الحسابات في مواجهة أساليب المحاسبة الإبداعية والحد منها في القوائم المالية

3-2-0 تمهيد:

لا شك أن مواجهة ممارسات المحاسبة الإبداعية تعتبر من الأمور الصعبة والمعقدة، ولذا فإنه على المهتمين في هذا المجال السعي باستمرار لمعرفة التطورات الخاصة بالمحاسبة الإبداعية وذلك لكشف تلك الممارسات ومن ثم محاولة الحد منها، وهناك وسائل عديدة يمكن من خلالها الحد من التأثير السلبي لممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية مثل: دور لجان التدقيق، إصدار معايير تحد من استخدام المرونة في السياسات المحاسبية المستخدمة، يقظة وكفاءة المدققين والمراقبين في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية التي تتبعها بعض الشركات في القوائم المالية وذلك من خلال اختيار شركات التدقيق ذات الكفاءة والمصداقية العالية.

3-2-1 الاتجاهات والأساليب الحديثة لكشف ممارسات المحاسبة الإبداعية في

القوائم المالية والحد منها:

هناك العديد من الأساليب التي يتم استخدامها لكشف ممارسات المحاسبة الإبداعية منها:
(1) وضع أسس ومعايير أخلاقية مهنية جديدة: حيث أطلق على تلك المعايير والأسس الأخلاقية ما يعرف الآن بمفهوم حوكمة الشركات (CORPORATE GOVERNANCE) وذلك للحد من مظاهر المحاسبة الإبداعية والأضرار التي قد تنشأ من وجودها، وذلك لعدم وجود الشفافية اللازمة والتي من شأنها رفع مستوى الاقتصاديات العالمية والمحلية (الخشاوي، والدوسري، 2008: 12-13).

(2) يقظة وكفاءة وإجراءات المدققين والمراقبين: حيث إن هذه الوسيلة هي الأنجع في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية التي تمارسها بعض الشركات، ويتم هذا الأمر عن طريق اختيار مكاتب التدقيق ذات الكفاءة والمصداقية العالية، حيث إن المدقق الكفاء يقوم بتصميم إجراءات التدقيق للحصول على تأكيد معقول عن التحريفات الناشئة عن المحاسبة الإبداعية التي يتم اكتشافها، والتي تعتبر جوهرية للقوائم المالية كوحدة واحدة (دهمش، وأبوزر، 2005: 5).

(3) تخفيض مجال المرونة في اختيار السياسات المحاسبية: وذلك عن طريق تقليل من عدد البدائل والمعالجات المحاسبية المتاحة أو تحديد الظروف التي يمكن أن تستخدم فيها كل معالجة، ولهذا الأمر فإن لجنة معايير المحاسبة الدولية وفي تعديلاتها الأخيرة وضعت معالجات قياسية موحدة في أغلب معاييرها. حيث أن تخفيض حرية اختيار البدائل المحاسبية سيؤدي إلى اختيار

الشركات معالجات محاسبية معينة تنتج من خلالها صورتها المرغوب فيها وتستخدمها من عام لآخر (حسين، 2004: 95).

4) تنمية الثقافة المحاسبية بين المستثمرين ومستخدمي المعلومات المالية على مختلف أطرافهم، ويتم هذا الأمر عن طريق: التثقيف الذاتي بغرض رفع مستواهم المحاسبي، أو عن طريق الجهات المعنية بسلامة وشفافية القوائم المالية وما يرد بها من معلومات سواء كانت تلك الجهات حكومية أو قطاع خاص، حيث تقوم بعرض برامج محاسبية تثقيفية أو إرسال رسائل توضيحية أو عقد حلقات نقاشية لهم تشرح فيه ممارسات المحاسبة الإبداعية التي تمارسها بعض الشركات (الخشاوي، والدوسري، 2008: 12-13).

5) الحد من سوء استخدام بعض السياسات المحاسبية، ويتم ذلك عن طريق ما يلي (حسين، 2004: 95):

● سن قواعد تقلل من استخدام بعض السياسات المحاسبية، ووضع قيود على حرية التحول من سياسة محاسبية لأخرى.

● تفعيل سياسة الثبات: ويقصد به الثبات في استخدام السياسات المحاسبية المتبعة من قبل معدي البيانات المالية والاستمرار في تطبيقها من عام لآخر، وهذا المبدأ لا يعني أنه من غير المسموح تغيير السياسات المحاسبية لكن المقصود هو عدم تغييرها إلا في حال الضرورة القصوى وبشرط الإفصاح عن التأثيرات المالية الناتجة على تغيير تلك السياسات.

6) ضرورة إنشاء لجان التدقيق في الشركات: ظهرت فكرة لجان التدقيق في أمريكا بعد الهزات المالية العنيفة الناتجة عن التلاعب في التقارير المالية، والتي أسفرت عن قيام كل المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) عام 1967م وهيئة سوق المال الأمريكية (SEC) عام 1972م بالتوصية بضرورة إنشاء لجنة بالشركات المسجلة بها مكونة من عدد من الأعضاء غير التنفيذيين تكون مهمتها تعيين المدقق الخارجي، تحديد أتعابه، وذلك كمحاولة لزيادة استقلاليته عند إبداء الرأي على القوائم المالية التي تصدرها الشركات، وفي عام 1978م ألزمت بورصة نيويورك (NYSE) جميع الشركات المسجلة لديها بضرورة تكوين لجان للتدقيق (دهمش، وأبوزر، 2005: 5).

7) تفعيل التنظيم المهني لمهنة المحاسبة والتدقيق ووضع ميثاق السلوك المهني وتشكيل لجنة الأخلاق المهنية والتي من أهم وظائفها وضع قواعد السلوك التي يجب أن يلتزم بها المحاسب والمدقق المعتمد (الخشاوي، والدوسري، 2008: 12-13).

ومما سبق وبشكل عام يخلص الباحث إلى أن المدقق الكفاء هو الوسيلة الأقوى والأفضل في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية، حيث يسعى المدقق للحصول على أدلة إثبات كافية ومناسبة تثبت عدم وجود أخطاء أو تحريفات في القوائم المالية، وهنا لا بد من

الإشارة إلى نقطة مهمة وهي أنه نتيجة للقيود الكامنة في عملية التدقيق فإنه من الممكن أن لا يتم اكتشاف تحريفات وتجاوزات بالبيانات المالية للفترة التي يغطيها تقرير المدقق إلا أن هذا الأمر لا يعني فشل المدقق في التمسك بالمبادئ الأساسية والإجراءات الضرورية لمهنة التدقيق إذا ما قام ببذل العناية المهنية اللازمة في عملية التدقيق.

3-2-2 دور مجلس إصدار معايير المحاسبة الدولية المنبثق من الاتحاد الدولي للمحاسبين في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية:

عندما قرر مجلس إصدار معايير المحاسبة الدولية المنبثق من الاتحاد الدولي للمحاسبين إجراء تعديلات على معايير المحاسبة الدولية التي يصدرها (International Accounting Standards) وتغييرها لتصبح معايير التقارير المالية الدولية (International Financial Reporting Standards) كان هذا التغيير بسبب حدوث بعض التجاوزات والاستغلال السيئ من قبل بعض المحاسبين لمعايير المحاسبة الدولية عبر استغلالهم لبعض نقاط الضعف الموجودة بالمعايير والتي كانت أحد نتائجها ظهور المحاسبة الإبداعية، وكذلك الأخذ بعين الاعتبار التطورات الكبيرة والتغيرات التي حدثت وخاصة قيام العديد من دول العالم بإصدار معايير محاسبية محلية تستند بشكل أساسي على معايير المحاسبة الدولية (صالح، وفتيحة، 2010: 12-13) ومن هذا المنطلق فقد رأى مجلس معايير التقارير المالية الدولية إدراج بعض التعديلات والتغييرات وذلك تلافياً للاستغلال السيئ للمعايير السابقة، وكذلك للقضاء على أي ممارسة من ممارسات المحاسبة الإبداعية والتي ظهرت في ظل المعايير المحاسبية الدولية السابقة، ومن أهم تلك التعديلات (القطيش، والصوفي، 2011: 371-372):

(1) إضافة مرفقات لكل معيار محاسبي يوضح كيفية التطبيق العملي، حيث يصعب على الكثير من المتخصصين توضيح كيفية التطبيق السليم لغموض بعض الفقرات داخل المعيار الأمر الذي قد يستغله بعض ضعاف النفوس في القيام بعملية تلاعب أو إجراء تحريفات لبعض بنود التقارير المالية بحجة عدم الوضوح أو الفهم السليم للمعيار.

(2) العمل على إلغاء كافة التناقضات والتعارضات الموجودة بين بعض المعايير بالإضافة إلى إزالة أي غموض قد يكتنف تلك المعايير الأمر الذي يغلق الباب أمام من يريد أن يستغلها لتحقيق مصالحه الشخصية.

3-2-3 العوامل التي يمكن أن يكتشف من خلالها مدقق الحسابات الخارجي ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية:

يوجد العديد من العوامل التي قد تشير إلى قيام الشركة بممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية ومنها:

أولاً) عوامل وصفية (أحمد، 2010: 247):

- التغيير في مبدأ أو تقدير محاسبي.
- تقديم تمويل للعملاء أو تمديد فترات الائتمان.
- التغيير في تصنيف الحسابات، وكذلك في المدقق الخارجي.
- ضعف نظام الرقابة الداخلية.
- الارتفاع الكبير في عدد الأسهم المباعة للموظفين والمديرين.
- وجود العديد من العمليات المهمة وغير العادية مع أطراف ذوى علاقة مثل: المنشآت ذات الأغراض الخاصة.

ثانياً) عوامل كمية (Schilit, 2002: 179-183):

- الانحدار الشديد في التدفق النقدي التشغيلي مقارنة بصافي الدخل.
- نمو كبير في المبيعات سنة بعد أخرى يتبعه انخفاض أو نمو سلبي.
- نمو كبير في المدينين مقارنة بالمبيعات.
- الارتفاع الكبير في المخزون مقارنة بالمبيعات وتكلفة المبيعات.
- الارتفاع الكبير في الإيرادات المؤجلة.
- الارتفاع الكبير في المصروفات المقدمة والأصول الأخرى.
- وجود عمليات مالية مرتفعة القيمة أو غير عادية قرب نهاية السنة المالية.
- النمو الكبير في الدائنين مقارنة بالمخزون.

هذا ويجب على المدقق الخارجي أخذ كلاً من العوامل الوصفية والكمية معاً من أجل رفع كفاءته في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية والحد منها.

3-2-4 دور مدقق الحسابات الخارجي في مواجهة ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد منها في القوائم المالية:

تلعب مهنة التدقيق دوراً مهماً في رفع مستوى كفاءة أسواق رأس المال، وذلك من خلال تدقيق البيانات المالية التي تعدها وتنشرها الشركات، حيث يجب أن توفر هذه البيانات المالية المعلومات الصحيحة والكافية للمستثمرين في الوقت المناسب لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية على أسس موضوعية. هذا وقد أثير كثيراً من الجدل مؤخراً في أسواق رأس المال الكبرى حول مدى فاعلية مهنة التدقيق في القيام بدورها في هذا المجال، وذلك بعدما تم اكتشاف الفضائح المالية ببعض الشركات الأمريكية الكبرى، وتم تحميل المسؤولية لمدققي الحسابات إلى جانب المسؤولين عن إدارة تلك الشركات وشمل ذلك واحدة من كبرى الشركات العالمية لخدمات المحاسبة والتدقيق والاستشارات وهي شركة آرثر أندرسون، مما دفع المشرع الأمريكي لاستصدار قانوناً جديداً في

عام 2002 وهو قانون (Sarbanes Oxley) لتشديد الرقابة على المسؤولين التنفيذيين والماليين بالشركات ومدققي حساباتها. وقد قامت هيئة تداول الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية بدراسة المخالفات التي تم اكتشافها خلال السنوات الماضية فيما يتعلق بالمحاسبة والتدقيق والإفصاح في القوائم المالية للشركات المقيدة بالبورصة وذلك بغرض تحديد مواطن الضعف في القوانين والقواعد المنظمة لسوق رأس المال (حماد، 2002: 42).

ومن إجراءات مدقق الحسابات الخارجي لاكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية ما

يلي:

أولاً) استخدام المؤهلات العلمية والخبرات المهنية:

لقد نصت النشرات الصادرة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين على ضرورة الالتزام بمعايير التدقيق الدولية العشر في الممارسة المهنية والتي تنقسم إلى ثلاث مجموعات حيث إن المجموعة الأولى منها تنص على المعايير العامة أو الشخصية وهي (أرينز، ولوبك، 2002: 41):

1) يجب أن يتم أداء عملية التدقيق بواسطة شخص أو أشخاص مؤهلين علمياً وعملياً، وحصلوا على مستوى ملائم من التدريب، وتتوافر لديهم المهارة الفنية الملائمة للعمل كمدقق أو كمدققين.
2) يجب أن يتوافر في المدقق أو المدققين الحياد في الاتجاه الذهني خلال كافة مراحل العمل.
3) يجب بذل العناية المهنية المعتادة عند أداء عملية التدقيق وإعداد التقارير.

وأكد إيضاح المعيار رقم (99) على إجراءات المراجع التي يتبعها للحد من آثار الغش والتحريفات بالقوائم المالية (الطفي، 2005: 119-122):

1) استخدام أساليب الاستفسار من الإدارة أو الموظفين أو أي أطراف أخرى داخل المنشأة لجمع أدلة الإثبات التي تدل على مدى وجود الغش والتحريفات في القوائم المالية، ثم يقوم بعد ذلك بتقييم الردود على الاستفسارات، وذلك من خلال استخدام أساليب الاستماع وفحص المعلومات التي يتم الحصول عليها، وملاحظة الأدوار السلوكية التي يقوم بها المستجوبين.

2) استخدام الشك والحكم المهني: حيث يجب على مدققي الحسابات أن يتعلموا كيف يقومون بتبني ذهن الشك الذي يتسم بأنه أكثر انتقاديه عند تخطيط وأداء وتقييم أدلة الإثبات في عملية التدقيق، واستخدام الحكم المهني والخبرات التي توصل إليها في عملية التدقيق لاكتشاف الغش والأخطاء في القوائم المالية.

3) المناقشة بين فريق التدقيق من خلال عقد جلسات عصف ذهني فعالة، حيث أنه من خلالها يتم إكساب فريق المراجعة الفهم الجيد للمعلومات عن الغش وآليات ارتكابه وإخفاؤه من قبل الإدارة، وكذلك تحديد الاتجاه الأفضل والعقلية السليمة لأداء عملية التدقيق.

4) فهم كيفية ممارسة لجان المراجعة إشرافها على تقييم المنشأة لمخاطر الغش والتحريرات الجوهرية والبرامج وإجراءات الرقابة الداخلية، والاستفسار من رئيس لجنة المراجعة عن أي غش أو غش مشكوك فيه، وكذلك الاستفسار من المدققين العاملين في أقسام التدقيق الداخلية بالمنشأة عن الغش وأي إجراءات مؤدية لتحديد واكتشاف الغش.

5) ربط إجراءات المراجعة بالمخاطر المحددة للتحريف الجوهرية بسبب الغش: يساعد المعيار رقم (99) في دراسة ما إذا كانت المخاطر المحددة مرتبطة إما بحسابات أو عمليات محددة أو بالقوائم المالية كوحدة واحدة ثم يقوم بعد ذلك المدقق بتصميم وأداء إجراءات أكثر فعالية من خلال التسليم بأن الاعتراف غير السليم بالإيرادات يعتبر بمثابة مخاطر للغش، وكذلك تحديد مخاطر تخطي الإدارة للضوابط الرقابية على أنها مخاطر غش دائماً.

6) دراسة برامج وضوابط نظم الرقابة بالمنشأة المضادة للغش، وتخصيص الأفراد الأكثر خبرة في منشأة التدقيق لدراسة هذه البرامج والضوابط والإشراف عليهم ودراسة ما إذا كانت القوائم المالية تعرض بعدالة نتيجة أعمال المشروع والمركز المالي له طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها عموماً.

7) إمكانية التنبؤ بإجراءات التدقيق: إن المرتكبين الناجحين للغش لهم دراية بإجراءات التدقيق التي يقوم بها مدققي الحسابات فيقومون بإخفاء الغش في الحسابات التي يكون إطلاع المدققين عليها ضعيفاً، لذلك يتطلب إيضاح المعيار رقم (99) من المدقق أن يدخل عنصر عدم القابلية للتنبؤ في إجراءات المراجعة من عام لآخر.

ثانياً) الالتزام بمعايير التدقيق الدولية:

يُنظر إلى كلاً من معايير التدقيق المتعارف عليها ونشرات معايير التدقيق على أنها إصدارات رسمية، حيث إن كل عضو في المهنة مطالب بإتباع التوصيات الواردة بهما عند إصدارهما وتطبيق ما ورد بهما. وتم إضفاء هذه الصفة الرسمية عليهما من خلال ميثاق السلوك المهني (أرينز، ولوبك، 2002: 42).

وقد حدد معيار التدقيق الدولي رقم (240) بعض الاعتبارات التي يجب على المدقق مراعاتها بشأن أساليب المحاسبة الإبداعية عند تدقيق البيانات المالية، ومن أهم هذه الاعتبارات ما يلي (مجلس معايير التدقيق، 2007: 274-279):

1) يجب على المدقق عند التخطيط وأداء عملية التدقيق لتخفيض مخاطر التدقيق إلى أدنى مستوى لها أن يأخذ بعين الاعتبار مخاطر الانحرافات المادية في البيانات المالية الناتجة عن الغش.

(2) المسؤولية الرئيسية لمنع واكتشاف الغش تقع على عاتق كلاً من الأشخاص المكلفين بالرقابة في المنشأة وإدارتها، والمسؤوليات الخاصة بكل من الأشخاص المكلفين بالرقابة والإدارة يمكن أن تختلف من منشأة لأخرى ومن بلد لآخر.

(3) إن عملية التدقيق التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية تصمم بحيث توفر ضماناً معقولاً بأن البيانات المالية خالية من أي تحريف مادي سواء حدث نتيجة الغش أو الخطأ، حيث أن المدقق لا يمكنه أن يحصل على ضمان مطلق بأنه سيكتشف كافة التحريفات المادية في البيانات المالية.

(4) إن مخاطر عدم اكتشاف تحريف مادي ناتج عن غش هي أكبر من مخاطر عدم اكتشاف تحريف مادي ناتج عن خطأ وذلك لأن الغش قد يتضمن خطأً متقنًا ومنظمة بعناية لإخفاء هذا الغش مثل التزوير والإخفاق المقصود في تسجيل المعاملات أو سوء التمثيل المقصود الذي تم إجراؤه للمدقق.

(5) المخاطر التي يواجهها المدقق نتيجة لعدم اكتشاف تحريف مادي ناتج عن غش الإدارة أكبر من المخاطر التي يواجهها عند عدم اكتشاف تحريف ناتج عن غش العاملين وذلك لأن الأشخاص المكلفين بالرقابة والإدارة غالباً ما يكونوا في وضع يسمح لهم بتجاوز إجراءات الرقابة الرسمية.

(6) إن الواجب المهني للمدقق في الحفاظ على سرية معلومات العميل، حيث لا يُسمح عادةً بإبلاغ الغش إلى طرف آخر خارج شركة العميل، وعلى أن مسؤولية المدقق القانونية تختلف من بلد لآخر، وفي ظروف معينة من الممكن تجاوز واجب السرية من خلال التشريع أو القانون أو المحاكم القانونية، إذ أنه في بعض البلاد على المدقق العامل في مؤسسة مالية واجب قانوني بالتقرير عن حدوث الغش إلى السلطات المشرفة.

(7) إذا استنتج المدقق أنه من غير الممكن إكمال عملية التدقيق نتيجة لوجود غش أو الاشتباه بوجود غش فإنه يجب عليه:

- النظر في المسؤوليات المهنية والقانونية الممكن تطبيقها في مثل هذه الظروف بما في ذلك ما إذا كان هناك متطلب بأن يقوم المدقق بتقديم التقارير إلى الأشخاص الذين أصدروا خطاب تعيين عملية التدقيق أو في بعض الحالات إلى السلطات التنظيمية.
- أن ينظر في إمكانية انسحابه من عملية التدقيق.
- وفي حال انسحاب المدقق يجب:

- مناقشة الانسحاب من العملية والأسباب التي دعت له للانسحاب مع المستوى الإداري المناسب أو مع أولئك المكلفين بالرقابة.

- النظر فيما إذا كان هناك متطلب مهني أو قانوني ينص على تقديم التقارير إلى الأشخاص الذين أصدروا كتاب التعيين لعملية التدقيق، أو في بعض الحالات إلى السلطات التنظيمية حول انسحاب المدقق من العملية وأسباب ذلك.

8) يجب على المدقق أن يوثق فهمه للشركة وبيئتها وتقييمه لمخاطر الانحرافات المادية المطلوبة وفقاً لمعيار التدقيق الدولي رقم (315).

وأيضاً نص معيار التدقيق الدولي رقم (99) على بعض الإرشادات التي تمكن المدقق من إخلاء مسؤولياته تجاه أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية المرتبطة بالغش، ويمكن تلخيص أهم مضمون المعيار بالنقاط الآتية (AICPA, 2002):

- وصف خصائص الغش.
 - المناقشة بين أعضاء المهنة مخاطر التحريف الجوهرى الناشئة عن الغش.
 - الحصول على المعلومات المطلوبة لتحديد مخاطر التحريف الجوهرى الناشئ عن الغش.
 - تحديد المخاطر التي تؤدي إلى تحريف جوهرى بسبب الغش.
 - تقييم المخاطر المحددة بعد الأخذ في الاعتبار تقييم نظام الرقابة الداخلية بالمنشأة.
 - الاستجابة إلى نتائج التقييم، ثم تقييم نتائج اختبارات التدقيق.
 - إبلاغ الإدارة ولجنة التدقيق والأطراف الأخرى عن الغش، وتوثيق دراسته عن الغش.
- ويعتقد مجلس معايير التدقيق أن المتطلبات والإرشادات المقدمة في بيان معيار التدقيق رقم (99) إذا ما تم تبنيها فإن ذلك يؤدي إلى تغيير جوهرى في أداء المدقق، ومن ثم تحسين عملية التدقيق، وتخفيض المخاطر المتعلقة بالغش والأخطاء الجوهرية.

ثالثاً) تخطيط عملية تدقيق الحسابات:

تتطلب معايير التدقيق الدولية (GAAS) تخطيط عملية التدقيق والحصول على الأدلة المناسبة لعملية التدقيق للحصول على تأكيد معقول بخلو القوائم المالية من التحريفات الجوهرية ونصت على ذلك في المجموعة الثانية من معايير التدقيق العشر وتسمى بمعايير العمل الميداني وهي (أرينز، ولوبك، 2002: 41):

- 1) يجب أن يتم تخطيط العمل وتخصيص المهام على المساعدين والإشراف عليهم على نحو ملائم.
 - 2) يجب التوصل إلى فهم كافٍ لنظام الرقابة الداخلية لتخطيط عملية التدقيق، وتحديد طبيعة وتوقيت ومدى الاختبارات التي يجب القيام بها.
 - 3) يجب الحصول على الأدلة الكافية من خلال الفحص والملاحظة والاستفسار، وإرسال المصادقات حتى يتوفر أساس مناسب للتوصل إلى رأي على القوائم المالية محل التدقيق.
- ويتم تقسيم تخطيط عملية التدقيق إلى نوعين وهما (جربوع، 2007: 57-78):

1. اعتبارات فنية.

2. اعتبارات إدارية.

فالاختبارات الفنية تشمل: اختيار إجراءات عملية التدقيق المناسبة والملائمة، دراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية للمنشأة، اختيار الحجم المناسب للعينات الإحصائية وكذلك المفردات التي ستخضع لعملية التدقيق، إعداد برنامج شامل لعملية التدقيق الذي يحدد فيه المدقق "الإجراءات الفنية الواجب القيام بها، وحجم أدلة الإثبات الكافية والملائمة، اختيار التوقيت المناسب لأداء إجراءات عملية التدقيق، وتوقيع المدقق المسؤول عن كل إجراء"

وأما عن الاعتبارات الإدارية فتشمل: إدارة شركة التدقيق والإشراف على المدققين والمساعدين، تخطيط عملية التدقيق بشكل منظم وفعال، فهم طبيعة عمل المنشأة قبل القيام بعملية التدقيق، تخصيص وتقسيم مهام العمل بين المدققين والمساعدين، تنسيق جهود فريق التدقيق.

هذا ويجب على المدقق أن يحصل على تمثيلات من الإدارة بأنها (أحمد، 2010: 46):

- مسؤولية عن اختيار بدائل قواعد المحاسبة التي يتم على أساسها إعداد القوائم المالية.
- مسؤولية عن إعداد وعرض قوائم مالية صادقة تعكس نتيجة عمليات المنشأة خلال السنة المالية، ومعبرة عن المركز المالي لها في تاريخ معين.
- مسؤولية عن تصميم وتطبيق نظام رقابة داخلية ذي كفاءة وفعالية.

رابعاً) تطبيق الاختبارات والإجراءات في القوائم المالية:

يستخدم مدققوا الحسابات خمسة أنواع من الاختبارات لتحديد مدى عدالة القوائم المالية وهي: إجراءات التوصل إلى فهم الرقابة الداخلية، اختبارات الرقابة، الاختبارات الأساسية للعمليات المالية، الإجراءات التحليلية، الاختبارات التفصيلية للأرصدة. ويتم تنفيذ النوعين الأولين من الاختبارات لتخفيض خطر الرقابة المقدر، بينما الاختبارات الثلاثة الأخيرة تمثل الاختبارات الأساسية وتستخدم لتخفيض خطر الاكتشاف المخطط. وتقع كافة إجراءات التدقيق في واحدة أو أكثر من هذه الفئات الخمسة والتي تنقسم إلى مجموعتين وهما:

المجموعة الأولى: اختبارات الرقابة:

يطلق على الإجراءات التي يتم تطبيقها لاختبار مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية للمنشأة، والأدلة التي يتم جمعها لتلك التحقق من فعاليتها اختبارات الرقابة وهي تنقسم إلى قسمين هما (أرينز، ولوبك، 2002: 397-407):

(أ) إجراءات التوصل إلى فهم الرقابة الداخلية.

تتمثل مهمة المدقق في التوصل إلى فهم نظام الرقابة الداخلية في اكتشاف مدى تنفيذ مكونات الرقابة الداخلية مع توثيق المعلومات التي تم الحصول عليها بطريقة مفيدة، ومن الإجراءات الخاصة بالتحقق من تصميم وتنفيذ الرقابة الداخلية:

(1) تحديث وتقييم خبرة المدقق السابقة مع الوحدة الاقتصادية.

(2) الاستفسار من أفراد العميل.

3) قراءة كتيبات النظم والسياسات الموضوعة لدى العميل.

4) فحص المستندات الفعلية، والدفاتر المحاسبية، والتقارير المالية.

5) ملاحظة الأنشطة والتشغيل بالوحدة الاقتصادية.

ويتم دمج كل من: الملاحظة والتوثيق والاستفسار على نحو ملائم وفعال لتحقيق التشغيل الروتيني للعمليات وتتبع التشغيل المحاسبي لها بالكامل، ويتم في كل مرحلة من مراحل التشغيل تقديم الاستفسارات وملاحظة الأنشطة الجارية، بالإضافة إلى فحص عمليات التوثيق المكتملة للعمليات المالية.

ب) اختبارات الرقابة:

يتم تقدير الخطر الخاص بالرقابة عن طريق تنفيذ اختبارات رقابة أكثر شمولاً للتحقق من أن أساليب الرقابة الرئيسية المستخدمة يتم تنفيذها على نحو فعال طوال فترة التدقيق. ومن الإجراءات التي يجب إتباعها لتنفيذ اختبارات الرقابة ما يلي:

1) الاستفسار من الأفراد المناسبين لدى العميل.

2) فحص المستندات والسجلات والتقارير.

3) ملاحظة الأنشطة المتعلقة بالرقابة الداخلية.

4) تنفيذ الإجراءات لدى العميل.

المجموعة الثانية: الاختبارات الأساسية:

تمثل الاختبارات الأساسية إجراءات يتم تصميمها لاختبار الأخطاء أو المخالفات النقدية التي تؤثر بشكل مباشر في أرصدة القوائم المالية ويطلق على هذه الأخطاء والمخالفات بالأخطاء والمخالفات النقدية وهي تمثل تحديداً واضحاً للتحريف في الحسابات. ويوجد ثلاث أنواع من الاختبارات الأساسية وهي: الاختبارات الأساسية للعمليات، الإجراءات التحليلية، الاختبارات التفصيلية للأرصدة (أرينز، ولوبك، 2002: 430-433).

أ) الاختبارات الأساسية للعمليات:

تهدف الاختبارات الأساسية للعمليات إلى تحديد مدى تحقق كافة أهداف التدقيق الست المرتبطة بالعمليات المالية في كل فئة من فئات العمليات المالية، مثال قد يؤدي المدقق الاختبارات الأساسية للعمليات المالية لاختبار ما إذا كانت العمليات المالية مسجلة قد حدثت فعلاً أم لا، فإذا كان المدقق واثقاً من تسجيل العمليات المالية في دفاتر اليومية على نحو صحيح وتم ترحيلها على نحو صحيح، يستطيع المدقق أن يثق في صحة الإجماليات بدفتر الأستاذ العام. ويمكن تنفيذ اختبارات الرقابة بشكل منفصل عن باقي الاختبارات الأخرى ولكن لاعتبارات الرقابة يتم تنفيذها في نفس الوقت الذي يتم فيه تنفيذ الاختبارات الأساسية للعمليات المالية،

تتضمن اختبارات الرقابة التوثيق وإعادة التشغيل والتي يتم تنفيذها على نفس العمليات المالية التي يتم اختبارها للتعرف على مدى وجود أخطاء أو مخالفات بها (ب) الإجراءات التحليلية:

تشمل الإجراءات التحليلية عقد المقارنات بين القيم المسجلة والتوقعات التي يتوصل إليها المدقق، وتتضمن عادة حساب النسب المالية بواسطة المدقق ومقارنتها مع النسب المالية بالسنوات السابقة والبيانات الأخرى المرتبطة بها باستخدام برامج الحاسب الإلكتروني بدون تكلفة ملموسة، وعادة ما يتم التوصل إلى معلومات جيدة عن التحريفات المحتملة عن طريق عقد مقارنة بين رقمين أو ثلاث. وللإجراءات التحليلية أغراض أربعة وهي: فهم مجال عمل العميل، تقدير قدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرار، الإشارة إلى وجود تحريفات محتملة بالقوائم المالية، تخفيض الاختبارات التفصيلية لعملية التدقيق. وتساعد هذه الأغراض وخاصة الغرضين الأخيرين المدقق في تقدير مدى اختبارات التدقيق الأخرى، فإذا كانت الإجراءات التحليلية تشير إلى وجود تحريفات عندها يجب على المدقق إجراء فحص متعمق، وتشير نشرات معايير التدقيق إلى أن الإجراءات التحليلية يمكن استخدامها كاختبارات أساسية. (ج) الاختبارات التفصيلية للأرصدة:

تركز الاختبارات التفصيلية للأرصدة على الأرصدة الختامية بدفتر الأستاذ العام لحسابات قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، ولكنها تركز بشكل أساسي في معظمها على الاختبارات التفصيلية للأرصدة بالميزانية العمومية ومن أمثلتها: جرد الأصول، المصادقات عن أرصدة المدينين وتعد هذه الاختبارات هامة لأنه عادة ما يتم الحصول عليها من مصدر محايد عن العميل. ويتمثل الهدف من الاختبارات التفصيلية للأرصدة في التعرف على مدى صحة القيم النقدية للحسابات وبالتالي تعد هذه الاختبارات اختبارات أساسية مثال ذلك: جرد المخزون والنقدية تعد اختبارات أساسية.

وأضاف (لطفي، 2007: 318-345) أيضاً أن هناك إجراءات متممة للاختبارات السابقة وهي:

(1) استخدام الإجراءات التحليلية في تخطيط عملية التدقيق وتفسير نتائجها: حيث ينص إيضاح المعيار رقم (99) على أن المدقق يجب أن يدرس نتائج الإجراءات التحليلية عند تحديد مخاطر التحريف الجوهرى الناشئ عن الغش، وأية علاقات غير عادية أو غير متوقعة عند تخطيط عملية التدقيق.

(2) دراسة حسابات خاصة أو مجموعات معينة من المعاملات: حيث يوضح إيضاح المعيار رقم (99) إرشاد عن المجالات التي تستحق الانتباه الخاص وهي: الاعتراف بالإيرادات، وكميات

المخزون، والتقديرات المحاسبية التي يمكن أن تسير جنب إلى جنب مع الغش، وتكون العلاقات بين المجالات الثلاث متداخلة ومرتبطة مع بعضها البعض.

(3) دراسة مدى تخطي الإدارة للرقابة الداخلية وارتكاب الغش بالتقرير المالي والدفاتر والسجلات المحاسبية.

(4) اختبار قيود اليومية والتعديلات الأخرى والمستندات الأصلية التي تثبت صحة التسجيل بالدفاتر من واقع المستندات الرسمية واختبار مدى ملاءمة القيود اليومية المسجلة بالدفاتر.

(5) الفحص الإسترجاعي للتقديرات المحاسبية: حيث يتطلب إيضاح المعيار رقم (99) من المدقق أن يؤدي فحص استرجاعي للتقديرات المحاسبية في السنة السابقة لأغراض تحديد مدى أوجه التحيز في افتراضات الإدارة القائمة وراء تلك التقديرات والظروف المحيطة بها.

(6) تفهم المراجع لمنطق الأعمال الخاص بالمعاملات الجوهرية غير العادية، وتقييم أدلة الإثبات التي حصل عليها لتحديد مدى ملاءمتها ومدى قدرتها على تحديد مخاطر التحريف الجوهري بسبب الغش.

(7) دراسة مدى تأثير التحريفات الجوهرية الناتجة عن الغش على بنود القوائم المالية عند اكتشافها ومدى أهميتها النسبية لتلك البنود.

وأكد (جربوع، 2007: 60-65) أن هناك إجراءات أخرى يقوم بها المدقق لزيادة اطمئنانه على صحة القوائم المالية وهي:

- التحقق من الوجود الفعلي عن طريق الجرد.
- التحقق من ملكية الأصول.
- التحقق من صحة تقييم الأصول.
- التحقق من عدم وجود رهونات على الأصول لصالح الغير.
- التحقق من الدقة الحسابية بالدفاتر والقوائم المالية.
- القيام بالمراجعة المستندية للدفاتر والسجلات المالية.
- المراجعة الانتقادية: وهي تعتمد على مهارة المدقق الفنية وخبرته في اكتشاف النواحي الشاذة في الدفاتر والسجلات والقوائم المالية.
- مراعاة الاكتمال: وهو أن جميع الحقوق التي للمنشأة على الغير، وجميع الالتزامات التي على المنشأة للغير قد تم إثباتها بالدفاتر والسجلات في تاريخ الميزانية العمومية.
- التحقق من الأحداث اللاحقة لعمل القوائم المالية.
- التحقق من عمليات الحد الفاصل: وهي العمليات التي تتم بالقرب من انتهاء السنة المالية وبداية العام المالي الجديد إذ أنه أنسب الأوقات التي تحدث فيها عمليات الغش والتزوير التي تؤثر على القوائم المالية.

- التأكد من العرض السليم للبيانات المالية والإفصاح عن الحقائق التي تهم مستخدمي القوائم المالية.

3-2-5 الاختبارات والإجراءات التي يمارسها مدقق الحسابات الخارجي لمواجهة

ممارسات المحاسبة الإبداعية في بنود القوائم المالية والحد منها:

إن الاختبارات والإجراءات التي يمارسها مدقق الحسابات الخارجي هي كثيرة ومتنوعة لاكتشاف التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية في القوائم المالية، وذلك لحماية حقوق الأطراف ذات العلاقة في الشركة وخارجها:

أ) الاختبارات والإجراءات التي يمارسها مدقق الحسابات الخارجي لمواجهة ممارسات المحاسبة الإبداعية في بنود قائمة الدخل والحد من آثارها عليها:

تهدف الإدارة من ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية على عناصر قائمة الدخل إلى تحسين الربح بإظهار أرباح غير حقيقية، وذلك من خلال تضخيم المبيعات أو تخفيض المصروفات أو كليهما معاً وذلك من أجل تحسين النسب المالية التي تدخل أرقام المبيعات وتكلفتها وصافي الدخل في احتسابها كنسب الربحية وكفاءة النشاط (مطر، والحلبي، 2009: 15-16). وبناءً على ما سبق من أهم إجراءات واختبارات مدقق الحسابات الخارجي المضادة لممارسات المحاسبة الإبداعية والتي سبق الإشارة إليها في الفصل الثاني والمتعلقة بقائمة الدخل ما يلي (مطر، 2006: 121-123):

أولاً المبيعات:

(1) التحقق من فواتير البيع وخصوصاً للصفقات المنفذة مع الأطراف ذات العلاقة بالشركة كالشركات التابعة والزميلة.

(2) التحقق من شروط الائتمان بما فيها شروط السداد والخصم وكفاية مخصصات الديون المشكوك فيها.

(3) التحقق من مستندات شحن الإرساليات ومطابقتها مع مستندات تسديد أثمان البضاعة الواردة من الوكلاء.

ثانياً تكلفة المبيعات:

(1) التحقق من أن صفقات البيع التي تمت حقيقية وليست وهمية.

(2) الرجوع إلى مبررات الإدارة لتغيير طريقة تقييم المخزون السلعي، وأثره على المعلومات المالية بالقوائم المالية.

(3) التحقق من تكوين مخصص لهبوط أسعار البضاعة.

(4) المراجعة المستندية لفواتير المشتريات.

ثالثاً) مصاريف التشغيل:

- 1) التحقق من مدى توفر شروط الرسملة في تلك المصاريف.
- 2) الرجوع إلى رأي الإدارة والتحقق من رأي مدقق الحسابات الداخلي لمعرفة أسباب التغيير في طريقة حساب أقساط الإهلاك للأصول الثابتة الملموسة، وكذلك أيضاً في طريقة الإطفاء للأصول غير الملموسة، والتأكد من بيان الأثر المتراكم عن هذا التغيير في القوائم المالية.
- 3) التأكد من حساب أقساط الإهلاك للأصول الثابتة وفقاً لمعدلات الصناعة الحالية التي تنتمي إليها الشركة، وكذلك التحقق من حساب أقساط الإطفاء للأصول غير الملموسة وفقاً لمعدلات الصناعة الحالية التي تنتمي إليها الشركة.
- 4) التحقق من منطقية أرصدة المصاريف بالمقارنة مع السنوات السابقة.

رابعاً) المكاسب والخسائر:

- 1) تقدير الأثر المالي المترتب عن عدم الإفصاح عن قرار إغلاق خط إنتاجي على نتيجة الأعمال.
- 2) التحقق من استبعاد أرباح البنود غير العادية من الربح التشغيلي للشركة.
- 3) إعادة حساب نتيجة الأعمال والإفصاح عن نصيب الشركة الأم عن شركاتها التابعة أو الزميلة في بند مستقل.
- 4) التأكد من معالجة مكاسب أو خسائر تقلب أسعار الصرف المرتبطة بمعاملات تمت بالعملة الأجنبية في قائمة الدخل، وتعديل نسب الربحية والنسب المالية الأخرى.
- 5) التحقق من إدراج المكاسب أو الخسائر التي تنشأ عن ترجمة البيانات المالية للشركات التابعة المعدة بعملة أجنبية في قائمة الدخل، وتعديل النسب المالية المرتبطة بها وبيان أثرها على القوائم المالية.

ب) الاختبارات والإجراءات التي يمارسها مدقق الحسابات الخارجي لمواجهة ممارسات المحاسبة الإبداعية في بنود قائمة المركز المالي والحد من آثارها عليها:

تهدف الإدارة من ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية في عناصر قائمة المركز المالي إلى تحسين المركز المالي للشركة وذلك من خلال تضخيم قيم الأصول أو تخفيض قيم المطلوبات أو كليهما معاً وذلك بغرض تحسين عرض النسب المشتقة منها مثل نسب السيولة أو الربحية وغيرها (مطر، والحلبي، 2009: 16-18). وبناءً على ما سبق من أهم إجراءات واختبارات مدقق الحسابات الخارجي المضادة لممارسات المحاسبة الإبداعية والتي سبق الإشارة إليها في الفصل الثاني والمتعلقة بقائمة المركز المالي التي يتوجب على المدقق الخارجي تطبيقها (مطر، 2006: 124-127):

أولاً) النقدية:

(1) التحقق من استبعاد السيولة المقيدة عند حساب نسب السيولة، وذلك للتحقق من السيولة الفعلية الموجودة لدى الشركة.

(2) التحقق من صحة أسعار الصرف المستخدمة، وتصحيح الخطأ في بند النقدية الناتجة من ترجمة العملات الأجنبية.

ثانياً) الاستثمارات المتداولة:

(1) التحقق من صحة الأسعار السوقية المستخدمة في تقييم محفظة الأوراق المالية.

(2) التحقق من مبررات تصنيف بنود محفظة الأوراق المالية وفق القواعد المنصوص عليها في معايير المحاسبة الدولية.

(3) دراسة وتقييم مدى صحة تقديرات الإدارة لمخصصات هبوط أسعار الأوراق المالية.

ثالثاً) الذمم المدينة:

(1) مراجعة كشوف الذمم المدينة والتحقق من الإفصاح عن الديون المتعثرة إن وجدت، وأيضاً من نسبة مخصص الديون المشكوك فيها إلى إجمالي الذمم المدينة.

(2) فحص كشوف الذمم المدينة والتحقق من استبعاد الذمم المدينة للشركات التابعة أو الزميلة عن الشركة الأم والإفصاح عنها في بند مستقل.

(3) التحقق من صحة تصنيف الذمم المدينة حسب القواعد المتبعة تمهيداً لاستبعاد الذمم طويلة الأجل عن الذمم قصيرة الأجل.

رابعاً) المخزون السلعي:

(1) مراجعة كشوف الجرد والتحقق من الوجود الفعلي لأصناف المخزون المذكورة في الكشوفات، والتحقق من عدم وجود بضاعة راكدة أو متقادمة، والإفصاح عنها في حال وجودها.

(2) التحقق من عدالة الأسعار المستخدمة في تقييم المخزون السلعي مقارنةً بالأسعار الحالية.

(3) التحقق من الأسباب التي دعت الإدارة إلى تغيير الطريقة المستخدمة في تقييم المخزون السلعي، وكذلك رأي المدقق الداخلي فيها، وأثر هذا التغيير على المعلومات المالية في القوائم المالية.

خامساً) الاستثمارات طويلة الأجل:

(1) التحقق من صحة تصنيف الاستثمارات عن طريق مدقق الحسابات الداخلي والآثار المالية المترتبة على قائمتي الدخل والمركز المالي.

(2) إعادة تعديل رقم الربح بنصيب الشركة الأم بخسائر الشركات التابعة أو الفروع التابعة لها.

(3) استبعاد العمليات المتبادلة بين الشركة الأم والشركات التابعة عند إعداد القوائم المالية الموحدة، وبيان أثرها على القوائم المالية.

4) التحقق من قيام الشركة بالإفصاح عن الأرباح الناتجة عن بيع الأصول بطريقة حقوق المساهمين.

سادساً) الأصول الثابتة:

1) التحقق من الالتزام بمبدأ التكلفة التاريخية، وكذلك صحة عملية التقييم وأنها تمت بواسطة مختصين في هذا المجال واستبعاد الفائض من قائمة الدخل وإدراجه ضمن حقوق المساهمين.

2) التحقق من استخدام النسب المتعارف عليها وتعديل مصاريف الإهلاك بناءً عليها.

3) التحقق من الأسباب التي دعت الإدارة إلى تغيير طرق الإهلاك المستخدمة في تقييم الأصول الثابتة، وأثر هذا التغيير المتراكم على البيانات المالية في القوائم المالية.

4) التحقق من صحة ومبررات إعادة تصنيف الأصول وأثر ذلك على عناصر قائمتي الدخل والمركز المالي.

5) التحقق من وجود الأصول وملكيته للشركة من خلال الإطلاع على المستندات والعقود الخاصة بتلك الأصول ودراسة أثرها على النسب المالية ذات العلاقة.

سابعاً) الأصول غير الملموسة:

1) التحقق من صحة الأسس المتبعة في تقييم الأصول غير الملموسة، وتعديل قيمتها وفق القيم الصحيحة.

2) التحقق من الاعتراف بالأصول غير الملموسة وفق المعايير المحاسبية الدولية، ودراسة أثر ذلك على المركز المالي للمنشأة، وإجراء التعديلات إن لزم الأمر.

3) التحقق من الأسباب التي دعت الإدارة إلى تغيير طرق الإطفاء المستخدمة في تقييم الأصول غير الملموسة، وأثر هذا التغيير المتراكم على البيانات المالية في القوائم المالية، وعلى ربحية الشركة.

4) إعادة النظر في نسب الإطفاء المستخدمة ومقارنتها بالنسب المتعارف عليها.

5) التحقق من قيام الشركة بالإفصاح عن الأرباح الناتجة عن بيع الأصول بطريقة حقوق المساهمين.

ثامناً) الالتزامات المتداولة:

1) دراسة أثر عدم إدراج الأقساط مستحقة السداد من القروض طويلة الأجل خلال العام ضمن الالتزامات المتداولة على القوائم المالية والنسب المالية.

2) فحص عقود القروض والتحقق من صحة تصنيفها وأثرها في نسب الرفع المالي ونسب السيولة.

3) دراسة أثر تأجيل إثبات الدفعات المستلمة مقدماً من العملاء على نسب الرفع المالي وباقي النسب الأخرى.

تاسعاً) الالتزامات طويلة الأجل:

- 1) التحقق من عدم حصول الإدارة على قروض طويل الأجل لسداد القروض قصيرة الأجل قبل موعد إعلان القوائم المالية بهدف التأثير على نسب السيولة ونسب الرفع المالي.
- 2) التأكد من صحة مبلغ الالتزام بالميزانية العمومية، ومطابقتها مع رصيد السنة السابقة.
- 3) الحصول على إقرار كتابي من الجهة المقرضة بقيمة الالتزام المتبقي في ذمة المنشأة في تاريخ الميزانية العمومية.

عاشراً) حقوق المساهمين:

- 1) التحقق من إدراج المكاسب المحققة من معالجة أخطاء سنوات سابقة ضمن الأرباح المحتجزة، وتعديل نسب الربحية ونسبة توزيعات الأرباح وباقي النسب المالية الأخرى المتعلقة بحقوق المساهمين .
- 2) التأكد من أن القرارات الخاصة بزيادة رأسمال الشركة أو تخفيضه قد تمت وفقاً للنظام الداخلي للشركة، وقانون الشركات.
- 3) التحقق من دقة رصيد الاحتياطيات، والتأكد من تطبيق النسبة الصحيحة في حسابه، ومن استعماله في الأغراض المخصصة له.
- 4) إعادة حساب رصيد الأرباح المحتجزة للتأكد من عدم التلاعب به.

حادي عشر) الموجودات والالتزامات الطارئة أو المشروطة:

- 1) دراسة أثر إثبات موجودات محتملة قبل تحققها على النسب المالية الخاصة بها، ومخاطبة الإدارة بمعالجتها حسب المعايير المحاسبية.
- 2) دراسة أثر عدم الإفصاح عن الالتزامات الطارئة أو المشروطة على نتيجة أعمال المؤسسة.
- 3) التحقق من الإفصاح عن الكفالات ضمن الالتزامات المشروطة.

ج) الاختبارات والإجراءات التي يمارسها مدقق الحسابات الخارجي لمواجهة ممارسات المحاسبة الإبداعية في بنود قائمة التغير في حقوق الملكية والحد من آثارها عليها:

- من أهم إجراءات واختبارات مدقق الحسابات الخارجي المضادة لممارسات المحاسبة الإبداعية والتي سبق الإشارة إليها في الفصل الثاني والمتعلقة بقائمة التغير في حقوق الملكية التي يتوجب على المدقق الخارجي تطبيقها هي ما يلي (القطيش، والصوفي، 2011: 369):
- 1) رصد ومتابعة التغيرات التي تحدث في بنود حقوق الملكية من بداية الفترة المالية وحتى نهايتها.

- 2) مقارنة التغيرات التي تحدث في بنود حقوق الملكية في العام الحالي مع الأعوام السابقة.
- 3) التحقق من صحة قيم رأس المال المكتسب والمحتسب وإجراءات التخفيض أو الزيادة في تلك القيم، وأثرها على المركز المالي للمشروع.

4) حساب النسب المالية المتعلقة بحقوق المساهمين، ومقارنتها مع نفس النسب بالعام الماضي.
5) التأكد من دقة إجمالي قيم رأس المال النهائي.
د) الاختبارات والإجراءات التي يمارسها مدقق الحسابات الخارجي لمواجهة ممارسات المحاسبة الإبداعية في بنود قائمة التدفقات النقدية والحد من آثارها عليها
من أهم إجراءات واختبارات مدقق الحسابات الخارجي المضادة لممارسات المحاسبة الإبداعية والتي سبق الإشارة إليها في الفصل الثاني والمتعلقة بقائمة التدفقات النقدية التي يتوجب على المدقق الخارجي تطبيقها هي ما يلي (البطنيجي، 2011: 58-64):

أولاً) الأنشطة التشغيلية:

1) التحقق من أرصدة حسابات الدائنين وعدم وجود شيكات صادرة لهم، وتخفيض الذمم الدائنة بقيمة الشيكات الصادرة.
2) التأكد من أن مصدر النقدية الحقيقي، ومن صحة تصنيف مصادر التدفقات النقدية، وبيان أثر إعادة التصنيف على البيانات المالية للشركة.
3) التأكد من شروط رسملة المصاريف غير التشغيلية، بهدف إزالة تأثيرها عن التدفق التشغيلي.
4) التحقق من صحة تصنيف الإيرادات المتولدة عن الأنشطة التشغيلية وغير التشغيلية، وذلك بهدف التأكد من عدم التأثير على رقم الربح التشغيلي وبالتالي على النقدية المتولدة من الأنشطة التشغيلية.

5) مقارنة مبالغ الذمم المدينة مع النقدية، والتحقق من مواعيد استحقاقها، وكذلك الحصول على مصادقات من المدينين.

6) التأكد من عدم تأجيل دفع الضرائب لفترات لاحقة وذلك لزيادة التدفقات النقدية التشغيلية الداخلة.

7) التأكد من تسجيل مدفوعات تكاليف التطوير الرأسمالي باعتبارها تدفقات نقدية تشغيلية خارجية، وليست تدفقات نقدية استثمارية خارجية.

ثانياً) الأنشطة الاستثمارية:

1) التحقق من عدم التلاعب في تصنيف بنود الأنشطة الاستثمارية باعتبارها أنشطة تشغيلية أو تمويلية.

2) التحقق من دقة قيم بنود الأنشطة الاستثمارية.

3) التأكد من تصنيف الأصول الثابتة ضمن الأنشطة الاستثمارية.

ثالثاً) الأنشطة التمويلية:

1) التأكد من تصنيف الأنشطة التمويلية بالصورة الصحيحة.

2) التحقق من صحة تصنيف الأسهم المملوكة للشركة ضمن الأنشطة التمويلية لها في القائمة.

3) التحقق من أن التدفقات النقدية الخارجة لتسوية الالتزامات طويلة الأجل تصنف ضمن الأنشطة التمويلية.

العلاقة بين الاختبارات والأدلة:

تتمثل العلاقة بين الاختبارات فيما يلي (أرينز، ولوبك، 2002: 435):

- 1) يتم فقط التوصل لأنواع محددة من الأدلة (المصادقات، التوثيق، وغيرها) بواسطة كل نوع من الاختبارات الخمس.
- 2) تتضمن إجراءات التوصل لفهم الرقابة الداخلية واختبارات الرقابة فقط الملاحظة والتوثيق والاستفسار وإعادة التشغيل. بينما تتضمن الاختبارات الأساسية للعمليات المالية فقط الأنواع الثلاثة الأخيرة من الأدلة.
- 3) يتم التوصل لأنواع أكثر من الأدلة عند استخدام الاختبارات التفصيلية للأرصدة بالمقارنة مع أي نوع آخر من الاختبارات يتم استخدامه، وتشمل الاختبارات التفصيلية للأرصدة على المصادقات والفحص الفعلي.
- 4) يتم التوصل إلى الاستفسار من العميل من خلال أي نوع من الاختبارات.
- 5) يتم استخدام التوثيق وإعادة التشغيل في كل أنواع الاختبارات عدا الإجراءات التحليلية.

جدول (1-3)

العلاقة بين أنواع الاختبارات وأنواع الأدلة

نوع الاختبار	الفحص الفعلي	المصادقات	التوثيق	الملاحظة	الاستفسار من العميل	إعادة التشغيل	الإجراءات التحليلية
إجراءات التوصل إلى فهم الرقابة الداخلية			X	X	X	X	
اختبارات الرقابة			X	X	X	X	
الاختبارات الأساسية للعمليات المالية			X		X	X	
الإجراءات التحليلية					X		X
الاختبارات التفصيلية للأرصدة	X	X	X		X	X	

المصدر: (أرينز، ولوبك، 2002: 435)

3-2-6 تعزيز أداء عمل مدقق الحسابات للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية:

تهدف عملية التدقيق وفقاً للمعايير إلى توفير تأكيد معقول بأن القوائم المالية كوحدة واحدة خالية من أي تحريف جوهري أو أي ممارسة من ممارسات المحاسبة الإبداعية. وللوصول إلى ذلك التأكيد المعقول يجب أن تتوافر بالمدقق سواءً على مستوى شركات التدقيق أو دواوين المحاسبة عدة آليات وشروط تساعد على تعزيز أداء عمل المدقق للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية. ومن أهم تلك الآليات والشروط ما يلي (دهمش، وأبو زر، 2005: 8):

- 1) توفر الموارد البشرية المؤهلة والمدرّبة، حيث يعتبر توفر مثل تلك الكفاءات الضمان لحسن انجاز الأعمال التي تكلف بها شركة التدقيق أو ديوان المحاسبة، وفي هذا الصدد فلا بد من مراعاة التناسب بين الأعمال والموارد البشرية كما ونوعاً، والاهتمام بنواحي التدريب والتعليم المستمر ونقل الخبرات والتجارب داخل منظومة التدقيق سواء كانت على مستوى شركة التدقيق أو ديوان المحاسبة. وبهذا يجب أن يحتل الاستثمار في الموارد البشرية المرتبة الأولى في أولويات شركات التدقيق ودواوين المحاسبة، وفي مقابل ذلك فيجب أن يكون لديه القدرة على الاحتفاظ بهذه الموارد للمدى الملائم.

- 2) إن ممارسة مهنة التدقيق تحتاج إلى أشخاص لديهم مواصفات خاصة، بحيث يتمتعوا بالوعي المهني والثقافة والإدراك الكافي بمختلف الأنشطة الاقتصادية والمستجدات في بيئة الأعمال والعوامل التي قد تؤثر على المراكز المالية للعملاء أو في عناصر أو موارد أعمالهم أو في قدرتهم على الاستمرار، وبالإضافة إلى ذلك الشعور بالاستقلالية والقدرة على ممارستها في الاتجاه الصحيح والإحساس بأهمية ما يقوم به من أعمال.

- 3) يجب على شركات التدقيق أو دواوين المحاسبة أن تقيّم مدى إمكانية الاعتماد على ما تقدمه إدارة الشركة التي يتم التدقيق عليها من بيانات ومعلومات، وبسبب الحدود الطبيعية لمهمة التدقيق واستحالة إحاطة المدقق بكافة المعاملات والأحداث الخاصة بالشركة بنسبة 100 %، لذلك على المدقق أن يقيم إمكانية انسحابه من المهمة أو الاعتذار عنها إذا نما إلى علمه ما يجعل أمانة إدارة الشركة فيما تقدمه من بيانات أو معلومات محل شك، وفي هذا الصدد فقد يكون من الواجب إعادة النظر في صياغة نموذج تقرير تدقيق القوائم المالية لكي تعكس بشكل أكثر تفصيلاً طبيعة مهمة المدقق والحدود الطبيعية لهذه المهمة مع ذكر للبنود أو الموضوعات التي يتوافر لديه دليل على صحتها غير إقرارات إدارة الشركة.

- 4) إن مهمة المدقق ليست سهلة وخاصةً في ظل كبر وتشعب وتشابك أنشطة الشركات والتطور المستمر في أساليب الإنتاج والتسويق والتمويل، حيث أنها لم تعد قاصرة على أساليب التدقيق المستندي التقليدية والاطلاع على الدفاتر والقيود المحاسبية، إنما أصبحت موضوعات مثل:

أساليب تصوير القوائم المالية والإفصاحات المختلفة المطلوبة بالمعايير المحاسبية والالتزامات غير المقيدة بالدفاتر في دائرة الاهتمام الأول للمدقق.

وختاماً يتبين لنا مما سبق أنه غالباً من يقوم بممارسة التلاعب أو استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية من المحاسبين هم على مستوى عالٍ من الاحتراف والابتكار لذا فمن الضروري أن يقابله من الطرف الآخر من المدققين سواءً في شركات التدقيق أو مدققي دواوين المحاسبة من يكون على نفس المستوى أو أعلى، وذلك من أجل كشف تلك الممارسات والحد منها، حيث يتضح أن هناك أساليب كثيرة ومتنوعة يمكن للمدقق استخدامها للكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية والتي منها: استخدام المهارات الفنية والخبرات المهنية، تطبيق معايير التدقيق الدولية، تطبيق الاختبارات التنفيذية في بنود القوائم المالية، بالإضافة إلى إجراء التحليلات المالية الأخرى حتى يستطيع المدقق أن يصل إلى توفير تأكيد معقول بخلو تلك التقارير المالية من أي غشٍ أو تحريفاتٍ جوهريةٍ.

الفصل الرابع الدراسة التطبيقية

- المبحث الأول: منهجية الدراسة.
- المبحث الثاني: تحليل البيانات واختبار الفرضيات وتفسير النتائج.

المبحث الأول منهجية الدراسة

4-1-0 تمهيد:

تعتبر منهجية الدراسة وإجراءاتها محوراً رئيساً يتم من خلاله إنجاز الجانب التطبيقي من الدراسة، وعن طريقها يتم الحصول على البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الإحصائي للتوصل إلى النتائج التي يتم تفسيرها في ضوء أدبيات الدراسة المتعلقة بالموضوع، وبالتالي تحقق الأهداف التي تسعى إليها.

وتناول هذا الفصل وصفاً للمنهج المتبع، ومجتمع وعينة الدراسة، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطريقة إعدادها وكيفية بنائها وتطويرها، ومدى صدقها وثباتها. كما يتضمن أيضاً وصفاً للإجراءات التي قام بها الباحث في تصميم أداة الدراسة وتقنياتها، والأدوات التي استخدمها لجمع بيانات الدراسة، وينتهي الفصل بالمعالجات الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات واستخلاص النتائج، وفيما يلي وصف لهذه الإجراءات.

4-1-1 أسلوب الدراسة:

بناءً على طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الدراسة فقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما هي في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً كمياً وكيفياً، كما لا يكتفي هذا المنهج عند جمع المعلومات المتعلقة بالظاهرة من أجل استقصاء مظاهرها وعلاقاتها المختلفة، بل يتعداه إلى التحليل والربط والمقارنة والتفسير أملاً في التوصل إلى استنتاجات وتعميمات ذات معنى يبني عليها التصور المقترح بحيث يزيد بها رصيد المعرفة عن الموضوع.

وقد استخدم الباحث مصدرين أساسيين للمعلومات:

أ. المصادر الثانوية: حيث اتجه الباحث في معالجة الإطار النظري للدراسة إلى مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، والبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة.

ب. المصادر الأولية: لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة لجأ الباحث إلى جمع البيانات الأولية من خلال الإستبانة كأداة رئيسية للبحث، صممت خصيصاً لهذا الغرض، ووزعت على أفراد عينة الدراسة.

4-1-2 مجتمع وعينة الدراسة:

❖ مجتمع الدراسة:

مجتمع الدراسة يعرف بأنه جميع مفردات الظاهرة التي تم دراستها، وبذلك فإن مجتمع الدراسة هو جميع الأفراد أو الأشياء الذين يكونون موضوع مشكلة الدراسة. وبناءً على مشكلة الدراسة وأهدافها فإن المجتمع المستهدف يتكون من شركات التدقيق العاملة في قطاع غزة وعددها (56) شركة حسب دليل جمعية مدققي الحسابات الفلسطينية لعام 2012م.

❖ عينة الدراسة:

وأما عن عينة الدراسة فهي عبارة عن مجموعة جزئية من مجتمع الدراسة، ويتم اختيارها بطريقة مناسبة وإجراء الدراسة عليها، وفي هذه الدراسة تم استخدام العينة القصدية: وهي العينة التي يقوم الباحث باختيارها على أساس توفر صفات محددة في مفردات العينة والصفات التي تم على أساسها اختيار العينة هي: كبر حجم تعاملات شركة التدقيق، كبر حجم رأس مالها وملكيته، زيادة عدد المدققين بها على (3) فأكثر، وهذه الصفات انطبقت على (10) شركات ما بين شركات تدقيق دولية وأجنبية ومحلية وتشتمل في مجموعها على (58) مدقق ذوي خبرة مهنية وكفاءة عالية. والملحق رقم (3) يبين أسماء الشركات التدقيق، وتصنيفها وعدد المدققين الأعضاء بها. حيث قام الباحث بتوزيع (58) استبانته على عينة الدراسة وتم استرداد (51) استبانته بنسبة استرداد بلغت حوالي (88%).

4-1-3 أداة الدراسة:

تم إعداد استبانة لموضوع الدراسة، وتم إتباع الخطوات التالية لبناء الاستبانة:

خطوات بناء الاستبانة:

- 1- الاطلاع على الأدب المحاسبي و الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، والاستفادة منها في بناء الاستبانة وصياغة فقراتها.
- 2- استشارة الباحث عدداً من أساتذة الجامعات الفلسطينية في تحديد مجالات الاستبانة وفقراتها.
- 3- تحديد المجالات الرئيسية التي شملتها الاستبانة.
- 4- تحديد الفقرات التي تدرج تحت كل مجال.
- 5- تم تصميم الاستبانة في صورتها الأولية وتكونت من (4) مجالات و(50) فقرة.
- 6- تم عرض الاستبانة على (6) من المحكمين من ذوي تخصص المحاسبة والتدقيق والإحصاء من أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الإسلامية، وجامعة الأزهر، وجامعة القدس المفتوحة. والملحق رقم (2) يبين أسماء أعضاء لجنة التحكيم، ودرجاتهم العلمية، ووظائفهم، وتخصصاتهم، وأماكن عملهم.

7- ضوء آراء المحكمين تم تعديل بعض فقرات الاستبانة من حيث الحذف والإضافة والتعديل، لتستقر الاستبانة في صورتها النهائية على (4) مجالات، و(51) فقرة، والملحق رقم (1) يوضح الاستبانة في صورتها النهائية.

وتتكون استبانة الدراسة من قسمين رئيسيين هما:

القسم الأول: وهو عبارة عن السمات الشخصية عن المستجيب وتشمل: (العمر، المؤهل العلمي، الشهادات المهنية، المسمى الوظيفي، عدد سنوات الخبرة العملية، عدد الدورات التدريبية في مجال التدقيق خلال آخر 5 سنوات).

القسم الثاني: وهو عبارة عن مجالات الدراسة ويتكون من (51) فقرة موزعة على (4) مجالات رئيسية وهي:

المجال الأول: المؤهلات العلمية والخبرة المهنية ويتكون من (12) فقرة.

المجال الثاني: معايير التدقيق الدولية ويتكون من (13) فقرة.

المجال الثالث: تخطيط عملية التدقيق ويتكون من (13) فقرة.

المجال الرابع: الاختبارات والإجراءات ويتكون من (13) فقرة.

وقد تم استخدام مقياس ليكرت لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبيان حسب جدول (1):

جدول رقم (1-4)

درجات مقياس ليكرت الخماسي

الاستجابة	منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جداً
الدرجة	1	2	3	4	5

اختار الباحث الدرجة (1) للاستجابة "منخفضة جداً"، وبذلك يكون الوزن النسبي في هذه الحالة هو 20% وهو يتناسب مع هذه الاستجابة.

4-1-4 الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

المعالجات الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

قام الباحث بتفريغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي Statistical Package for the Social Sciences (SPSS)، وسوف يتم استخدام الاختبارات الإحصائية اللامعلمية، وذلك بسبب أن مقياس ليكرت الخماسي هو مقياس ترتيبى وقد تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية لهذه المعالجات:

1- النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي والمتوسط الحسابي النسبي: يستخدم هذا الأمر بشكل أساسي لأغراض معرفة تكرار فئات متغير ما ويفيد الباحث في وصف مجتمع الدراسة.

2- اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) وطريقة التجزئة النصفية لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.

3- معامل ارتباط سبيرمان (Spearman Correlation Coefficient) لقياس درجة الارتباط. يستخدم هذا الاختبار لدراسة العلاقة بين المتغيرات في حالة البيانات اللامعلمية.

4- اختبار الإشارة (Sign Test) لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلي درجة الحياد وهي (3) أم لا.

5- اختبار مان - وتني (Mann-Whitney Test) لمعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعتين من البيانات الترتيبية.

6- اختبار كروسكال - والاس (Kruskal - Wallis Test) لمعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين ثلاث مجموعات أو أكثر من البيانات الترتيبية.

4-1-5 صدق الاستبان:

يقصد بصدق الاستبانة أن تقيس أسئلة الإستبانة ما وضعت لقياسه، وقام الباحث بالتأكد من صدق الإستبانة بطريقتين:

1- صدق آراء المحكمين (الصدق الظاهري):

عرض الباحث الاستبانة على مجموعة من المحكمين تألفت من (6) أساتذة متخصصين في مجال المحاسبة والتدقيق والإحصاء، وأسماء المحكمين بالملحق رقم (2)، وقد استجاب الباحث لآراء المحكمين وقام بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، وبذلك خرج الاستبيان في صورته النهائية - أنظر الملحق رقم (1).

2- صدق المقياس:

أولاً: الاتساق الداخلي (Internal Validity):

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الإستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد قام الباحث بحساب الاتساق الداخلي للإستبانة وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محاور الاستبانة والدرجة الكلية للمحور نفسه.

ثانياً: الصدق البنائي (Structure Validity):

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الإستبانة.

أ) نتائج الاتساق الداخلي:

يوضح جدول (2-4) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الأول والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوي معنوية $\alpha = 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول (2-4)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الأول والدرجة الكلية للمجال

م	القيمة الاحتمالية (Sig.)	معامل ارتباط سبيرمان	الفقرة
1.	.000	.586**	كبر حجم شركة التدقيق يجعلها أكثر حرصاً على توظيف مدققين ذوي كفاءة عالية مما يزيد من قدرتهم على اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية.
2.	.000	.576**	يتوافر لدى شركة التدقيق فريق من المدققين المؤهلين علمياً، وهذا يساعدها على اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية.
3.	.000	.664**	يتوافر لدى شركة التدقيق فريق من المدققين المؤهلين عملياً ومهنيّاً، وهذا يعزز قدرة المدققين على اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية.
4.	.000	.506**	تشجع شركة التدقيق مدققيها على حضور الندوات والمؤتمرات العلمية والمهنية في مجال التدقيق، وذلك لمساعدتهم على اكتشاف أساليب جديدة للحد من المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية.
5.	.000	.555**	تهتم شركة التدقيق بزيادة أداء وكفاءة المدققين من خلال صقل وتنمية خبراتهم باستمرار مما يزيد من قدرتهم على تحديد طبيعة البنود التي يمكن التلاعب بها.
6.	.000	.549**	تستعين شركة التدقيق ببعض موظفي المنشأة محل التدقيق ممن يتوافر لديهم التأهيل العلمي المناسب والخبرة الكافية لزيادة القدرة على اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية.
7.	.000	.756**	تعمل شركة التدقيق على الاستعانة بالمدققين الداخليين ولجان التدقيق لمساعدتها على اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية.
8.	.000	.736**	تتوافر لدى مدققي الحسابات الخبرة الكافية عن نوع الصناعة التي تنتمي إليها المنشأة محل التدقيق من أجل تحسين قدرتهم على تحديد أساليب المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية.
9.	.000	.529**	يتم تخصيص وتقسيم مهام العمل بين المدققين والمساعدين وفقاً لمؤهلاتهم العلمية وخبراتهم المتنوعة لتسهيل مهمة اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية.
10.	.000	.610**	تراعي شركة التدقيق الاحتفاظ بمدققين ذوي كفاءة مهنية وخبرة عالية لمساعدتها على اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية.

.000	.639**	المهارات الشخصية والخبرات الفنية الموجودة لدى فريق التدقيق تساعد بدرجة كبيرة في اكتشاف أساليب المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية.	.11
.000	.469**	قبول مدقق الحسابات أي عملية تدقيق في حين عدم توافر لديه الخبرة المناسبة في طبيعتها يؤثر سلباً على اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية.	.12

** الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة $\alpha = 0.05$.

يوضح جدول (3-4) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثاني والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوي معنوية $\alpha = 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول (3-4)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثاني والدرجة الكلية للمجال

القيمة الاحتمالية (Sig.)	معامل ارتباط سبيرمان	الفقرة	م
.000	.513**	يتوافر لدى مدقق الحسابات المعرفة الكافية بمعايير التدقيق الدولية التي تمكنه من اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية.	.1
.000	.586**	تعمل شركات التدقيق على الالتزام بالإجراءات المطلوبة لتنفيذ عمليات التدقيق حسب معايير التدقيق الدولية.	.2
.000	.493**	يقوم مدقق الحسابات ببذل العناية المهنية الواجبة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية للكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية.	.3
.000	.553**	يتم تطبيق الاختبارات والإجراءات الروتينية في عملية التدقيق وفقاً للأصول المهنية لزيادة قدرة المدقق على اكتشاف التلاعب بالقوائم المالية.	.4
.000	.695**	تقوم شركة التدقيق بتدريب مدققي الحسابات على التخطيط السليم لعملية التدقيق قبل البدء بها لأي شركة حتى يتمكن من القيام بعمله بالصورة الصحيحة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية.	.5
.000	.774**	توجد سياسات وإجراءات مكتوبة وواضحة تسهم في تنفيذ خطة التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية والمتطلبات المهنية.	.6
.000	.688**	يتم إجراء عمليات تقييم مستمرة ذاتياً لأداء الشركة وتطبيق رقابة الجودة لبيان مدى الالتزام بمعايير التدقيق الدولية.	.7
.000	.733**	يلتزم مدققوا الحسابات بتأدية مهامهم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية لمساعدتهم على اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية.	.8

9.	.705**	.000	التزام مدققوا الحسابات بأداء مهامهم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية يحسن من قدرتهم على المنافسة للقيام بتدقيق القوائم المالية للمنشآت الأجنبية.
10.	.647**	.000	تزويد شركة التدقيق لعملائها بالتعاميم والنشرات والتعديلات الصادرة عن الهيئات المهنية والمختصة يساعد في حصر ممارسات المحاسبة الإبداعية.
11.	.611**	.000	أساليب اكتشاف الغش والممارسات الخاطئة الواردة في معايير التدقيق الدولية تساعد المدققين بدرجة كبيرة في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية الحقيقية.
12.	.664**	.000	صعوبة عملية التدقيق، ودرجة التعقيدات المصاحبة لها يؤثران إيجاباً في اكتشاف أساليب المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية.
13.	.589**	.000	بقاء مدققي الحسابات مدققين لحسابات الشركة مدة طويلة من الزمن يعزز من قدرتهم بصورة وثيقة في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية وآثارها عليها.

** الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

يوضح جدول (4-4) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثالث والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول (4-4)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثالث والدرجة الكلية للمجال

م	القيمة الاحتمالية (Sig.)	معامل الارتباط سبيرمان	الفقرة
1.	.000	.714**	يتم تخطيط عملية التدقيق بشكل منظم وكفؤ وفعال قبل البدء بها لتعزيز اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية.
2.	.000	.737**	تعمل شركة التدقيق على فهم طبيعة عمل المنشأة قبل القيام بعملية التدقيق مما يعزز قدرة مدققيها على اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية
3.	.000	.675**	يتم إعطاء عملية التدقيق الوقت الكافي حسب طبيعة المهام التي يقوم بها المدقق لمساعدته على تحديد البنود التي يكثر التلاعب بها.
4.	.000	.531**	يؤدي عدم ممارسة مدقق الحسابات الشك المهني في عملية التدقيق إلى احتمال احتواء القوائم المالية على ممارسات المحاسبة الإبداعية التي لا يتم اكتشافها.

5.	.526**	.000	عند تخطيط عملية التدقيق يقوم المدقق بتقدير وتحديد العمليات والبنود التي من المحتمل أن تحتوي على ممارسات للمحاسبة الإبداعية فيها، وذلك بهدف التأثير في أرصدة القوائم المالية.
6.	.556**	.000	يتم تعديل خطة التدقيق في حال ظهور دلائل على ممارسات المحاسبة الإبداعية، وتتضمن إجراءات إضافية لتحديد تأثيرها في بنود القوائم المالية.
7.	.646**	.000	يقوم مدقق الحسابات بعد تخطيط إجراءات عملية التدقيق بتقدير فيما إذا كان إجمالي البيانات التي لم يتم تدقيقها بطريق المجتمع ذات أهمية نسبية أم لا.
8.	.710**	.000	يبدل مدقق الحسابات جهده للكشف عن مدى وجود تحريفات في القوائم المالية ناتجة عن قيام الإدارة باستخدام ممارسات المحاسبة الإبداعية فيها.
9.	.666**	.000	تنوع طبيعة وحجم الأدلة التي يحصل عليها المدقق تساعده في الحصول على تأكيد معقول بعدم وجود تحريفات جوهرية في القوائم المالية.
10.	.759**	.000	يضع مدقق الحسابات برامج تدقيق تتضمن طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات عملية التدقيق المطلوبة لتنفيذ خطة تدقيق شاملة تساعده في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية.
11.	.629**	.000	يصمم مدقق الحسابات برامج توفر تأكيد معقول عن اكتشاف التحريفات الجوهرية في القوائم المالية، وذلك استجابة للتحريفات الجوهرية المرتفعة المترتبة على الاستخدام السلبي للمحاسبة الإبداعية في القوائم المالية.
12.	.682**	.000	يقوم المدقق باتخاذ منهجيات تدقيق معينة للكشف عن عمليات تنطوي عليها ممارسات المحاسبة الإبداعية.
13.	.572**	.000	استخدام شركة التدقيق لأساليب العينة الإحصائية في عملية التدقيق يؤثر سلباً على إمكانية اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية.

** الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة $\alpha = 0.05$

يوضح جدول (4-5) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الرابع والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوي معنوية $\alpha = 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول (4-5)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الرابع والدرجة الكلية للمجال

م	الفرقة	معامل ارتباط لاسبيرمان	القيمة الاحتمالية (Sig.)
1.	يقوم مدقق الحسابات بقراءة كتيبات النظم والسياسات الموضوعية لدى العميل، وفحص المستندات والدفاتر والسجلات والتقارير، وملاحظة الأنشطة وآلية تشغيل النظام المحاسبي بالوحدة الاقتصادية.	.512**	.000

.000	.694**	يقوم مدقق الحسابات بدراسة التقرير السنوي للإدارة عن مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي الموجود في المنشأة محل التدقيق.	.2
.000	.661**	يناقش مدقق الحسابات إدارة الشركة في أسباب اختيار السياسات المحاسبية لإعداد التقارير المالية، ويقوم بتقييم مدى انسجامها مع المعايير الدولية.	.3
.000	.739**	يقوم مدقق الحسابات بمناقشة الإدارة بكيفية وضع التقديرات المحاسبية.	.4
.000	.684**	يتأكد مدقق الحسابات من كفاية الإفصاح والشفافية في التقارير المالية، ومن تطبيق المبادئ والسياسات المحاسبية في الشركة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية.	.5
.000	.692**	يناقش مدقق الحسابات الإدارة عند تغيير المبادئ والسياسات المحاسبية المطبقة، ويدرس أثرها في التقارير المالية.	.6
.000	.650**	يقوم مدقق الحسابات بالتحقق من صحة العمليات المالية من خلال إعادة تشغيل وتتبع العمليات المالية منذ بداية نشأتها وحتى نهايتها في القوائم المالية.	.7
.000	.730**	يتم إجراء المقارنات بين القيم المسجلة في التقارير المالية والتوقعات التي يتوصل إليها المدقق.	.8
.000	.714**	يراجع المدقق حساب النسب المالية ويتأكد من صحتها ودقتها، ويقارنها بالسنوات السابقة والبيانات الأخرى المرتبطة بها.	.9
.000	.591**	يقوم المدقق بفحص ومراجعة الأرصدة الختامية بدفتر الأستاذ العام لحسابات قائمة الدخل وقائمة المركز المالي.	.10
.000	.720**	يتم التأكد من ملاءمة الأهداف والسياسات الموضوعية، وبيان الانحرافات والإبلاغ عنها للجهات المختصة.	.11
.000	.692**	إذا اكتشف المدقق وجود تحريفات في القوائم المالية لا يتردد بإبلاغ الإدارة إذا كانت هي الجهة المسؤولة عن حدوث هذه التحريفات الناتجة عن ممارسات السلبية، ويطلب منها تعديل القوائم المالية حسب الظروف الجديدة المكتشفة.	.12
.000	.598**	يتم الاتصال مع الجهات المختصة عند عدم استجابة الإدارة لتوصيات المدقق حول وجود دلائل محتملة لتجاوزات معينة.	.13

** الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

(ب) نتائج الصدق البنائي:

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدي ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الإستبانة.

يبين جدول (4-6) أن جميع معاملات الارتباط في جميع مجالات الإستبانة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ وبذلك يعتبر جميع مجالات الإستبانة صادقه لما وضع لقياسه.

جدول (4-6)

معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الإمتحانة والدرجة الكلية للإمتحانة

الرقم	المجال	معامل سبيرمان للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
1.	المؤهلات العلمية والخبرة المهنية	.863**	.000
2.	معايير التدقيق الدولية	.901**	.000
3.	تخطيط عملية التدقيق	.934**	.000
4.	الاختبارات والإجراءات	.862**	.000

** الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

4-1-6 ثبات الإمتحانة:

يقصد بثبات الإمتحانة أن تعطي هذه الإمتحانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الإمتحانة أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى أن ثبات الإمتحانة يعني الاستقرار في نتائج الإمتحانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد المجتمع عدة مرات خلال فترات زمنية معينة.

وقد تحقق الباحث من ثبات إمتحانة الدراسة من خلال طريقتين وذلك كما يلي:

أ- معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha Coefficient):

استخدم الباحث طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الإمتحانة، وكانت النتائج كما هي مبينة

في جدول (4-7)

جدول (4-7)

طريقة معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الإمتحانة

م	المجال	معامل ألفا كرونباخ (الثبات)	الصدق الذاتي*
1.	المؤهلات العلمية والخبرة المهنية	.841	.917
2.	معايير التدقيق الدولية	.889	.943
3.	تخطيط عملية التدقيق	.886	.941
4.	الاختبارات والإجراءات	.897	.947
	جميع مجالات الإمتحانة معاً	.958	.979

* الصدق الذاتي = الجذر التربيعي الموجب للثبات

يتضح من النتائج الموضحة في جدول (4-7) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ كانت مرتفعة لكل مجال وتتراوح بين (0.841، 0.897). لكل مجال من مجالات الإمتحانة. كذلك كانت قيمة معامل ألفا لجميع فقرات الإمتحانة كانت (0.958). وكذلك قيمة الصدق الذاتي كانت مرتفعة لكل

مجال وتتراوح بين (0.917، 0.947). لكل مجال من مجالات الإستبانة. كذلك كانت قيمة الصدق الذاتي لجميع فقرات الإستبانة كانت (0.979)، وهذا يعنى أن معاملي الثبات والصدق مرتفع.

ب- طريقة التجزئة النصفية Split Half Method:

حيث تم تجزئة فقرات الاختبار إلي جزئين (الأسئلة ذات الأرقام الفردية، والأسئلة ذات الأرقام الزوجية) ثم تم حساب معامل الارتباط بين درجات الأسئلة الفردية ودرجات الأسئلة الزوجية وبعد ذلك تم تصحيح معامل الارتباط بمعادلة سبيرمان براون Spearman Brown:

$$\text{معامل الارتباط المعدل} = \left(\frac{2r}{1+r} \right) \text{ حيث } (r) \text{ معامل الارتباط بين درجات الأسئلة الفردية}$$

و درجات الأسئلة الزوجية. وتم الحصول على النتائج الموضحة في جدول (8-4)

جدول (8-4)

طريقة التجزئة النصفية لقياس ثبات الإستبانة

م	المجال	معامل الارتباط	معامل الارتباط المعدل
1.	المؤهلات العلمية والخبرة المهنية	.769	.869
2.	معايير التدقيق الدولية	.833	.910
3.	تخطيط عملية التدقيق	.825	.904
4.	الاختبارات والإجراءات	.872	.932
	جميع مجالات الاستبانة	.927	.962

يتضح من النتائج الموضحة في جدول (8-4) أن قيمة معامل الارتباط المعدل (سبيرمان براون Spearman Brown) هي 96.2%، وبالتالي فهو مقبول ودال إحصائياً.

ومن خلال اختباري الصدق والثبات تكون الإستبانة في صورتها النهائية كما هي في الملحق (1). وبذلك يكون الباحث قد تأكد من صدق وثبات إستبانة الدراسة مما يجعله على ثقة تامة بصحة الإستبانة وصلاحياتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

المبحث الثاني

تحليل البيانات واختبار الفرضيات وتفسير نتائج الدراسة

4-2-0 تمهيد:

يتضمن هذا المبحث عرضاً لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة، وذلك من خلال الإجابة على أسئلة الدراسة واستعراض أبرز نتائج الاستبانة والتي تم التوصل إليها من خلال تحليل فقراتها، والوقوف على متغيرات الدراسة التي اشتملت على (العمر، المؤهل العلمي، الشهادات المهنية، المسمى الوظيفي، عدد سنوات الخبرة العملية، عدد الدورات التدريبية) لذا تم إجراء المعالجات الإحصائية للبيانات المتجمعة من استبانة الدراسة، وتم استخدام برنامج الرزم الإحصائية (SPSS) للحصول على نتائج الدراسة التي سيتم عرضها وتحليلها في هذا الفصل.

4-2-1 الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق المعلومات العامة:

وفيما يلي عرض لعينة الدراسة وفق المعلومات العامة وهي:

1- توزيع أفراد العينة حسب العمر:

يتبين من جدول (4-9) أن ما نسبته 41.2% من عينة الدراسة أعمارهم أقل من 30 سنة، 25.5% أعمارهم تتراوح بين 30 - أقل من 40 سنة، 13.7% أعمارهم تتراوح بين 40 - أقل من 50 سنة وأن ما نسبته 19.6% أعمارهم 50 سنة فأكثر.

جدول (4-9)

توزيع عينة الدراسة حسب العمر

م	العمر	العدد	النسبة المئوية %
1.	أقل من 30 سنة	21	41.2
2.	30- أقل من 40 سنة	13	25.5
3.	40- أقل من 50 سنة	7	13.7
4.	50 سنة فأكثر	10	19.6
	المجموع	51	100.0

ويرجع سبب ارتفاع عدد مدققي الحسابات الذين تحت سن (30) سنة إلى أن إجراءات الحصول على عضوية مهنة التدقيق أصبحت ميسرة، وذلك حسب الجلسة الاستثنائية في عام (2010)، وأن تركيبة المجتمع الفلسطيني يغلب عليها فئة الشباب حسب مسح القوى العاملة، وأن عملية التدقيق في شركات التدقيق بحاجة إلى مثل هؤلاء المدققين الشباب أصحاب الهمم العالية والكفاءات العلمية المتميزة، أما عن خبرة هؤلاء المدققين فيتم اكتسابها من خلال عمليات التدقيق المختلفة مع مرور الزمن.

2- توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي:

يتضح من جدول (4-10) أن معظم عينة الدراسة مؤهلهم العلمي بكالوريوس حيث بلغت نسبتهم 74.5%، وأن 25.5% من أفراد العينة مؤهلهم العلمي دراسات عليا.

جدول (4-10)

توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

م	المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية %
1	بكالوريوس	38	74.5
2	دراسات عليا	13	25.5
	المجموع	51	100.0

يلاحظ أن كافة أفراد العينة هم من حملة الشهادات العلمية مما يعني أن لديهم القدرة على فهم فقرات الاستبانة والإجابة عليها بفاعلية، وهذا يعد مؤشراً على توافر الكفاءات العلمية في مجالات التدقيق المختلفة، ويرجع السبب في أن غالبية أفراد العينة هم من حملة الشهادات الجامعية الأولى "البكالوريوس" إلى أن طبيعة العمل بشركات التدقيق لا تتطلب شهادات أكاديمية عليا بل تكفي بدرجة البكالوريوس، كما أن قانون مزاولة المهنة الفلسطيني رقم (9) لعام 2004 م يسمح لحملة الشهادة الجامعية البكالوريوس بالتقدم لطلب رخصة مزاولة المهنة وفق شروط معينة.

3- توزيع أفراد العينة حسب الشهادات المهنية:

يتبين من جدول (4-11) أن ما نسبته 28.0% من عينة الدراسة "محاسب قانوني فلسطيني (PCPA)"، 32.0% "محاسب قانوني عربي (ACPA)"، 8.0% "محاسب قانوني أمريكي (AICPA)"، 2.0% "محاسب قانوني بريطاني (ACCA)" وأن ما نسبته 44.0% "لا يوجد لديهم أي من الشهادات المهنية السابقة".

جدول (4-11)

توزيع عينة الدراسة حسب الشهادات المهنية

م	الشهادات المهنية	العدد	النسبة المئوية %
1	محاسب قانوني فلسطيني (PCPA)	14	28.0
2	محاسب قانوني عربي (ACPA)	16	32.0
3	محاسب قانوني أمريكي (AICPA)	4	8.0
4	محاسب قانوني بريطاني (ACCA)	1	2.0
5	لا يوجد	22	44.0
	المجموع	*57	

* المجموع أكبر من 51 لأنه يمكن اختيار أكثر من إجابة للمبحوث الواحد

يلاحظ أن غالبية أفراد عينة الدراسة بنسبة (60%) هم بين حملة شهادة محاسب قانوني فلسطيني إلى شهادة محاسب قانوني عربي بسبب سهولة وانخفاض تكلفة الحصول عليها، حيث إن قانون مزاوله المهنة ينص على أنه لا يجوز لأي شخص مزاوله المهنة إلا بعد حصوله على ترخيص من المجلس وفقاً للقانون. ويلاحظ أن ما نسبته (44%) من المدققين ليس لديهم شهادات مهنية والسبب في ذلك أنهم يعملون في داخل شركات التدقيق وليس بالضرورة أن يحمل جميع أعضاء شركة التدقيق شهادات مهنية لكل مدقق فيها.

4- توزيع أفراد العينة حسب المسمى الوظيفي:

يتبين من جدول (4-12) أن ما نسبته 19.6% من عينة الدراسة "صاحب أو شريك شركة التدقيق"، 17.6% "مدير تدقيق"، 31.4% "مدقق حسابات رئيس"، 31.4% "مساعد مدقق".

جدول (4-12)

توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي

م	المسمى الوظيفي	العدد	النسبة المئوية %
1	صاحب أو شريك شركة التدقيق	10	19.6
2	مدير تدقيق	9	17.6
3	مدقق حسابات رئيس	16	31.4
4	مساعد مدقق	16	31.4
	المجموع	51	100.0

يلاحظ أن ما نسبته (63%) من المدققين مسمياتهم الوظيفية تتراوح بين مساعد مدقق إلى مدقق حسابات رئيس، والسبب في ذلك أن أعمال التدقيق تتطلب الفئات التنفيذية لإنجاز وتنفيذ الاختبارات وتحمل ضغط العمل الميداني. ويعزى تنوع المسميات الوظيفية إلى كبر حجم شركات التدقيق وكثرة أعداد الموظفين بها وبالتالي تنوع مسمياتهم الوظيفية.

5- توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة العملية

يتبين من جدول (4-13) أن ما نسبته 39.2% من عينة الدراسة عدد سنوات الخبرة العملية لهم 5 سنوات فأقل، 19.6% تتراوح ما بين 5- أقل من 10 سنوات، 13.7% تتراوح ما بين 10- أقل من 15 سنة، 11.8% تتراوح ما بين 15 سنة - أقل من 20 سنة، وأن 15.7% من عينة الدراسة عدد سنوات الخدمة 20 سنة فأكثر.

جدول (4-13)

توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة العملية

م	عدد سنوات الخبرة العملية	العدد	النسبة المئوية %
1	5 سنوات فأقل	20	39.2
2	5- أقل من 10 سنوات	10	19.6
3	10- أقل من 15 سنة	7	13.7
4	15 سنة - أقل من 20 سنة	6	11.8
5	20 سنة فأكثر	8	15.7
	المجموع	51	100.0

نلاحظ أن هناك تزايد في مستوى الخبرات لدى مدققي الحسابات وهذا يدل على أن شركات التدقيق توظف فئة المدققين الشباب أصحاب الهمم العالية والكفاءات العلمية المتميزة لأن مهنة التدقيق بحاجة إلى جهد كبير وقدرة على تحمل ضغط العمل الميداني، وفي المقابل تحتفظ شركات التدقيق بأصحاب الخبرات العالية للاستفادة من خبراتهم في كشف أساليب وممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية، حيث إن تنوع الخبرات العملية يؤدي إلى اكتساب القدرة على تحليل الأمور وتفسيرها.

6- توزيع أفراد العينة حسب عدد الدورات التدريبية في مجال التدقيق خلال آخر 5 سنوات يتبين من جدول (4-14) أن ما نسبته 39.2% من عينة الدراسة عدد الدورات التدريبية في مجال التدقيق خلال آخر 5 سنوات لهم 3 دورات فأقل، 29.4% تتراوح ما بين 4- أقل من 7 دورات، 25.5% لديهم 8 دورات فأكثر، وأن 5.9% من عينة الدراسة لا يوجد لديهم أي دورات التدريبية في مجال التدقيق خلال آخر 5 سنوات.

جدول (4-14)

توزيع عينة الدراسة حسب الدورات التدريبية في مجال التدقيق خلال آخر 5 سنوات

م	عدد الدورات التدريبية	العدد	النسبة المئوية %
1	3 دورات فأقل	20	39.2
2	4- أقل من 7 دورات	15	29.4
3	8 دورات فأكثر	13	25.5
4	لا يوجد	3	5.9
	المجموع	51	100.0

نلاحظ من النسب السابقة أن شركات التدقيق تهتم بتدريب موظفيها من المدققين حيث إن أقل عدد دورات لدى المدققين بلغ الوزن النسبي لها (39.2%)، وأيضاً هناك إقبال من قبل مدققي الحسابات على الدورات التدريبية في مجال التدقيق حيث إن الدورات التدريبية تؤدي إلى زيادة الخبرات العملية وبالتالي تطوير قدرتهم العلمية والعملية في مجال كشف أساليب وممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية.

4-2-2 اختبار فرضيات الدراسة وتفسير نتائجها:

لاختبار فرضيات الدراسة فقد تم استخدام الاختبارات غير المعلمية والسبب في ذلك أن توزيع البيانات ترتيبي حسب مقياس ليكرت الخماسي، وبالتالي فهي لا تتبع التوزيع الطبيعي وهذه الاختبارات هي: (اختبار الإشارة، مان-وتني، واختبار كروسكال-والاس).
اختبار الفرضيات حول وسيط درجة الإجابة يساوي درجة الحياد (درجة الموافقة المتوسطة) الفرضية الصفرية:

اختبار أن وسيط درجة الإجابة يساوي (3) وهي تقابل موافق بدرجة متوسطة (محايد) حسب مقياس ليكرت المستخدم.

الفرضية البديلة: متوسط درجة الإجابة لا يساوي (3)

إذا كانت Sig.(P-value) أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ (حسب نتائج برنامج SPSS) فإنه لا يمكن رفض الفرضية الصفرية ويكون في هذه الحالة متوسط آراء أفراد العينة حول الظاهرة موضع الدراسة لا يختلف جوهرياً عن موافق بدرجة متوسطة وهي 3 (محايد)، أما إذا كانت Sig.(P-value) أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ فيتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائلة بأن متوسط آراء أفراد العينة يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة (محايد) ، وفي هذه الحالة يمكن تحديد ما إذا كان متوسط الإجابة يزيد أو ينقص بصورة جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة (المحايد). وذلك من خلال قيمة الاختبار فإذا كانت الإشارة موجبة فمعناه أن المتوسط الحسابي للإجابة يزيد عن درجة الموافقة المتوسطة (المحايد) والعكس صحيح.

فرضيات الدراسة:

❖ الفرضية الأولى:

تتوافر المؤهلات العلمية والخبرة المهنية لدى مدققي الحسابات للحد من المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية.

تم استخدام اختبار الإشارة لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلي درجة الموافقة المتوسطة (المحايد) وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (4-15).
من جدول (4-15) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة "يتوافر لدى شركة التدقيق فريق من المدققين المؤهلين عملياً ومهنياً" يساوي 4.58 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 91.60%، قيمة اختبار الإشارة 6.86 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد

زاد عن درجة الموافقة المتوسطة (المحايد) وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة مرتفعة جداً من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة السابعة "تعمل شركة التدقيق على الاستعانة بالمدققين الداخليين ولجان التدقيق لمساعدتها على اكتشاف تأثير ممارسات المحاسبة الإبداعية السلبية في القوائم المالية" يساوي 3.67 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 73.33%، قيمة اختبار الإشارة 3.83 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة (المحايد) وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة مرتفعة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- ويتبين من الجدول رقم (4-15) أن المتوسط الحسابي يساوي 4.22، وأن المتوسط الحسابي النسبي لجميع فقرات المجال يساوي 84.45%، قيمة اختبار الإشارة 7.00 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال "المؤهلات العلمية والخبرة المهنية" دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة (المحايد) وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة مرتفعة جداً من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

جدول (4-15)

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال المؤهلات العلمية والخبرة المهنية

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	% المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الرتبة
1.	كبر حجم شركة التدقيق يجعلها أكثر حرصاً على توظيف مدققين ذوي كفاءة عالية مما يزيد من قدرتهم على اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية.	4.45	89.02	6.71	0.000*	2
2.	يتوافر لدى شركة التدقيق فريق من المدققين المؤهلين علمياً وهذا يساعدها على اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية.	4.45	89.02	6.78	0.000*	2
3.	يتوافر لدى شركة التدقيق فريق من المدققين المؤهلين عملياً ومهنياً وهذا يعزز قدرة المدققين على اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية.	4.58	91.60	6.86	0.000*	1

5	0.000*	6.71	86.67	4.33	تشجع شركة التدقيق مدققها على حضور الندوات والمؤتمرات العلمية والمهنية في مجال التدقيق لمساعدتهم على اكتشاف أساليب جديدة للحد من المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية.	4.
6	0.000*	6.42	86.27	4.31	تهتم شركة التدقيق بزيادة أداء وكفاءة المدققين من خلال صقل وتنمية خبراتهم باستمرار مما يزيد من قدرتهم على تحديد طبيعة البنود التي يمكن التلاعب بها.	5.
11	0.000*	4.27	75.69	3.78	تستعين شركة التدقيق ببعض موظفي المنشأة محل التدقيق ممن يتوافر لديهم التأهيل العلمي المناسب والخبرة الكافية لزيادة القدرة على اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية.	6.
12	0.000*	3.83	73.33	3.67	تعمل شركة التدقيق على الاستعانة بالمدققين الداخليين ولجان التدقيق لمساعدتها على اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية.	7.
10	0.000*	6.33	81.57	4.08	تتوافر لدى مدققي الحسابات الخبرة الكافية عن نوع الصناعة التي تنتمي إليها المنشأة محل التدقيق من أجل تحسين قدرتهم على تحديد أساليب المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية.	8.
9	0.000*	5.92	83.14	4.16	يتم تخصيص وتقسيم مهام العمل بين المدققين والمساعدين وفقاً لمؤهلاتهم العلمية وخبراتهم المتنوعة لتسهيل مهمة اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية.	9.
7	0.000*	6.56	85.10	4.25	تراعي شركة التدقيق الاحتفاظ بمدققين ذوي كفاءة مهنية وخبرة عالية لمساعدتها على اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية.	10.
4	0.000*	6.21	87.45	4.37	المهارات الشخصية والخبرات الفنية الموجودة لدى فريق التدقيق تساعد بدرجة كبيرة في اكتشاف أساليب المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية.	11.
7	0.000*	6.05	85.10	4.25	قبول مدقق الحسابات أي عملية تدقيق في حين عدم توافر لديه الخبرة المناسبة في طبيعتها يؤثر سلباً على اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية.	12.
	0.000*	7.00	84.45	4.22	جميع فقرات المجال معاً	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

تفسير نتيجة تحليل المجال الأول:

يتضح لنا من نتائج تحليل "المجال الأول" أن درجة الموافقة من قبل شركات التدقيق حسب العينة المختارة على فقرة "يتوافر لدى شركة التدقيق فريق من المدققين المؤهلين عملياً ومهنيًا" مرتفعة جداً حيث بلغ الوزن النسبي لها (91.60%) وهذا يدل على أن شركات التدقيق تحرص على توظيف المدققين ذوي الكفاءات العلمية والخبرات المهنية العالية وهذا يساعدها بدرجة كبيرة جداً على اكتشاف الممارسات السلبية للمحاسبة الإبداعية في القوائم المالية والتي يصعب في بعض الأحيان اكتشافها بسبب قدرة إدارة المنشأة على إخفائها بصورة محكمة بحيث يصعب على المدققين اكتشافها وخاصةً إذا كانت الشركة كبيرة ولها فروع في مناطق جغرافية متعددة، وأيضاً توظيف المدققين أصحاب الكفاءات والخبرات الفنية يعمل على الحد من قدرة مجلس الإدارة على اللجوء إلى استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية لإحداث تحسين شكلي في ربحيتها أو مركزها المالي، وهي بذلك تتفق مع دراسة (الخشاوي والدوسري، 2008)، ودراسة (بأقي، 2006)، ودراسة (Rabin, 2004) في أن استخدام المدققين لكفاءاتهم وأساليب التدقيق الفنية المتنوعة تساعد في اكتشاف أساليب المحاسبة الإبداعية والتحقق من نتائجها.

بينما بلغت درجة الموافقة على فقرة "تعمل شركة التدقيق على الاستعانة بالمدققين الداخليين ولجان التدقيق لمساعدتها على اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية" أقرب إلى الحياد حيث بلغ الوزن النسبي لها (73.33%)، وذلك بسبب احتمال التأثير على المدققين الداخليين ولجان التدقيق من قبل إدارة الشركة، أو احتمال عدم القيام بواجبهم على أكمل وجه، أو احتمال تواطؤهم مع إدارة الشركة لإخفاء تلك الممارسات.

ونلاحظ أن درجة الموافقة الكلية على المجال الأول مرتفعة جداً، حيث بلغ الوزن النسبي للمجال (84.45%) وبالتالي يتبين أن المؤهلات العلمية والخبرة المهنية متوافرة لدى مدققي الحسابات بشركات التدقيق وأن توافر المؤهلات العلمية والخبرات المهنية لدى مدققي الحسابات تساعد في الحد من المحاسبة الإبداعية بالقوائم المالية.

نتيجة الفرضية الأولى:

وبناءً على ما سبق يتم قبول الفرضية القائلة "تتوافر المؤهلات العلمية والخبرة المهنية لدى مدققي الحسابات للحد من المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية".

❖ الفرضية الثانية:

يلتزم مدققي الحسابات بمعايير التدقيق الدولية للحد من المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية. تم استخدام اختبار الإشارة لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة (المحايد) وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (4-16).

من جدول (4-16) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الثانية " تعمل شركات التدقيق على الالتزام بالإجراءات المطلوبة لتنفيذ عمليات التدقيق حسب معايير التدقيق الدولية" يساوي 4.27 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 85.49%، قيمة اختبار الإشارة 6.71 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة (المحايد) وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة مرتفعة جداً من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الثانية عشر "صعوبة عملية التدقيق، ودرجة التعقيدات المصاحبة لها يؤثران إيجاباً في اكتشاف أساليب المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية" يساوي 3.53 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 70.59%، قيمة اختبار الإشارة 3.62 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة (المحايد) وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة مرتفعة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- ويتبين من الجدول رقم (4-16) أن المتوسط الحسابي يساوي 4.09، وأن المتوسط الحسابي النسبي لجميع فقرات المجال يساوي 81.73، قيمة اختبار الإشارة 6.44 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال "معايير التدقيق الدولية" دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة (المحايد) وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة مرتفعة جداً من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

جدول (4-16)

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال معايير التدقيق الدولية

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	% المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الرتبة
1.	يتوافر لدى مدقق الحسابات المعرفة الكافية بمعايير التدقيق الدولية التي تمكنه على اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية.	4.12	82.35	6.26	0.000*	8
2.	تعمل شركات التدقيق على الالتزام بالإجراءات المطلوبة لتنفيذ عمليات التدقيق حسب معايير التدقيق الدولية.	4.27	85.49	6.71	0.000*	1
3.	يقوم مدقق الحسابات ببذل العناية المهنية الواجبة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية للكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية.	4.27	85.49	6.21	0.000*	1
4.	يتم تطبيق الاختبارات والإجراءات الروتينية في عملية التدقيق وفقاً للأصول المهنية لزيادة قدرة المدقق على اكتشاف التلاعب بالقوائم المالية.	4.14	82.75	6.02	0.000*	6
5.	تقوم شركة التدقيق بتدريب مدققي الحسابات على التخطيط السليم لعملية التدقيق قبل البدء بها لأي شركة حتى يتمكن من القيام بعمله بالصورة الصحيحة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية.	4.25	85.10	6.42	0.000*	3
6.	توجد سياسات وإجراءات مكتوبة وواضحة تسهم في تنفيذ خطة التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية والمتطلبات المهنية.	4.25	85.10	6.33	0.000*	3
7.	يتم إجراء عمليات تقييم مستمرة ذاتياً لأداء الشركة وتطبيق رقابة الجودة لبيان مدى الالتزام بمعايير التدقيق الدولية.	4.20	83.92	6.18	0.000*	5
8.	يلتزم مدققوا الحسابات بتأدية مهامهم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية لمساعدتهم على اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية.	4.14	82.75	5.93	0.000*	6
9.	الالتزام مدققوا الحسابات بأداء مهامهم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية يحسن من قدرتهم على المنافسة للقيام بتدقيق القوائم المالية للمنشآت الأجنبية.	4.12	82.35	5.58	0.000*	8
10.	تزويد شركة التدقيق لعملائها بالتعاميم والنشرات والتعديلات الصادرة عن الهيئات المهنية والمختصة يساعد في حصر ممارسات المحاسبة الإبداعية.	4.10	82.00	5.92	0.000*	10

11	0.000*	5.34	79.22	3.96	أساليب اكتشاف الغش والممارسات الخاطئة الواردة في معايير التدقيق الدولية تساعد المدققين بدرجة كبيرة في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية الحقيقية.
13	0.000*	3.62	70.59	3.53	صعوبة عملية التدقيق، ودرجة التعقيدات المصاحبة لها يؤثران إيجاباً في اكتشاف أساليب المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية.
12	0.000*	4.27	75.69	3.78	بقاء مدققي الحسابات مدققين لحسابات الشركة مدة طويلة من الزمن يعزز من قدرتهم بصورة وثيقة في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية وأثارها عليها.
	0.000*	6.44	81.73	4.09	جميع فقرات المجال معاً

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

تفسير نتيجة تحليل المجال الثاني:

يتضح لنا من نتائج تحليل "المجال الثاني" أن درجة الموافقة على فقرة "تعمل شركات التدقيق على الالتزام بالإجراءات المطلوبة لتنفيذ عمليات التدقيق حسب معايير التدقيق الدولية"، وفقرة "يقوم مدقق الحسابات ببذل العناية المهنية الواجبة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية للكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية" مرتفعة جداً حيث بلغ الوزن النسبي لها (85.49%) وهذا يدل على حرص شركات التدقيق على تطبيق معايير التدقيق الدولية التي تم اعتمادها من قبل بورصة فلسطين والتي تطبق على الشركات المساهمة الفلسطينية والالتزام بالإجراءات الواردة فيها وبذل العناية المهنية المطلوبة كما وردت بها وهذا يساعد المدققين على تحديد البنود المالية الأكثر عرضة للخطر والتلاعب بها من قبل الإدارة والتي لا يمكن اكتشافها إلا بصعوبة بالغة من قبل المدققين الأكفاء وأصحاب الخبرات العلمية والعملية في مجال معايير التدقيق الدولية.

وأما عن درجة الموافقة على فقرة "صعوبة عملية التدقيق، ودرجة التعقيدات المصاحبة لها يؤثران إيجاباً في اكتشاف أساليب المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية" فهي أقرب إلى الحياد حيث بلغ الوزن النسبي لها (70.59%) والسبب في ذلك أن شركات التدقيق لا توافق على قبول أي عملية تدقيق لأي شركة بدون توافر المعرفة الكافية عن الشركة، وعن طبيعتها، وأنشطتها، وشكلها القانوني، وعلاقتها بالشركات الأخرى داخل الصناعة التي تنتمي إليها، وبالتالي إذا توفرت لدى شركة التدقيق المعرفة الكافية عن الشركة محل التدقيق تزول التعقيدات المصاحبة لعملية التدقيق التي تؤثر سلباً على إمكانية كشف أساليب وممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية.

ونلاحظ أن درجة الموافقة الكلية على المجال الثاني مرتفعة جداً، حيث بلغ الوزن النسبي للمجال (81.73%) وبالتالي يتبين أن التزام مدققي الحسابات بتطبيق معايير التدقيق الدولية يساعد المدققين في اكتشاف التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية بالقوائم المالية. وجاءت نتيجة تحليل الفرضية الثانية متممة لنتائج الفرضية الأولى، وهذا يؤكد على ترابط العلاقة بين الكفاءة العلمية والخبرات المهنية من جهة وبين الالتزام بتطبيق المعايير الدولية من جهة أخرى وضرورة اجتماع هذه الأمور بالمدقق الكفاء ليكون ناجحاً في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

نتيجة الفرضية الثانية:

وبناءً على ما سبق يتم قبول الفرضية القائلة "يلتزم مدققي الحسابات بمعايير التدقيق الدولية للحد من المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية".

❖ الفرضية الثالثة:

يلتزم مدققي الحسابات بتخطيط عملية التدقيق للحد من المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية. تم استخدام اختبار الإشارة لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة (المحايد) وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (4-17). من جدول (4-17) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الأولى "يتم تخطيط عملية التدقيق بشكل منظم وكفؤ وفعال قبل البدء بها لتعزيز اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية" يساوي 4.32 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 86.40%، قيمة اختبار الإشارة 6.57 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة (المحايد) وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة مرتفعة جداً من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة عشر "استخدام شركة التدقيق لأساليب العينة الإحصائية في عملية التدقيق يؤثر سلباً على إمكانية اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية" يساوي 3.57 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 71.37%، قيمة اختبار الإشارة 3.41 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة (المحايد) وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة مرتفعة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- ويتبين من الجدول رقم (4-17) أن المتوسط الحسابي يساوي 4.08، وأن المتوسط الحسابي النسبي لجميع فقرات المجال يساوي 81.64، قيمة اختبار الإشارة 6.44 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال "تخطيط عملية التدقيق" دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة (المحايد) وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة مرتفعة جداً من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

جدول (4-17)

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال تخطيط عملية التدقيق

م	الرقم	المتوسط الحسابي النسبي %	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الفقرة
1.	1	86.40	6.57	0.000*	يتم تخطيط عملية التدقيق بشكل منظم وكفؤ وفعال قبل البدء بها لتعزيز اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية.
2.	2	84.71	6.48	0.000*	تعمل شركة التدقيق على فهم طبيعة عمل المنشأة قبل القيام بعملية التدقيق مما يعزز قدرة مدققيها على اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية
3.	2	84.71	6.40	0.000*	يتم إعطاء عملية التدقيق الوقت الكافي حسب طبيعة المهام التي يقوم بها المدقق لمساعدته على تحديد البنود التي يكثر التلاعب بها.
4.	11	80.00	5.31	0.000*	يؤدي عدم ممارسة مدقق الحسابات الشك المهني في عملية التدقيق إلى احتمال احتواء القوائم المالية على ممارسات المحاسبة الإبداعية التي لا يتم اكتشافها.
5.	5	83.14	6.34	0.000*	عند تخطيط عملية التدقيق يقوم المدقق بتقدير وتحديد العمليات والبنود التي من المحتمل أن تحتوي على ممارسات للمحاسبة الإبداعية فيها، وذلك بهدف التأثير في أرصدة القوائم المالية.
6.	8	81.57	6.26	0.000*	يتم تعديل خطة التدقيق في حال ظهور دلائل على ممارسات المحاسبة الإبداعية، وتتضمن إجراءات إضافية لتحديد تأثيرها في بنود القوائم المالية.
7.	9	80.78	6.25	0.000*	يقوم مدقق الحسابات بعد تخطيط إجراءات عملية التدقيق بتقدير فيما إذا كان إجمالي البيانات التي لم يتم تدقيقها بطريق المجتمع ذات أهمية نسبية أم لا.

4	0.000*	6.33	83.53	4.18	يبدل مدقق الحسابات جهده للكشف عن مدى وجود تحريفات في القوائم المالية ناتجة عن قيام الإدارة باستخدام ممارسات المحاسبة الإبداعية فيها.	8.
12	0.000*	5.85	79.61	3.98	تنوع طبيعة وحجم الأدلة التي يحصل عليها المدقق تساعده في الحصول على تأكيد معقول بعدم وجود تحريفات جوهرية في القوائم المالية.	9.
7	0.000*	6.05	81.96	4.10	يضع مدقق الحسابات برامج تدقيق تتضمن طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات عملية التدقيق المطلوبة لتنفيذ خطة تدقيق شاملة تساعده في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية.	10.
5	0.000*	6.10	83.14	4.16	يصمم مدقق الحسابات برامج توفر تأكيد معقول عن اكتشاف التحريفات الجوهرية في القوائم المالية، وذلك استجابة للتحريفات الجوهرية المرتفعة المترتبة على استخدام المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية.	11.
10	0.000*	5.62	80.39	4.02	يقوم المدقق باتخاذ منهجيات تدقيق معينة للكشف عن عمليات تنطوي عليها ممارسات المحاسبة الإبداعية.	12.
13	0.000*	3.41	71.37	3.57	استخدام شركة التدقيق لأساليب العينة الإحصائية في عملية التدقيق يؤثر سلباً على إمكانية اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية.	13.
	0.000*	6.44	81.64	4.08	جميع فقرات المجال معاً	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

تفسير نتيجة تحليل المجال الثالث:

يتضح لنا من نتائج تحليل "المجال الثالث" أن درجة الموافقة من قبل مدققي الحسابات على فقرة "يتم تخطيط عملية التدقيق بشكل منظم وكفؤ وفعال قبل البدء بها لتعزيز اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية" مرتفعة جداً حيث بلغ الوزن النسبي لها (86.40%) وتوضح نتيجة التحليل أن تخطيط عملية التدقيق قبل القيام بها، وفحص مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية بالمنشأة، وإعداد برامج التدقيق، وتحديد الإجراءات التي يجب القيام بها هي من قواعد التدقيق المهمة التي نصت عليها معايير العمل الميداني ضمن معايير التدقيق العشر المتعارف عليها وهي تساعد المدققين في تقدير طبيعة البنود التي من المحتمل أن تنطوي عليها عمليات الغش بالقوائم المالية ككل، وبالتالي اكتشاف التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية في القوائم المالية. بينما كانت درجة الموافقة على فقرة "استخدام شركة التدقيق لأساليب العينة الإحصائية في عملية التدقيق يؤثر سلباً على إمكانية اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم"

المالية" أقرب إلى الحياد حيث بلغ الوزن النسبي لها (71.37%) والسبب في ذلك هو أن بعض شركات التدقيق مازالت تستخدم أسلوب فحص كافة العمليات المالية وهي شركات قليلة، بينما أغلب شركات التدقيق تستخدم أسلوب العينة الإحصائية حيث أصبح استخدام أسلوب العينة الإحصائية هو السائد في معظم عمليات التدقيق حول العالم، وأن استخدامه يوفر على المدققين الوقت والجهد والتكلفة، وأصبح لا داعي لفحص كافة العمليات المالية إذا كان نظام الرقابة الداخلية قوي وفعال، وإذا تم تدقيق القوائم المالية بأسلوب العينة الإحصائية سوف تحصل شركة التدقيق على نتائج جيدة عن العمليات المالية التي سُحبت منها العينة، وبالتالي هذا يؤثر إيجاباً في كشف ممارسات المحاسبة الإبداعية التي تؤثر في القوائم المالية.

ونلاحظ أن درجة الموافقة الكلية على المجال الثالث مرتفعة جداً، حيث بلغ الوزن النسبي للمجال (81.64%)، وبالتالي يتبين أن التزام مدققي الحسابات بتخطيط عملية التدقيق تعزز من قدراتهم في اكتشاف المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية. نتيجة الفرضية الثالثة:

وبناءً على ما سبق يتم قبول الفرضية القائلة "يلتزم مدققي الحسابات بتخطيط عملية التدقيق للحد من المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية"

❖ الفرضية الرابعة:

يطبق مدققي الحسابات الاختبارات والإجراءات اللازمة في القوائم المالية للحد من المحاسبة الإبداعية فيها.

تم استخدام اختبار الإشارة لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلي درجة الموافقة المتوسطة (المحايد) وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (4-18). من جدول (4-18) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة السادسة "يناقش مدقق الحسابات الإدارة عند تغيير المبادئ والسياسات المحاسبية المطبقة، ويدرس أثرها في التقارير المالية" يساوي 4.37 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 87.45%، قيمة اختبار الإشارة 6.26 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة (المحايد) وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة مرتفعة جداً من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة عشر "يتم الاتصال مع الجهات المختصة عند عدم استجابة الإدارة لتوصيات المدقق حول وجود دلائل محتملة لتجاوزات معينة" يساوي 4.02 (الدرجة

الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 80.39%، قيمة اختبار الإشارة 5.71 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة (المحايد) وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة مرتفعة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- ويتبين من الجدول رقم (4-18) أن المتوسط الحسابي يساوي 4.25، وأن المتوسط الحسابي النسبي لجميع فقرات المجال يساوي 85.07%، قيمة اختبار الإشارة 7.00 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال "تطبيق الاختبارات والإجراءات" دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة (المحايد) وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة مرتفعة جداً من قبل أفراد المجتمع على فقرات هذا المجال.

جدول (4-18)

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال الاختبارات والإجراءات التي يطبقها مدققوا الحسابات

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي %	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الرتبة
1.	يقوم مدقق الحسابات بقراءة كتيبات النظم والسياسات الموضوعية لدى العميل، وفحص المستندات والدفاتر والسجلات والتقارير، وملاحظة الأنشطة وآلية تشغيل النظام المحاسبي بالوحدة الاقتصادية.	4.29	85.88	6.86	0.000*	6
2.	يقوم مدقق الحسابات بدراسة التقرير السنوي للإدارة عن مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي الموجود في المنشأة محل التدقيق.	4.25	85.10	6.56	0.000*	9
3.	يناقش مدقق الحسابات إدارة الشركة في أسباب اختيار السياسات المحاسبية لإعداد التقارير المالية، ويقوم بتقييم مدى انسجامها مع المعايير الدولية.	4.35	87.06	6.48	0.000*	3
4.	يقوم مدقق الحسابات بمناقشة الإدارة بكيفية وضع التقديرات المحاسبية.	4.14	82.75	6.17	0.000*	10

6	0.000*	6.56	85.88	4.29	يتأكد مدقق الحسابات من كفاية الإفصاح والشفافية في التقارير المالية، ومن تطبيق المبادئ والسياسات المحاسبية في الشركة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية.	5.
1	0.000*	6.26	87.45	4.37	يناقش مدقق الحسابات الإدارة عند تغيير المبادئ والسياسات المحاسبية المطبقة، ويدرس أثرها في التقارير المالية.	6.
1	0.000*	6.48	87.45	4.37	يقوم مدقق الحسابات بالتحقق من صحة العمليات المالية من خلال إعادة تشغيل وتتبع العمليات المالية منذ بداية نشأتها وحتى نهايتها في القوائم المالية.	7.
10	0.000*	5.53	82.75	4.14	يتم إجراء المقارنات بين القيم المسجلة في التقارير المالية والتوقعات التي يتوصل إليها المدقق.	8.
4	0.000*	6.57	86.67	4.33	يراجع المدقق حساب النسب المالية ويتأكد من صحتها ودقتها، ويقارنها بالسنوات السابقة والبيانات الأخرى المرتبطة بها.	9.
6	0.000*	6.42	85.88	4.29	يقوم المدقق بفحص ومراجعة الأرصدة الختامية بدفتر الأستاذ العام لحسابات قائمة الدخل وقائمة المركز المالي.	10.
12	0.000*	5.93	81.96	4.10	يتم التأكد من ملاءمة الأهداف والسياسات الموضوعية، وبيان الانحرافات والإبلاغ عنها للجهات المختصة.	11.
4	0.000*	6.40	86.67	4.33	إذا اكتشف المدقق وجود تحريفات في القوائم المالية لا يتردد بإبلاغ الإدارة إذا كانت هي الجهة المسؤولة عن حدوث هذه التحريفات الناتجة عن الممارسات السلبية، ويطلب منها تعديل القوائم المالية حسب الظروف الجديدة المكتشفة.	12.
13	0.000*	5.71	80.39	4.02	يتم الاتصال مع الجهات المختصة عند عدم استجابة الإدارة لتوصيات المدقق حول وجود دلائل محتملة لتجاوزات معينة.	13.
	0.000*	7.00	85.07	4.25	جميع فقرات المجال معاً	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوي دلالة $\alpha = 0.05$.

تفسير نتيجة تحليل المجال الرابع:

يتضح لنا من نتائج تحليل "المجال الرابع" أن درجة موافقة مدققي الحسابات على فقرة "يناقش مدقق الحسابات الإدارة عند تغيير المبادئ والسياسات المحاسبية المطبقة، ويدرس أثرها في التقارير المالية"، وفقرة "يقوم مدقق الحسابات بالتحقق من صحة العمليات المالية من خلال إعادة تشغيل وتتبع العمليات المالية منذ بداية نشأتها وحتى نهايتها في القوائم المالية" مرتفعة جداً حيث بلغ الوزن النسبي لهما (87.45%) وهذا يدل على أن مدققي الحسابات يقومون باستخدام اختبارات الرقابة للتأكد من منطقية ومبررات تغيير المبادئ والسياسات المحاسبية المطبقة، حيث

إن من مبادئ المحاسبة "مبدأ الثبات" وينص هذا المبدأ على الثبات في تطبيق المبادئ والسياسات المحاسبية من فترةٍ لأخرى بهدف إنتاج معلومات مالية موضوعية وغير مضللة للمستخدم وقابلة للمقارنة من سنةٍ لأخرى، وأن التغيير في المبادئ والسياسات المحاسبية يكون في حالات محددة حسب ما ورد بمعايير المحاسبة الدولية وهي:

الحالة الأولى: حالة صدور تشريع محلي يلزم بتطبيق سياسات محاسبية محددة.

الحالة الثانية: حالة فشل السياسات الحالية جوهرياً في التعبير عن نتائج أعمال الوحدة.

وفي حال حدوث مثل هذا التغيير فإن على الوحدة المحاسبية الاستمرار في نشر نتائج أعمالها وفق السياسات القديمة لمدة ثلاث سنوات مالية على الأقل.

وأيضاً يقوم المدققين بالتوسع في تطبيق الاختبارات الأساسية للعمليات المالية بصورةٍ مرتفعة جداً وذلك للتحقق من صحة العمليات المالية بالدفاتر المحاسبية واكتشاف الأخطاء والمخالفات النقدية، وبالتالي إذا وثق المدقق بصحة العمليات المالية عندها يستطيع أن يثق بصحة الإجماليات بدفتر الأستاذ العام، وبالتالي تخفيض الاختبارات التفصيلية لأرصدة ذات التكلفة المرتفعة.

بينما كانت درجة الموافقة على فقرة "يتم الاتصال مع الجهات المختصة عند عدم استجابة الإدارة لتوصيات المدقق حول وجود دلائل محتملة لتجاوزات معينة" مرتفعة حيث بلغ الوزن النسبي لها (80.39%) والسبب في ذلك أن المدقق إذا وجد دلائل محتملة لتجاوزات معينة في مبادئ المحاسبة المتعارف عليها فإنه يقوم بإبلاغ الإدارة بتعديل بياناتها المالية وغالباً ما تقوم الإدارة بالانصياع لتوجيهات المدقق وذلك حتى تحصل على مصادقة المدقق على معلوماتها المالية، وأما إذا لم تقم الإدارة بتعديل بياناتها المالية فهذا يُعد تضليل في المعلومات المالية عندها يستطيع المدقق أن يصدر رأي نظيف أو رأي مقيد أو رأي سلبي حسب مستوى الأهمية النسبية للتحريفات بالقوائم المالية وبعد إصدار الرأي فإنه يقوم بالاتصال بالجهات المختصة سواءً من داخل الشركة مثل المساهمين ولجان التدقيق، أو من خارجها مثل: البورصة المدرجة الشركة بها ووزارة الاقتصاد لإبلاغها لاتخاذ الإجراءات اللازمة من قبلها.

ونلاحظ أن المجال الرابع حصل على أعلى نسبة للمتوسط الحسابي من بين مجالات الدراسة الأربعة، حيث بلغ الوزن النسبي لهذا المجال (85.07%) وذلك يبين أهمية هذا المجال من قبل المدققين وأنه الأساس لعملية التدقيق، حيث يتم من خلال الاختبارات اكتشاف نقاط الضعف بنظام الرقابة الداخلية، وتحديد البنود الأكثر عرضة للتحريف، والتأكد من صحة العمليات المالية، وتحديد حجم ونوع الأدلة المطلوب الحصول عليها، وبالتالي إبداء الرأي الفني المحايد على القوائم المالية كوحدة واحدة. وتطابقت نتائج هذا المجال مع دراسة (الحلبي،

(2009) في أن تطبيق مدققي الحسابات للاختبارات والإجراءات في القوائم المالية تساعد بصورة مرتفعة في الحد من المحاسبة الإبداعية فيها. نتيجة الفرضية الرابعة:

وبناءً على ما سبق يتم قبول الفرضية القائلة "يُطبق مدققي الحسابات الاختبارات والإجراءات اللازمة في القوائم المالية للحد من المحاسبة الإبداعية فيها". جميع المجالات معاً:

تم استخدام اختبار الإشارة لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة (الحياد) وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (4-19).
- ويتبين من الجدول رقم (4-19) بأن المتوسط الحسابي يساوي 4.16، وأن المتوسط الحسابي النسبي لجميع فقرات الاستبانة يساوي 83.20، قيمة اختبار الإشارة 7.00 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لجميع فقرات الاستبانة يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة (المحايد) وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة مرتفعة جداً من قبل أفراد العينة على جميع فقرات الاستبانة

جدول (4-19)

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لجميع فقرات الاستبانة

القيمة الاحتمالية (Sig.)	قيمة الاختبار	المتوسط الحسابي النسبي %	المتوسط الحسابي	البند
0.000*	7.00	83.20	4.16	جميع فقرات الدراسة معاً

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوي دلالة $\alpha = 0.05$.

تفسير نتيجة تحليل جميع المجالات:

يتضح لنا من نتائج تحليل "جميع فقرات الدراسة" وبناءً على تفسير المجالات السابقة الأربع أن توافر الكفاءات العلمية والخبرات المهنية والفنية بمدققي الحسابات، وكذلك التزامهم بتطبيق معايير التدقيق الدولية وإتباع ما ورد بها من إجراءات بخصوص المحاسبة الإبداعية والغش والتحريفات تساعد المدققين بدرجة كبيرة في الحد من المحاسبة الإبداعية بالقوائم المالية، وأيضاً قيام المدققين بتخطيط عملية التدقيق بصورة واضحة ودقيقة واستخدام البرامج المناسبة في عمليات التدقيق وتتبع منهجيات معينة خلال عملية التدقيق وتطبيق اختبارات الرقابة

والاختبارات الأساسية لعملية التدقيق كل هذه الأمور مجتمعةً تساعد مدقق الحسابات على القيام بعملية التدقيق وفق العناية المهنية المطلوبة منه على أكمل وجه، وتعزز من قدرته على اكتشاف أساليب وممارسات المحاسبة الإبداعية والحد منها في بنود القوائم المالية.

❖ الفرضية الرئيسية الخامسة:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد المجتمع حول دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية تعزى إلى السمات الشخصية (العمر، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، عدد سنوات الخبرة العملية، عدد الدورات التدريبية في مجال التدقيق خلال آخر 5 سنوات) عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$.

تم استخدام اختبار "مان-وتني" لمعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية وهو اختبار غير معلمي يصلح لمقارنة مجموعتين من البيانات فقط. كذلك تم استخدام اختبار "كروسكال-والاس" لمعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية وهذا الاختبار اللامعلمي يصلح لمقارنة 3 مجموعات أو أكثر.

أولاً: توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية تعزى إلى العمر.

يوضح جدول (4-20) يتضح أنه باستخدام كروسكال-والاس" تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) لجميع مجالات الدراسة كانت أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ حيث لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابة المبحوثين للدراسة حول دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية تعزى إلى العمر. تفسير نتيجة الفرضية الخامسة (العمر):

هذا يعني أنه على الرغم من اختلاف الفئات العمرية للمدققين إلا أنهم يتفقون في آرائهم حول مجالات الدراسة.

جدول (4 - 20)

نتائج الفرضية الخامسة- العمر

المجال	القيمة التقريبية	الدرجة الاحتمالية (Sig)	القيمة الاحتمالية
المؤهلات العلمية والخبرة المهنية	2.602	3	.457
معايير التدقيق الدولية	1.337	3	.720
تخطيط عملية التدقيق	.120	3	.989
الاختبارات والإجراءات	2.385	3	.497
جميع المجالات معاً	0.684	3	.877

ثانياً: توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية تعزى إلى المؤهل العلمي.

يوضح جدول (4-21) أنه باستخدام اختبار "مان - وتي" تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) لمجال "الاختبارات والإجراءات" كانت أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ومن ثم فإنه يمكن قبول الفرضية القائلة بأنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة حول هذا المجال تعزى إلى المؤهل العلمي.

أما بالنسبة لباقي المجالات تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) في هذه الحالات كانت أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ومن ثم فإنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة حول تلك المجالات تعزى إلى المؤهل العلمي.

جدول (4-21)

نتائج الفرضية الخامسة - المؤهل العلمي

القيمة الاحتمالية (Sig.)	القيمة الاختبار	المجال
0.224	.759	المؤهلات العلمية والخبرة المهنية
0.147	1.051	معايير التدقيق الدولية
0.176	.931	تخطيط عملية التدقيق
*0.048	1.668	الاختبارات والإجراءات
0.107	1.243	جميع المجالات معاً

* الفرق بين المتوسطات دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

يبين الجدول رقم (4-22) متوسطات الرتب لإجابات أفراد العينة حول دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية تعزى إلى المؤهل العلمي.

جدول (4-22)

متوسطات رتب الفرضية الخامسة - المؤهل العلمي

متوسط الرتبة		المجال
دراسات عليا	بكالوريوس	
28.69	25.08	المؤهلات العلمية والخبرة المهنية
29.73	24.72	معايير التدقيق الدولية
29.31	24.87	تخطيط عملية التدقيق
31.92	23.97	الاختبارات والإجراءات
30.42	24.49	جميع المجالات معاً

من خلال نتائج الاختبار الموضحة في جدول (4-22) تبين أن متوسط الرتبة لإجابات أفراد العينة من حملة الدراسات عليا أكبر من حملة درجة البكالوريوس وذلك لمجال "الاختبارات والإجراءات".

تفسير نتيجة الفرضية الخامسة (المؤهل العلمي):

يتبين لنا من الجدول رقم (4-22) حول مجال "الاختبارات والإجراءات" كانت أكبر لدى أفراد العينة من حملة الدراسات عليا. والسبب في أن درجة الموافقة على تأثير الاختبارات والإجراءات التي يقوم بها المدققين في الحد من المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية كانت أكبر لدى حملة الدراسات عليا من حملة درجة البكالوريوس هو أن حملة درجة الدراسات عليا هم أكثر اطلاعاً بأساليب وممارسات المحاسبة الإبداعية من غيرهم من حملة درجة البكالوريوس، حيث أنه يتم تدريس اختبارات التدقيق بشكل موسع في مساق تدقيق الحسابات في الدراسات عليا، على عكس درجة البكالوريوس حيث يتم إعطاء نبذة مختصرة عن الاختبارات بشكل عام، وأيضاً كلما ازدادت الدرجة العلمية للمدقق كلما ازداد فهماً وتوسعت أفكاره وازدادت قدرته على اكتشاف مواطن الغش والتحريفات.

ثالثاً: توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية تعزى إلى المسمى الوظيفي.

يوضح جدول (4-23) أنه باستخدام كروسكال- والاس تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) لمجال "تأثير الاختبارات والإجراءات" كانت أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ومن ثم فإنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابة المبحوثين للدراسة حول هذا المجال تعزى إلى المسمى الوظيفي.

أما بالنسبة لباقي مجالات الدراسة تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) كانت أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ومن ثم فإنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابة المبحوثين للدراسة حول تلك المجالات تعزى إلى المسمى الوظيفي.

جدول (4-23)

نتائج الفرضية الخامسة - المسمى الوظيفي

القيمة الاحتمالية (.Sig)	درجات الحرية	قيمة الاختبار	المجال
.426	4	3.856	المؤهلات العلمية والخبرة المهنية
.300	4	4.878	معايير التدقيق الدولية
.573	4	2.909	تخطيط عملية التدقيق
*.047	4	9.618	الاختبارات والإجراءات
.231	4	5.597	جميع المجالات معاً

* الفرق بين المتوسطات دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$

ويبين الجدول رقم (4-24) يبين متوسطات الرتب لاستجابة المبحوثين حول دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية تعزى إلى المسمى الوظيفي.

جدول (4-24)

متوسطات رتب الفرضية - المسمى الوظيفي

متوسطات الرتب				المجال
مساعد مدقق	مدقق حسابات رئيس	مدير تدقيق	صاحب شركة التدقيق	
40.56	31.16	23.67	27.05	المؤهلات العلمية والخبرة المهنية
34.60	29.53	26.39	29.45	معايير التدقيق الدولية
38.98	27.34	24.67	29.65	تخطيط عملية التدقيق
29.04	28.41	27.67	34.00	الاختبارات والإجراءات
28.93	29.59	25.67	30.35	جميع المجالات معاً

من خلال نتائج الاختبار الموضحة في جدول (4-24) تبين أنه بالنسبة لـ "صاحب أو شريك شركة التدقيق" كان متوسط الرتبة لاستجابات المبحوثين للدراسة أكبر لمجال "الاختبارات والإجراءات" من متوسطات الرتب لباقي المسميات الوظيفية الأخرى. هذا يعني أن درجة الموافقة حول مجال "الاختبارات والإجراءات" كانت أكبر لدى "صاحب أو شريك شركة التدقيق".

تفسير نتيجة الفرضية الخامسة (المسمى الوظيفي):

يلاحظ أن صاحب أو شريك شركة التدقيق هو أكثر اهتماماً بمجال تأثير الاختبارات والإجراءات في الحد من المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية بسبب المسؤولية المهنية والقانونية الكبيرة الملقاة على عاتقه تجاه المساهمين والطرف الثالث بالنسبة لتدقيق القوائم المالية، وهو يتحمل المسؤولية كاملةً تجاههم في حال وجود غش أو اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية بالقوائم المالية بعد إصدار تقريره على عكس باقي المدققين أصحاب المسميات الأخرى بشركة التدقيق فهم تنفيذيين في داخل شركة التدقيق.

رابعاً: توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية تعزى إلى عدد سنوات الخبرة العملية.

يوضح جدول (4-25) يتضح أنه باستخدام "كروسكال- والاس" تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) لجميع مجالات الدراسة كانت أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ومن ثم فإنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابة المبحوثين للدراسة حول دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية تعزى إلى عدد سنوات الخبرة العملية.

تفسير نتيجة الفرضية الخامسة (عدد سنوات الخبرة العملية):

وتعزى هذه النتيجة إلى أن جميع المبحوثين على اختلاف عدد سنوات الخبرة لديهم يقومون باستخدام الكفاءة العلمية والخبرة الفنية وتطبيق معايير التدقيق الدولية والتخطيط السليم والتطبيق الدقيق للاختبارات والإجراءات معاً، ولا يستطيع المدقق باستخدام خبرته فقط اكتشاف المحاسبة الإبداعية بالقوائم المالية، وتؤثر هذه المجالات مجتمعةً في الحد من المحاسبة الإبداعية بالقوائم المالية.

جدول (4-25)

نتائج الفرضية الخامسة - عدد سنوات الخبرة العملية

القيمة الاحتمالية (Sig.)	درجات الحرية	قيمة الاختبار	المجال
.661	4	2.410	المؤهلات العلمية والخبرة المهنية
.446	4	3.715	معايير التدقيق الدولية
.979	4	.439	تخطيط عملية التدقيق
.709	4	2.144	الاختبارات والإجراءات
.875	4	1.220	جميع المجالات معاً

خامساً: توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية تعزى إلى عدد الدورات التدريبية في مجال التدقيق خلال آخر 5 سنوات.

يوضح جدول (4-26) أنه باستخدام اختبار "كروسكال- والاس" تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) لكل من "تأثير المؤهلات العلمية والخبرة المهنية" وكذلك لجميع المجالات معاً كانت أقل من مستوى الدلالة $\alpha=0.05$ ومن ثم فإنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابة الباحثين للدراسة حول هذا المجال وجميع المجالات معاً تعزى إلى عدد الدورات التدريبية في مجال التدقيق خلال آخر 5 سنوات.

أما بالنسبة لباقي مجالات الدراسة تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) كانت أكبر من مستوى الدلالة $\alpha=0.05$ ومن ثم فإنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابة الباحثين للدراسة حول تلك المجالات تعزى إلى عدد الدورات التدريبية في مجال التدقيق خلال آخر 5 سنوات.

جدول (4-26)

نتائج الفرضية الخامسة - عدد الدورات التدريبية في مجال التدقيق خلال آخر 5 سنوات

القيمة الاحتمالية (Sig.)	درجات الحرية	قيمة الاختبار	المجال
*.044	3	8.092	المؤهلات العلمية والخبرة المهنية
.195	3	4.704	معايير التدقيق الدولية
.365	3	3.175	تخطيط عملية التدقيق
*.028	3	9.138	الاختبارات والإجراءات
*.049	3	6.273	جميع المجالات معاً

* الفرق بين المتوسطات دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

ويبين الجدول رقم (4-27) متوسطات الرتب لاستجابة المبحوثين حول دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية تعزى إلى عدد الدورات التدريبية في مجال التدقيق خلال آخر 5 سنوات.

جدول (4-27)

متوسطات رتب الفرضية الخامسة - عدد الدورات التدريبية في مجال التدقيق خلال آخر 5 سنوات

المجال	متوسطات الرتب		
	لا يوجد	دورات 8 فأكثر	دورات 3 فأقل
المؤهلات العلمية والخبرة المهنية	42.00	29.54	19.75
معايير التدقيق الدولية	32.00	32.15	21.35
تخطيط عملية التدقيق	26.33	30.31	21.58
الاختبارات والإجراءات	37.67	29.62	18.50
جميع المجالات معاً	35.33	30.46	19.80

من خلال نتائج الاختبار الموضحة في جدول (4-27) تبين أنه بالنسبة لمجال "المؤهلات العلمية والخبرة المهنية"، وكذلك لجميع المجالات معاً كان متوسط الرتبة لاستجابات المبحوثين الذين لا يوجد لديهم أي عدد من الدورات التدريبية في مجال التدقيق خلال آخر 5 سنوات أكبر من باقي المبحوثين الذين حصلوا على دورات تدريبية متعددة. هذا يعني أن درجة الموافقة حول مجال "المؤهلات العلمية والخبرة المهنية" وكذلك لجميع المجالات معاً كانت أكبر

لدى الباحثين الذين لا يوجد لديهم أي عدد من الدورات التدريبية في مجال التدقيق خلال آخر 5 سنوات.

تفسير نتيجة الفرضية الخامسة (عدد الدورات التدريبية في مجال التدقيق خلال آخر 5 سنوات):

وتعزى نتيجة هذه الفرضية وخاصةً الذين لم يحصلوا على الدورات التدريبية في مجال المؤهلات العلمية والخبرة المهنية وباقي المجالات الأخرى في الحد من المحاسبة الإبداعية بالقوائم المالية إلى حاجتهم للدورات التدريبية التي لم يستطيعوا أن يحصلوا عليها بسبب انشغالهم بتنفيذ عمليات التدقيق، وعدم وجود الوقت الكافي للحصول على الدورات التدريبية اللازمة في مجال التدقيق حيث كلما ازدادت عدد الدورات التي يحصل عليها المدقق ازدادت حصيلة المعرفة لديه والإلمام بمجال اكتشاف أساليب المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية، وبالتالي أثرت على خبرته المهنية.

الفصل الخامس النتائج والتوصيات

- النتائج.
- التوصيات.
- الدراسات المستقبلية المقترحة.

5-1 النتائج:

- من خلال الدراسة النظرية والعملية توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:
- (1) أظهرت نتائج اختبار المجال الأول أنه تتوافر المؤهلات العلمية والخبرة المهنية والكفاءة الفنية لدى مدققي الحسابات وبالتالي فهي تساعدهم في التعرف على مواطن الغش بالحسابات والتقارير المالية للشركات موضع التدقيق وصولاً إلى اكتشاف الممارسات السلبية للمحاسبة الإبداعية والحد منها في القوائم المالية بنسبة وصل تأثيرها إلى (84.45%).
 - (2) يلتزم مدققوا الحسابات بشركات التدقيق بمعايير التدقيق الدولية عند قيامهم بعملية التدقيق للشركات موضع التدقيق، وهذا يساعدهم في اكتشاف أساليب وممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية حيث وصلت نسبة الموافقة وتأثير هذا العامل إلى (81.73%) حسب تحليل فقرات المجال الثاني، ويرجع ذلك إلى أن إتباع معايير التدقيق الدولية تزيد من اكتشاف حالات الغش والتحرير بالقوائم المالية، وتقليل احتمال وجود ممارسات محاسبة إبداعية لا يتم اكتشافها.
 - (3) تتفق معظم آراء عينة الدراسة بنسبة (81.64%) حسب تحليل فقرات المجال الثالث في أن مدققي الحسابات يقومون بتخطيط عملية التدقيق قبل البدء بها كما وردت في معايير العمل الميداني ضمن معايير التدقيق العشرة المتعارف عليها، وبالتالي التزامهم بها يعزز من قدرة مدققي الحسابات في الحد من المحاسبة الإبداعية بالقوائم المالية.
 - (4) توضح الدراسة حسب تحليل فقرات المجال الرابع اتفاق معظم فئات عينة الدراسة بدرجة مرتفعة جداً حيث بلغت نسبة (85.07%) على أن مدققي الحسابات بشركات التدقيق يتقيدون بتطبيق الاختبارات اللازمة للكشف عن أساليب المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية التي تمارسها الشركات، والسبب في هذه النسبة المرتفعة جداً هو أن الاختبارات هي الوسيلة الأنجع والأقوى في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية.
 - (5) تتفق معظم آراء عينة الدراسة بدرجة مرتفعة جداً حيث بلغت نسبة (83.20%) حسب تحليل فقرات جميع المجالات معاً على أن لمدقق الحسابات الدور الجوهري في اكتشاف ممارسات وأساليب المحاسبة الإبداعية بالقوائم المالية من خلال قيامه باستخدام المؤهلات العلمية والخبرة المهنية والفنية، والتزامه بتطبيق معايير التدقيق الدولية، وتخطيط عملية التدقيق قبل البدء بها، وأخيراً الوسيلة الأقوى التطبيق الفعلي للاختبارات والإجراءات في بنود القوائم المالية كل هذه الأمور مجتمعةً تساعده في تقليل المخاطر إلى أدنى مستوياتها.
 - (6) أظهرت نتيجة تحليل المجال الخامس أنه على الرغم من اختلاف الفئات العمرية للمدققين إلا أنهم يتفقون في آرائهم حول جميع مجالات الدراسة وأثرها في الحد من المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية.

(7) يساهم ارتفاع مستوى التأهيل العلمي في تعزيز قدرات المدقق على اكتشاف أساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة في القوائم المالية، حيث أوضحت نتيجة تحليل المجال الخامس "المؤهل العلمي" وجود فروقات في مجال الاختبارات والإجراءات بصورة أكبر من غيرها من المجالات الأخرى في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية تعزى لصالح أصحاب الدراسات العليا أكثر من حملة درجة البكالوريوس حسب النتائج الواردة في الجدول رقم (4-22).

(8) يؤدي ارتفاع المسميات الوظيفية في شركات التدقيق إلى زيادة المسؤولية الملقاة على عاتقهم تجاه مستخدمي القوائم المالية من حيث مدى عدالة القوائم المالية وخلوها من الغش والتحريفات الجوهرية، حيث أوضحت نتيجة تحليل المجال الخامس "المسمى الوظيفي" وجود فروقات في مجال الاختبارات والإجراءات بصورة أكبر من غيرها من المجالات الأخرى في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية تعزى لصالح صاحب شركة التدقيق أكثر من باقي المسميات الأخرى في شركات التدقيق حسب النتائج الواردة في الجدول رقم (4-24).

(9) أظهرت نتيجة تحليل المجال الخامس أيضاً أن عدد سنوات الخبرة لدى مدققي الحسابات تؤثر إيجاباً في اكتشاف أساليب المحاسبة الإبداعية، والحد من تأثيرها على القوائم المالية.

(10) يؤدي زيادة عدد الدورات التدريبية في مجال تدقيق الحسابات واكتشاف الغش والتحريفات الجوهرية بالقوائم المالية في زيادة خبرة مدققي الحسابات وتوسيع آفاقهم حول مواطن اكتشاف التحريفات الجوهرية بالحسابات المالية، حيث أوضحت نتيجة تحليل المجال الخامس "عدد الدورات التدريبية في مجال التدقيق خلال آخر 5 سنوات" وجود فروقات في جميع المجالات الأخرى في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية تعزى لصالح الذين لم يتلقوا أي دورات تدريبية أكثر غيرهم ممن حصلوا على الدورات التدريبية في شركات التدقيق حسب النتائج الواردة في الجدول رقم (4-27).

5- 2 التوصيات:

- 1) تفعيل البرامج والدورات التدريبية بصورة مستمرة في مجال اكتشاف الغش والتحريرات الجوهرية، والعمل على إلحاق مدققي الحسابات ممن تنقصهم الدورات التدريبية وغيرهم بها لرفع كفاءتهم العلمية والمهنية، ولتحسين مستوى أدائهم وتطويره بما يتلاءم مع التطورات المستمرة في بيئة الأعمال.
- 2) ضرورة قيام الجمعيات المهنية بعقد ورش عمل ودورات متخصصة لأعضائها تتعلق بتوضيح تأثير أساليب وممارسات المحاسبة الإبداعية على مهنتي المحاسبة وتدقيق الحسابات، بيان دور أساليب المحاسبة الإبداعية في انهيار الشركات العالمية مثل (شركة انرون)
- 3) العمل على توعية المساهمين والمهتمين من الطرف الثالث من مستخدمي القوائم المالية بأهمية عملية تدقيق الحسابات المالية للمنشأة في حمايتها واستمراريتها والتأكد من عدالة القوائم المالية الخاصة بها وخلوها من أي غش أو تحريفات جوهرية تؤثر على موثوقية ومصداقية المعلومات المالية بها.
- 4) العمل على زيادة الاهتمام بالتأهيل العلمي والمهني لمدققي الحسابات وتطوير أدائهم، لأن هذا يزيد من مهاراتهم العلمية ويوسع آفاقهم الفكرية في مجال تدقيق الحسابات.
- 5) ضرورة تفعيل دور الجمعيات المهنية في تثقيف المجتمع بطبيعة عملية التدقيق ودور المدقق وحدود مسؤولياته.
- 6) ضرورة الاهتمام بالجوانب الأخلاقية في مجال المحاسبة بشكل عام، حيث إن العنصر الأخلاقي هو العامل الأهم في مجال الممارسات المحاسبية الإبداعية.
- 7) تفعيل دور الجمعيات المهنية في القيام بدراسة موسعة لقضايا المحاسبة الإبداعية السابقة للتعرف على الأساليب المستخدمة في تلك القضايا، ومن ثم وضع المعايير والإجراءات التي يجب على المدقق إتباعها في معالجة هذه القضايا.
- 8) الاهتمام بنشر الوعي الفكري والثقافي المستمر بخطورة التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على القوائم المالية، وعلى السمعة التجارية للشركة.
- 9) التوسع بشكل كبير في استخدام النظم الإلكترونية الحديثة في عمليات التدقيق لما لها من أثر في تخفيض الوقت والجهد والتكلفة المبذولة في عمليات التدقيق.
- 10) ضرورة العمل على إصدار تشريعات حازمة من قبل الجمعيات المختصة تتضمن فرض عقوبات مشددة على الشركات التي تمارس أساليب المحاسبة الإبداعية في قوائمها المالية.
- 11) العمل على تقنين قدرة الإدارة على التلاعب بالقوائم المالية، وذلك من خلال وضع ضوابط كافية لاستخدام البدائل المتاحة في القياس المحاسبي، مع وضع ضوابط كافية لاستخدام كل بديل.

5- 3 الدراسات المستقبلية المقترحة:

- بعد الإطلاع على أدبيات الدراسة حول موضوع المحاسبة الإبداعية أو التجميلية في مجال البحث العلمي في فلسطين نقتراح إجراء المزيد من البحوث في هذا الموضوع لكي تكون نقطة انطلاق للباحثين والمهتمين في هذا المجال ونذكر منها:
- 1) واقع المحاسبة الإبداعية في الشركات والمصارف الفلسطينية.
 - 2) دور مدقق الحسابات الداخلي في منع الإدارة من ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية للشركة.
 - 3) مدى فاعلية لجان التدقيق في الحد من المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية.
 - 4) أثر استخدام المحاسبة التجميلية على قدرة المنشآت على الاستمرار في أداء أعمالها في المستقبل.
 - 5) دور معايير التدقيق الدولية في اكتشاف أساليب المحاسبة الإبداعية في ضوء التطورات الاقتصادية الحديثة.
 - 6) مدى تأثير استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية على أسعار الأسهم في بورصة فلسطين.

المراجع

قائمة المراجع

أولاً المراجع العربية:

* القرآن الكريم.

* السنة النبوية.

(1) أبو عجيلة، عماد وحمدان، علام. (2009). "أثر الحوكمة المؤسسية على إدارة الأرباح (دليل من الأردن)"، بحث مقدم إلى الملتقى العلمي الدولي بعنوان: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، المنعقد بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بالجزائر، يومي 20-21 أكتوبر.

(2) أحمد، سامح. (2010)، "اكتشاف الغش والتلاعب في القوائم المالية"، الإدارة العامة للطباعة والنشر، معهد الإدارة العامة، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض-المملكة العربية السعودية.

(3) أرينز، أفين ولوبك، جيمس. (2002). "المراجعة مدخل متكامل"، ترجمة الديسطي، محمد، تدقيق حجاج، أحمد، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية.

(4) الأشقر، هاني. (2010). "إدارة الأرباح وعلاقتها بالعوائد غير المتوقعة للسهم ومدى تأثير العلاقة بحجم الشركة (دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية)"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.

(5) الأغا، عماد. (2012)، "المحاسبة الإبداعية" نسخة إلكترونية، مجلة مال وأعمال، قسم العلوم الإدارية والمالية، الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية-غزة، العدد (2).

(6) الأغا، عماد. (2011)، "دور حوكمة الشركات في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية (دراسة تطبيقية على البنوك الفلسطينية)"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة.

(7) باقي، محسن. (2006). " دور مراجع الحسابات في مواجهة تحديات المحاسبة الإبداعية (التلاعب في الحسابات): دراسة نظرية"، ورق عمل في مجلة جامعة دمشق.

(8) البارودي، شريف. (2002)، "تحليل لأساليب التأثير على النتائج والمراكز المالية وأثرها على جودة المعلومات بالقوائم المالية"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، ص 101-421.

(9) بطاينة، لؤي. (2010). "المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية"، مقال في جريدة عمان، مايو. www.main.omdaily.com، 2012/7/8.

(10) البطنجي، فادي. (2011). "مدى إدراك محلي الائتمان لإجراءات المحاسبة الإبداعية (حالة المصارف العاملة في فلسطين)"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.

- 11) بطو، علاء. (2006)، المحاسبة الإبداعية إزاء الفجوة الضريبية ومدى الإذعان الضريبي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة البصرة - العراق.
- 12) جامعة القدس المفتوحة. (2007)، "مبادئ المحاسبة 1"، الطبعة الرابعة منشورات جامعة القدس المفتوحة، فلسطين.
- 13) جرار، عدي. (2006)، تطوير إستراتيجية للحد من الآثار السلبية لاستخدام المحاسبة الإبداعية في الشركات المساهمة العامة الأردنية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.
- 14) جربوع، يوسف. (2007)، "أساسيات الإطار النظري في مراجعة الحسابات"، الطبعة الثانية، مكتبة أفاق للنشر والتوزيع، غزة، فلسطين.
- 15) جربوع، يوسف. (2005). مدى قدرة المراجع الخارجي من خلال التحليل المالي على اكتشاف الأخطاء غير العادية والتنبؤ بفشل المشروع - دراسة تطبيقية على مراجعي الحسابات القانونيين في قطاع غزة-فلسطين، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية-غزة، المجلد (13)، العدد (1)، ص 263-295.
- 16) جربوع، يوسف. (2001)، "أساسيات الإطار العملي في مراجعة الحسابات"، الطبعة الأولى، مكتبة أفاق للنشر والتوزيع، غزة، فلسطين.
- 17) جمعة، محمد. خالدون، أحمد. (2001)، "مفاهيم التدقيق المتقدمة"، المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان-الأردن، فبراير.
- 18) جمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينية. (2003)، "دليل المحاسب والمراجع الفلسطيني"، الإصدار الثاني، غزة-فلسطين، يناير.
- 19) حسن، حازم. (2002)، "المحاسبة الإبداعية"، مجلة المحاسبة، العدد (114)، أبريل-يونيو.
- 20) حسين، محمد. (2004)، "الفحص المحاسبي للتغير الاختياري في السياسات المحاسبية في منشآت الأعمال المتعثرة بغرض خدمة مراجعي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة.
- 21) الحلبي، ليندا. (2009). " دور مراجع الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن.
- 22) الحلو، شيرين. (2012)، "المسؤولية المهنية لمدققي الحسابات في اكتشاف الغش والخطأ في القوائم المالية: دراسة تطبيقية لمكاتب تدقيق الحسابات في قطاع غزة"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.

- 23) حماد، أكرم. (2005)، " الرقابة المالية في القطاع الحكومي"، الطبعة الأولى، جبهة للنشر والتوزيع عمان-الأردن. نقلاً عن الحلو، شيرين. (2012)، "المسؤولية المهنية لمدققي الحسابات في اكتشاف الغش والخطأ في القوائم المالية: دراسة تطبيقية لمكاتب تدقيق الحسابات في قطاع غزة"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- 24) حماد، طارق. (2005)، "التقارير المالية"، الدار الجامعية، الإسكندرية-مصر.
- 25) حماد، طارق. (2004)، "موسوعة معايير المراجعة-الجزء الأول: مسؤوليات المراجعة-تخطيط المراجعة"، الدار الجامعية، الإسكندرية-مصر.
- 26) حماد، طارق. (2002). دراسة انتقادية لمسؤولية المراجع عن اكتشاف الغش في ضوء المستجدات في المعايير الأمريكية والدولية، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بني سويف، العدد الأول، ص 20-43.
- 27) حمادة، رشا. (2010). "دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية: دراسة ميدانية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية - المجلد (26) ، العدد (4).
- 28) الخشاوي، علي، والدوسري، محسن. (2008). " المحاسبة الإبداعية ودور المدقق في التحقق من ممارستها ونتائجها"، بحث مقدم إلى مسابقة البحوث التاسعة على مستوى جميع قطاعات ديوان المحاسبة، عمان، الأردن. ديوان المحاسبة الكويتي www.Sabq8.org.
- 29) دهمش، نعيم، وأبو زر، عفاف. (2005). "أخلاقيات المحاسبة الإبداعية: عرض وتحليل"، المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الإسراء الأهلية، عمان-الأردن، 29-31 آذار.
- 30) الذنبيات، علي. (2009). "تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية نظرية وتطبيق"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الجامعة الأردنية، عمان-الأردن.
- 31) الذنبيات، علي. (2006)، "تدقيق الحسابات في ضوء معايير التدقيق الدولية والأنظمة والقوانين المحلية النظرية والتطبيقية"، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، عمان-الأردن.
- 32) شاهين، علي. (2011)، "إدارة الأرباح ومخاطرها في البيئة المصرفية: دراسة تحليلية تطبيقية على المصارف الوطنية الفلسطينية"، بحث محكم، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية-غزة.
- 33) الشمري، جاسم. (2000)، "القياس المحاسبي لآثار الأنشطة خارج الميزانية ومشاكل الإفصاح عنها: دراسة تطبيقية على المصارف"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، بنها.
- 34) عمورة، جمال. وشريفي، أحمد. (2011). " دور وأهمية الإبداع المحاسبي والمالي في عملية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية و المالية" ، بحث مقدم للملتقى الدولي بعنوان: الإبداع

والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة، المنعقد بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة البليدة، الجزائر، يومي 18-19 مايو.

(35) غالي، جورج. (2002)، "طرق ومشاكل المحاسبة عن اندماج الشركات"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

(36) القطيش، حسن والصوفي، فارس. (2011)، "أساليب استخدام المحاسبة الإبداعية في قائمتي الدخل والمركز المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الإسراء، العدد (27).

(37) لطفي، أمين. (2007)، "دراسات متقدمة في المراجعة وخدمات التأكد"، الدار الجامعية، الإسكندرية - مصر.

(38) لطفي، أمين. (2005)، "مسؤوليات وإجراءات المراجع في التقرير عن الغش والممارسات المحاسبية الخاطئة"، الدار الجامعية، الإسكندرية - مصر.

(39) المخيزيم، عبد الرحمن. (2008). " دور المدقق في التحقق من ممارسات ونتائج المحاسبة الإبداعية"، بحث مقدم إلى مسابقة البحوث التاسعة على مستوى جميع قطاعات ديوان المحاسبة، دولة الكويت. ديوان المحاسبة الكويتي www.Sabq8.org.

(40) مرزوقة، صالح. وبوهرين، فتيحة. (2010). "الإبداع المحاسبي من خلال معايير المحاسبة الدولية"، بحث مقدم للملتقى الدولي بعنوان: الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة، المنعقد بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة البليدة، الجزائر، يومي 12-13 مايو.

(41) مركز الميزان لحقوق الإنسان. (2003)، مؤتمر الموازنة العامة الأولى للسلطة الوطنية الفلسطينية. نقلاً عن الحلو، شيرين. (2012)، "المسؤولية المهنية لمدققي الحسابات في اكتشاف الغش والخطأ في القوائم المالية: دراسة تطبيقية لمكاتب تدقيق الحسابات في قطاع غزة"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.

(42) مطر، محمد. (2006)، "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان - الأردن.

(43) مطر، محمد والحلبي، ليندا. (2009). " دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار لمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية" بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الذي نظمته جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن.

(44) منتديات عالم المحاسبة وتدقيق الحسابات. (2011). "دور مراجع الحسابات في الحد من آثار استخدام المحاسبة الإبداعية في إعداد القوائم المالية"، <http://world-acc.net>, 2012/7/16.

45) نور، عبد الناصر وصيام، وليد والخداش، حسام الدين. (2005)، "أصول المحاسبة المالية الجزء الثاني"، الطبعة الثالثة، عمان دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن.

ثانياً المراجع الأجنبية:

- 1) Amat, O., Blake, j. and Oliveras, E. (1999), "The Struggle against Creative Accounting: Is "True and Fair View" Part of the Problem or Part of the Solution," Economics Working Papers 363, Department of Economics and Business, University of Pompeu Fabra.
- 2) Anderson, S. (2002), "Earnings Management and Creative Accounting activities", Disclosure Practices Update January.
- 3) Arens, Alvin. Elder, Randal. And Beasley, Mark. (2012). "Auditing and Assurance Services", Prentice Hall, This 14th edition.
- 4) Desai, et. al, (2003). "The reputational penalty for aggressive accounting earnings restatements and management turnover".
- 5) Garrison, R.H., Noreen, E.W and Brewer, P.C, " Managerial Accounting", Thirteenth Edition, New York.
- 6) Gherai, D and Balaciu, D. (2011). "From Creative Accounting Practices And Enron Phenomenon to Current Financial Crisis", Annales Universitatis Apulensis Series Oeconomica, vol.13, no.1.
- 7) Gowthorpe, Catherine and Amat, Oriol. (2005). "Creative Accounting: Some Ethical Issues of Macro – and Micro- Manipulation", Journal of Business Ethics: part 1, Vol. 57 Issue 1, p 55 – 64.
- 8) Gowthorpe, C. Amity, O. (2004). "Creative Accounting: Nature, Incidence and Ethical Issues", Journal of Economic Literature classification: M41.
- 9) Holtzman, M., Ventuti, E. and Fonfeder, R.(2003), "Enron and Raptors", The CPA Journal, November.- Thomas, W. (2002). The rise and Fall of Enron. Journal of Accountancy, April.
- 10) Jameson, M (1988), "Practical Guide to Creative Accounting". Kogan, London .
- 11) Joel, Seigel. (1985). "Financial Analysis A programmed Approach", Printice - Hall Inc. New York.

- 12) Kieso, donaldo. E; Weygandt, Warfield. J; Jerry, terry. D (2008), "Intermediate Accounting", John wiley & sonf.
- 13) Matis, D. Valdu, A. and Negrea, L. (2009), „Cash-Flow Reporting Between Potential Creative accounting Techniques And Hedging Opportunities: Case Study Romania, " Annales University", Apulensis Series Oeconomica, vol.11, no.1.
- 14) Mele, D. (2005), "Ethical Education in Accounting: Integrating Rules, Values and Virtues", Journal of Business Ethics, 57: <http://www.springerlink.com/content/tr01254346528x38>.
- 15) Mulford, C.W., and Comiskey, E.E.:(2005), "Creative Cash Flow Reporting Uncovering Sustainable Financial Performance", New York: John Wiley and Sons Inc.
- 16) Mulford, C. E. Comiskey (2002), "The Financial Numbers Game: detecting creative accounting practices", New York : John Wiley & Sons Inc.
- 17) Naser, K. (1993), "Creative Financial Accounting: Its Nature and Use", Hemel Hempstead: Prentice Hall
- 18) Nicolaescu, C. and paneta, F. (2008), "Ethics in Accounting", Annals of Oradea University. Economics; - Volume III - Finances, Banks and Accountancy. Cod JEL: M41 F30
- 19) Oliveras, E; Amat, O. (2003). Ethics and Creative Accounting: Some Empirical Evidence on Accounting for Intangibles in Spain. "Economics and Business", working paper No.732 pp:225-249 online, Available in www.upf.edu.
- 20) Oliver, K., Dean. G, Clarke by, F., (1989), "Corporate Collapse: Accounting, Regulatory and Ethical Failure", amaxo.Ca.
- 21) Rabin, CE. (2004). "Determinates of auditors attitudes toward creative accounting", University of witwaters online available, www.soa.witeac.za
- 22) Schilit, Howard (2002), "financial shenanigans", 2ND edn, McGraw-Hill, New York.
- 23) Sen, D. and Inanga, E. (2005), "Creative Accounting in Bangladesh and Global Perspectives", Partners' Conference Program Book, Partners' Conference, Maastricht School of Management, The Netherlands (July 6-8)

24) Smith, T. (1992), "Accounting for Growth", London: Century Business.

25) Stolowy, H; Breton, G. (2000), "A framework for the classification accounts manipulation", HEC School of Management, online Available :www.dissertation.com.

ثالثاً المواقع الإلكترونية:

(1) موقع المحاسبون دوت نت www.infotechaccountants.com

(2) <http://world-acc.net/vb/showthread.php?t=4925>

(3) <http://www.aleqtisadiah.com/article.php?do=show&id=2616>

(4) [Business Dictionary.Com](http://www.BusinessDictionary.Com).

الملاحق

ملحق رقم (1) استبانة الدراسة



الجامعة الإسلامية - غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية التجارة
قسم المحاسبة والتمويل

السيد الفاضل/..... حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
تحية طيبة وبعد ،،،

الموضوع/ استبيان لدراسة علمية

يهدف هذا الاستبيان إلى دراسة (دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية: دراسة تطبيقية على شركات التدقيق العاملة في قطاع غزة)، وذلك كمتطلب تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل من الجامعة الإسلامية بغزة. ونظراً لخبرتك العلمية والعملية في هذا المجال فإنه يشرفني مساهمتكم في هذه الدراسة من خلال التفضل بالإطلاع على هذه الإستبانة والإجابة على أسئلتها بكل موضوعية حيث إن دقة نتائجها تعتمد بدرجة كبيرة على صحة إجاباتكم، مما يساعد الباحث في الوصول إلى نتائج سليمة ودقيقة تعزز البحث العلمي بالشكل الأمثل في فلسطين.

ويتقدم الباحث بالشكر الجزيل والتقدير لسيادتكم نظير تعاونكم المثمر لإتمام هذا البحث، ويؤكد لكم الحرص الشديد على سرية البيانات المقدمة من قبلكم وأنها لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

ملاحظة: المحاسبة الإبداعية هي استخدام المرونة المعطاة في القواعد والمبادئ والسياسات المحاسبية، وتوظيفها بغرض إظهار قوائم مالية لا تعبر عن الوضع المالي الحقيقي للشركة، وإنما لتحقيق أهداف إدارة الشركة أو أي أهداف أخرى.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

الباحث

محمد أحمد الصوري

القسم الأول: معلومات عامة:

الرجاء وضع إشارة (√) في البديل المناسب لكل عبارة من العبارات التالية:

(1) العمر بالسنوات:

- 30 سنة فأقل 30- أقل من 40 سنة
 40- أقل من 50 سنة 50 سنة فأكثر

(2) المؤهل العلمي:

- دبلوم بكالوريوس
 دراسات عليا

(3) الشهادات المهنية:

- محاسب قانوني فلسطيني (PCPA) محاسب قانوني عربي (ACPA)
 محاسب قانوني أمريكي (AICPA) محاسب قانوني بريطاني (ACCA)
 لا يوجد

(4) المسمى الوظيفي:

- صاحب أو شريك شركة التدقيق مدير شركة التدقيق
 مدقق حسابات رئيس مساعد مدقق
 أخرى، حددها

(5) عدد سنوات الخبرة العملية:

- 5 سنوات فأقل 5- أقل من 10 سنوات
 10- أقل من 15 سنة 15 سنة - أقل من 20 سنة
 20 سنة فأكثر

(6) عدد الدورات التدريبية في مجال التدقيق خلال آخر 5 سنوات:

- 3 دورات فأقل 4- 7 دورات
 8 دورات فأكثر لا يوجد

القسم الثاني: محاور الدراسة:

الرجاء وضع إشارة (√) في المكان المناسب لكل عبارة من العبارات التالية حسب الذي تراه الأنسب لكم:

المحور الأول: تتوافر المؤهلات العلمية والخبرة المهنية لدى مدققي الحسابات للحد من المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية.					م	الفقرة
درجة الموافقة						
منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جداً		
					1	كبر حجم شركة التدقيق يجعلها أكثر حرصاً على توظيف مدققين ذوي كفاءة عالية مما يزيد من قدرتهم على اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية.
					2	يتوافر لدى شركة التدقيق فريق من المدققين المؤهلين علمياً.
					3	يتوافر لدى شركة التدقيق فريق من المدققين المؤهلين عملياً ومهنيّاً.
					4	تشجع شركة التدقيق مدققيها على حضور الندوات والمؤتمرات العلمية والمهنية في مجال التدقيق.
					5	تهتم شركة التدقيق بزيادة أداء وكفاءة المدققين من خلال صقل وتنمية خبراتهم باستمرار مما يزيد من قدرتهم على تحديد طبيعة البنود التي يمكن التلاعب بها.
					6	تستعين شركة التدقيق ببعض موظفي المنشأة محل التدقيق ممن يتوافر لديهم التأهيل العلمي المناسب والخبرة الكافية لزيادة القدرة على اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية.
					7	تعمل شركة التدقيق على الاستعانة بالمدققين الداخليين ولجان التدقيق لمساعدتها على اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية.
					8	تتوافر لدى مدققي الحسابات الخبرة الكافية عن نوع الصناعة التي تنتمي إليها المنشأة محل التدقيق.
					9	يتم تخصيص وتقسيم مهام العمل بين المدققين والمساعدين وفقاً لمؤهلاتهم العلمية وخبراتهم المتنوعة.
					10	تراعي شركة التدقيق الاحتفاظ بمدققين ذوي كفاءة مهنية وخبرة عالية لمساعدتها على اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية.
					11	المهارات الشخصية والخبرات الفنية الموجودة لدى فريق التدقيق تساعد بدرجة كبيرة في اكتشاف أساليب المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية.
					12	قبول مدقق الحسابات أي عملية تدقيق في حين عدم توافر لديه الخبرة المناسبة في طبيعتها يؤثر سلباً على اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية.

المحور الثاني: يلتزم مدققي الحسابات بمعايير التدقيق الدولية للحد من المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية.

درجة الموافقة					الفقرة	م.
منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جداً		
					يتوافر لدى مدقق الحسابات المعرفة الكافية بمعايير التدقيق الدولية التي تمكنه من اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية.	1
					تعمل شركات التدقيق على الالتزام بالإجراءات المطلوبة لتنفيذ عمليات التدقيق حسب معايير التدقيق الدولية.	2
					يقوم مدقق الحسابات ببذل العناية المهنية الواجبة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية للكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية.	3
					يتم تطبيق الاختبارات والإجراءات الروتينية في عملية التدقيق وفقاً للأصول المهنية لزيادة قدرة المدقق على اكتشاف التلاعب بالقوائم المالية.	4
					تقوم شركة التدقيق بتدريب مدققي الحسابات على التخطيط السليم لعملية التدقيق قبل البدء بها لأي شركة حتى يتمكن من القيام بعمله بالصورة الصحيحة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية.	5
					توجد سياسات وإجراءات مكتوبة وواضحة تسهم في تنفيذ خطة التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية والمتطلبات المهنية.	6
					يتم إجراء عمليات تقييم مستمرة ذاتياً لأداء الشركة وتطبيق رقابة الجودة لبيان مدى الالتزام بمعايير التدقيق الدولية.	7
					يلتزم مدققوا الحسابات بتأدية مهامهم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية لمساعدتهم على اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية السلبية في القوائم المالية.	8
					الالتزام مدققوا الحسابات بأداء مهامهم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية يحسن من قدرتهم على المنافسة للقيام بتدقيق القوائم المالية للمنشآت الأجنبية.	9
					تزويد شركة التدقيق لعملائها بالتعاميم والنشرات والتعديلات الصادرة عن الهيئات المهنية والمختصة يساعد في حصر ممارسات المحاسبة الإبداعية.	10
					أساليب اكتشاف الغش والممارسات الخاطئة الواردة في معايير التدقيق الدولية تساعد المدققين بدرجة كبيرة في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية الحقيقية.	11
					صعوبة عملية التدقيق، ودرجة التعقيدات المصاحبة لها يؤثران إيجاباً في اكتشاف أساليب المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية.	12
					بقاء مدققي الحسابات مدققين لحسابات الشركة مدة طويلة من الزمن يعزز من قدرتهم بصورة وثيقة في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية وأثارها عليها.	13

المحور الثالث: يلتزم مدققي الحسابات بتخطيط عملية التدقيق للحد من المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية.

م	الفقرة	درجة الموافقة				
		مرتفعة جداً	مرتفعة	متوسطة	منخفضة	منخفضة جداً
1	يتم تخطيط عملية التدقيق بشكل منظم وكفؤ وفعال قبل البدء بها.					
2	تعمل شركة التدقيق على فهم طبيعة عمل المنشأة قبل القيام بعملية التدقيق مما يعزز قدرة مدققيها على اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية					
3	يتم إعطاء عملية التدقيق الوقت الكافي حسب طبيعة المهام التي يقوم بها المدقق					
4	يؤدي عدم ممارسة مدقق الحسابات الشك المهني في عملية التدقيق إلى احتمال احتواء القوائم المالية على ممارسات المحاسبة الإبداعية التي لا يتم اكتشافها.					
5	عند تخطيط عملية التدقيق يقوم المدقق بتقدير وتحديد العمليات والبنود التي من المحتمل أن تحتوي على ممارسات المحاسبة الإبداعية فيها، وذلك بهدف التأثير في أرصدة القوائم المالية.					
6	يتم تعديل خطة التدقيق في حال ظهور دلائل على الممارسات السلبية للمحاسبة الإبداعية، وتتضمن إجراءات إضافية لتحديد تأثيرها في بنود القوائم المالية.					
7	يقوم مدقق الحسابات بعد تخطيط إجراءات عملية التدقيق بتقدير فيما إذا كان إجمالي البيانات التي لم يتم تدقيقها بطريق العينة ذات أهمية نسبية أم لا.					
8	يبدل مدقق الحسابات جهده للكشف عن مدى وجود تحريفات في القوائم المالية ناتجة عن قيام الإدارة باستخدام ممارسات المحاسبة الإبداعية فيها.					
9	تنوع طبيعة وحجم الأدلة التي يحصل عليها المدقق تساعده في الحصول على تأكيد معقول بعدم وجود تحريفات جوهرية في القوائم المالية.					
10	يضع مدقق الحسابات برامج تدقيق تتضمن طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات عملية التدقيق المطلوبة لتنفيذ خطة تدقيق شاملة تساعده في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية.					
11	يصمم مدقق الحسابات برامج توفر تأكيد معقول عن اكتشاف التحريفات الجوهرية في القوائم المالية، وذلك استجابة للتحريفات الجوهرية المرتفعة المترتبة على استخدام المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية.					
12	يقوم المدقق باتخاذ منهجيات تدقيق معينة للكشف عن عمليات تتطوي عليها ممارسات المحاسبة الإبداعية.					
13	استخدام شركة التدقيق لأساليب العينة الإحصائية في عملية التدقيق يؤثر سلباً على إمكانية اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية.					

المحور الرابع: يطبق مدققي الحسابات الاختبارات والإجراءات اللازمة في القوائم المالية للحد من المحاسبة الإبداعية فيها.

درجة الموافقة					الفقرة	م.
منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جداً		
					يقوم مدقق الحسابات بقراءة كتيبات النظم والسياسات الموضوعية لدى العميل، وفحص المستندات والدفاتر والسجلات والتقارير، وملاحظة الأنشطة وآلية تشغيل النظام المحاسبي بالوحدة الاقتصادية.	1
					يقوم مدقق الحسابات بدراسة التقرير السنوي للإدارة عن مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي الموجود في المنشأة محل التدقيق.	2
					يناقش مدقق الحسابات إدارة الشركة في أسباب اختيار السياسات المحاسبية لإعداد التقارير المالية، ويقوم بتقييم مدى انسجامها مع المعايير الدولية.	3
					يقوم مدقق الحسابات بمناقشة الإدارة بكيفية وضع التقديرات المحاسبية.	4
					يتأكد مدقق الحسابات من كفاية الإفصاح والشفافية في التقارير المالية، ومن تطبيق المبادئ والسياسات المحاسبية في الشركة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية.	5
					يناقش مدقق الحسابات الإدارة عند تغيير المبادئ والسياسات المحاسبية المطبقة، ويدرس أثرها في التقارير المالية.	6
					يقوم مدقق الحسابات بالتحقق من صحة العمليات المالية من خلال إعادة تشغيل وتتبع العمليات المالية منذ بداية نشأتها وحتى نهايتها في القوائم المالية.	7
					يتم إجراء المقارنات بين القيم المسجلة في التقارير المالية والتوقعات التي يتوصل إليها المدقق.	8
					يراجع المدقق حساب النسب المالية ويتأكد من صحتها ودقتها، ويقارنها بالسنوات السابقة والبيانات الأخرى المرتبطة بها.	9
					يقوم المدقق بفحص ومراجعة الأرصدة الختامية بدفتر الأستاذ العام لحسابات قائمة الدخل وقائمة المركز المالي.	10
					يتم التأكد من ملاءمة الأهداف والسياسات الموضوعية، وبيان الانحرافات والإبلاغ عنها للجهات المختصة.	11
					إذا اكتشف المدقق وجود تحريفات في القوائم المالية لا يتردد بإبلاغ الإدارة إذا كانت هي الجهة المسؤولة عن حدوث هذه التحريفات الناتجة عن الممارسات السلبية، ويطلب منها تعديل القوائم المالية حسب الظروف الجديدة المكتشفة.	12
					يتم الاتصال مع الجهات المختصة عند عدم استجابة الإدارة لتوصيات المدقق حول وجود دلائل محتملة لتجاوزات معينة.	13

مع تحيات الباحث

ملحق رقم (2)

قائمة بأسماء محكمي الاستبانة

م	الاسم	الدرجة العلمية	الوظيفة	مكان العمل
1	أ.د. حمدي شحدة زعرب	أستاذ	1. نائب عميد كلية التجارة.	الجامعة الإسلامية
			2. محاضر أكاديمي بقسم المحاسبة.	
2	أ.د. علي عبد الله شاهين	أستاذ	1. مساعد نائب الرئيس للشؤون الإدارية والمالية بالجامعة الإسلامية.	الجامعة الإسلامية
			2. محاضر أكاديمي بقسم المحاسبة.	
3	د. جبر إبراهيم الداعور	أستاذ مشارك	محاضر أكاديمي بقسم المحاسبة.	جامعة الأزهر
4	د. سمير خالد صافي	أستاذ مشارك	1. رئيس قسم الاقتصاد والعلوم السياسية.	الجامعة الإسلامية
			2. محاضر أكاديمي بقسم الاقتصاد والإحصاء التطبيقي.	
5	د. ماهر موسى درغام	أستاذ مشارك	محاضر أكاديمي بقسم المحاسبة.	الجامعة الإسلامية
6	د. صبري ماهر مشتهد	أستاذ مساعد	محاضر أكاديمي بقسم المحاسبة.	جامعة القدس المفتوحة

ملحق رقم (3)

قائمة بأسماء شركات التدقيق في قطاع غزة حسب العينة المختارة
من سجل جمعية مدققي الحسابات الفلسطينية بغزة لعام 2012م

م	اسم الشركة	التصنيف	عدد المدققين	النسبة المئوية %
1-	شركة ارنست ويونج	دولية	7	12%
2-	شركة برايس وتر هاوس كوبرز	دولية	6	10%
3-	شركة سابا وشركاؤهم للمحاسبة والتدقيق	أجنبية	12	21%
4-	شركة NEXIA INTERNATIONAL	أجنبية	6	10%
5-	شركة BDO للمحاسبة والتدقيق	أجنبية	5	9%
6-	شركة طلال أبو غزالة للمحاسبة والتدقيق	إقليمية	8	14%
7-	مؤسسة الشرق الأوسط للمحاسبة والتدقيق	محلية	4	7%
8-	مؤسسة تيسير الصايغ للمحاسبة والتدقيق	محلية	4	7%
9-	مؤسسة فلسطين للمحاسبة والتدقيق	محلية	3	5%
10-	شركة مطير وعلمي وشركاؤهم للمحاسبة والتدقيق	محلية	3	5%
	المجموع الكلي	-	58	100%

المصدر (جمعية مدققي الحسابات الفلسطينية، وشركة طلال أبو غزالة للمحاسبة والتدقيق)



لمن يهمه الأمر

الموضوع: تسهيل مهمة الباحث/ محمد أحمد الصوري

تهديكم كلية التجارة بالجامعة الإسلامية تحياتها، وترجو التكرم بمساعدة الباحث/ محمد أحمد الصوري، (120100366)، والملتحق في برنامج ماجستير المحاسبة والتمويل في تسهيل مهمته في الحصول على المعلومات وتوزيع الاستبيانات من أجل المساعدة في عمل رسالة ماجستير بعنوان
(دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية في القوائم المالية - دراسة تطبيقية على شركات ومكاتب التدقيق الكبرى في قطاع غزة).

وفي ذلك خدمة للبحث العلمي.

وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير،،،

عميد كلية التجارة

أ.د. ماجد محمد الفرا

صورة إلى:
*الملف.